المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم: علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات دبلوماسية

المقاربة الجزائرية في التعامل مع الاستراتيجيات الدولية في منطقة الساحل الإفريقي

مذكرة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

الطالب: حبشي مسعود

المشرف: أ.حسام حمزة

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الصفة	الجامعة
د.تاحي طارق	رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
أ.حسام حمزة	مقررا ومشرفا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
أ.العاقل رقية	مصححا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

السنة الجامعية: 2015/2014

شكر وعرفان

إلهي لايطيب الليل إلا بشكرك ولايطيب النهار إلى بطاعتك .. ولاتطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك .. الحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

أتوجه بشكري وامتناني لأستاذي الفاضل :حسام حمزة الذي تشرفت بالعمل تحت إشرافه والذي لايسعني إلا أن أعبر له عن خالص امتناني وشكري على توجيهاته ونصائحه القيمة التي ساهمت في إخراج هذا العمل.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى:

أمي الحبيبة وأبي العزيز...

أصدقائي ...

زملائي في الدفعة الخامسة...

أساتذتي بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

أساتذتي بجامعة جيجل

الملخص:

الملخص

1ـ باللغة العربية:

تهتم هذه الدراسة بالمقاربة الجزائرية في الساحل الإفريقي وكيف تتعامل مع الإستراتيجيات الدولية في المنطقة، فهذه الأخيرة أصبحت تلقى اهتماما متزايدا من قبل القوى الدولية والإقليمية وذلك يرجع بالأساس لأسباب أمنية واقتصادية، و المقاربة الجزائرية بالساحل تستند على مجموعة من المبادئ المستمدة من السياسة الخارجية الجزائرية والتي تشكلت عبر تاريخها السياسي والدبلوماسي ويأخذ التعامل الجزائري مع تلك الدول شكلين: فهناك تعاون جزائري مع تلك الإستراتيجيات في القضايا المشتركة كالإرهاب والجريمة المنظمة، وفي هذا الشكل هناك تقارب لأن سلوكيات تلك الدول لا تتعارض مع مبادئ المقاربة الجزائرية للساحل، أما الشكل الثاني من التعامل فهو يتمثل في الاختلاف في الرؤية بين الجزائر والإستراتيجيات الدولية وفيه يوجد تناقض بين سلوكيات تلك الدول ومبادئ المقاربة الجزائرية كالتواجد العسكري بالمنطقة ودفع الفدية للجماعات الإرهابية ويشكل هذا النوع الثاني تحديا للمقاربة الجزائرية بالساحل عموما واستقرار الجزائر بالخصوص .

الكلمات المفتاحية: الساحل الإفريقي ـ المقاربة الجزائرية ـ الإستراتيجيات الدولية

2ـ باللغة الفرنسية (résumé):

Cette étude concernant l'approche algérienne dans le Sahel africain, et la façon de traiter avec les stratégies internationales dans la région du Sahel, Cette dernière est devenue une région importante dans la vision des puissances internationales et régionales, l'approche algérienne est basée sur un ensemble de principes dérivé de la politique étrangère algérienne Qui a été formé à travers l'histoire politique et diplomatique , cette approche prend deux formes faces ces stratégies :il ya une coopération algérienne avec ces stratégies à des problèmes communs tels que le terrorisme et la criminalité organisée, Sous cette forme , il est un des comportements de convergence parce que ces pays ne sont pas incompatibles avec les principes de l'approche algérienne, La seconde forme, il est la différence de vision entre l'Algérie et stratégies étrangères, Et là où il ya une contradiction entre le comportement de ces pays et les principes de l'approche comme La présence militaire et le paiement de rançons aux groupes terroristes, Ce second type et un défi pour l'approche algérienne au Sahel en général et en particulier la stabilité de l'Algérie.

Mots clés : le sahel africain- l’approche algérienne- stratégies internationales

3ـ باللغة الإنجليزية (abstract):

This study is concerned with the Algerian approach in the African Sahel and how to deal with international strategies in the Sahel region that is a growing concern By international and regional powers, and this is due mainly to security and economic reasons, the algerian approach is based on a set of principles derived from the Algerian Foreign Policy Which was formed through political and diplomatic history and takes Algerian dealing with those stratigies two forms : firstly the Algerian cooperation with those strategies in common issues such as terrorism and organized crime, In this form there is a convergence behaviors because those countries do not conflict with the principles of the approach to the Algerian, The second form of deal it is the difference in vision between Algeria and foreign strategies, where there is a contradiction between the behavior of those countries and the principles of the Algeriam Approach like Military presence, the payment of ransom to terrorist groups This second type is a challenge to the Algerian approach in Sahel in general and in particular the stability of Algeria
key words : african Sahel- algerian approach- international strategies.

قائمة المختصرات:

الإختصار	باللغة الفرنسية	باللغة العربية
AFRICOM	Commandement des États-Unis pour l'Afrique	القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا
AQMI	Al-Qaida au Maghreb islamique	القاعدة في المغرب الإسلامي
CEDEAO	Communauté économique des États de l'Afrique de l'Ouest	الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا
CEMOC	Comité d'Etat-major opérationnel conjoint	لجنة الأركان العملياتية المشتركة
CEN SAD	Communauté des États Sahélo-sahariens	تجمع دول الساحل والصحراء
FIS	Front islamique du salut	الجبهة الإسلامية للإنقاذ
GSPC	Groupe salafiste pour la prédication et le combat	الجماعة السلفية للدعوة والقتال
NEPAD	Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique	الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا
PSPSDN	Le Programme spécial pour la paix, la sécurité et le développement dans le nord du Mali	البرنامج الخاص للسلم، الأمن والتنمية في شمال مالي
TSCTI	Trans-Saharan Counterterrorism Initiative	مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء
UFL	l'Unité de fusion et de liaison	وحدة التنسيق والاتصال

الفهرس:

مقدمة.....01

الفصل الأول: المقاربة الجزائرية في الساحل الإفريقي: دراسة في الأبعاد والمبادئ**.....07**

المبحث الأول: منطقة الساحل الإفريقي مقاربة معرفية.....09

المطلب الأول: الساحل الإفريقي –مقاربة جيوسياسية.....09

المطلب الثاني: الساحل الإفريقي –مقاربة جيوأمنية.....13

المطلب الثالث: الساحل الإفريقي مقاربة جيواقتصادية.....17

المبحث الثاني: الأبعاد المحددة للمقاربة الجزائرية في الساحل الإفريقي 20

المطلب الأول: البعد الجغرافي.....20

المطلب الثاني: البعد التاريخي والثقافي.....22

المطلب الثالث : البعد الأمني.....24

المبحث الثالث: المبادئ الموجهة للمقاربة الجزائرية في الساحل الإفريقي.....27

المطلب الأول: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.....27

المطلب الثاني: رفض التواجد الأجنبي.....28

المطلب الثالث: التنمية لتحقيق الاستقرار.....30

***الفصل الثاني: الساحل الإفريقي بين المقاربة الجزائرية والإستراتيجيات الدولية*.....33**

المبحث الأول: المقاربة الجزائرية في الساحل الإفريقي.....35

المطلب الأول: مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.....35

المطلب الثاني: الوساطة الجزائرية في الأزمة الترقية.....40

المطلب الثالث: تجريم دفع الفدية.....44

المبحث الثاني: إستراتيجيات القوى الأجنبية في منطقة الساحل.....45

المطلب الأول: الإستراتيجية الفرنسية في الساحل.....46

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمريكية في الساحل.....49

المطلب الثالث: استراتيجيات القوى الأخرى (الصعود الصيني والتغلغل الإسرائيلي)...52

المبحث الثالث : السياسات الإقليمية في منطقة الساحل.....55

المطلب الأول: السياسة المغربية في منطقة الساحل.....55

المطلب الثاني: السياسة النيجيرية في منطقة الساحل.....58

***الفصل الثاني: المقاربة الجزائرية والإستراتيجيات الدولية: تقارب أم تباعد ؟*.....62**

المبحث الأول: المقاربة الجزائرية والإستراتيجيات الدولية في الساحل : نقاط التقارب.....64

المطلب الأول: التعاون الجزائري الأمريكي في الساحل.....64

المطلب الثاني: التعاون الجزائري الفرنسي في الساحل 66

المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية والإستراتيجيات الدولية في الساحل: نقاط التباعد.....68

المطلب الأول: التواجد العسكري في الساحل.....68

المطلب الثاني: استمرار دفع الفدية للجماعات الإرهابية.....71

المبحث الثالث: التحديات المستقبلية للمقاربة الجزائرية في الساحل.....73

المطلب الأول: إمكانية تمدد تنظيم " داعش "لمنطقة الساحل.....73

المطلب الثاني: تحدي التشويش المغربي على الجزائر في الساحل.....75

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة الليبية على الساحل.....77

الخاتمة.....83

قائمة المراجع.....88

قائمة الملاحق.....99

قائمة الجداول.....120

مقدمة:

تعيش منطقة الساحل الإفريقي حالة من الانفلات الأمني ساهم في ذلك شساعة مساحتها وصعوبة تضاريسها ومناخها الصحراوي الصعب وقلة الكثافة السكانية، بالإضافة لضعف المواصلات وتدهور الوضع الاقتصادي لدولها، هذه المسببات الداخلية تضاف لها عوامل خارجية تتمثل في التواجد الأجنبي بالمنطقة وتدخله في شؤوتها، هذه الظروف ساهمت في جعل المنطقة ملاذا للتنظيمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة حيث أدى التحالف فيما بينها لزيادة الاعتداءات الإرهابية وتجارة الأسلحة والمخدرات ، من جهة أخرى تزخر المنطقة بالموارد الطبيعية التي جلبت لها أنظار الدول الأخرى بغية الاستفادة منها حيث تتخذ من الإرهاب ذريعة للتدخل في الساحل.

الإشكالية:

وعليه وجدت الجزائر نفسها أمام معضلتين الأولى تتمثل في كيفية مواجهة التهديدات الأمنية القادمة من الساحل والثانية ترتبط بالتواجد الأجنبي في المنطقة والذي يسعى لتحقيق مصالحه بغض النظر عن وسائل ذلك ومهما كانت نتائجه وعليه: **كيف تتعامل الجزائر مع الاستراتيجيات الدولية في منطقة الساحل الإفريقي؟**

الأسئلة الفرعية:

تندرج تحت الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المبادئ التي تستند عليها الجزائر في مقاربتها للساحل؟
- فيما تتمثل المقاربة الجزائرية وما هي أهم الاستراتيجيات الدولية في الساحل؟
- هل يشكل التواجد الأجنبي بالساحل تحديا للمقاربة الجزائرية؟
- ما هي التحديات المستقبلية للمقاربة الجزائرية في الساحل؟

الفرضيات:

- يفسر السلوك الجزائري تجاه الاستراتيجيات الدولية في الساحل ببقائه رهين المبادئ العامة للسياسة الخارجية الجزائرية.
- التواجد الأجنبي في الساحل يؤدي لعدم استقرار الوضع الأمني للمنطقة .
- كلما كان هناك أقلمة للحلول بعيدا عن التدخل الأجنبي كلما ساهم ذلك في احتواء التهديدات الأمنية في الساحل وأدى لبناء مقاربة أمنية شاملة.
- اختلاف النظرة الجزائرية في معالجة القضايا الأمنية بالساحل مع توجه الإستراتيجيات الدولية يشكل تحديا لنجاح المقاربة الجزائرية في الساحل.

منهج الدراسة:

قمت بالاعتماد على المناهج التالية:

1.المنهج الوصفي: تم استخدامه لمحاولة وصف المقاربة الجزائرية ومختلف الاستراتيجيات الدولية بمنطقة الساحل وذلك عن طريق عرض أبعادها.

2.المنهج المقارن: قمت بتوظيفه للمقارنة بين المقاربة الجزائرية والإستراتيجيات الدولية في الساحل.

3.الاقتراب التاريخي: لقد قمت باستخدامه لارتباط موضوع مذكرتي بأحداث ومحطات تاريخية، ترتبط ببعض القضايا كالأزمة الترقية مثلا أو لإلقاء نظرة تاريخية حول بعض الاستراتيجيات الدولية التي اختلفت من حقبة لأخرى كالحرب الباردة مثلا.

أهمية الموضوع:

- تهدف الدراسة إلى تبيين المقاربة الجزائرية في الساحل وكذلك الإستراتيجيات الدولية المتواجدة بالمنطقة، ومعرفة حجم التهديدات الأمنية المحيطة بالجزائر ومدى تأثيرها على استقرارها، وأيضا التحديات التي تنتظر هذه المقاربة في الساحل، كما تسعى الدراسة كذلك للإحاطة بكيفية تعامل الجزائر مع تواجد أطراف خارجية بالساحل ومدى تقارب أو اختلاف نظرة الجزائر مع تلك الاستراتيجيات.

أسباب اختيار الموضوع:

أولا: الأسباب الذاتية

- يعتبر اهتمامي الشخصي محدد رئيسي لاختيار موضوع المذكرة فلي ميول لدراسة السياسة الخارجية الجزائرية عموما.
- كما يقع ضمن دائرة اهتمامي البعد الإفريقي عموما والساحلي خصوصا فأحبذ الدراسات الإفريقية ضمن مختلف مظاهرها سواء في إطار التعاون أو النزاعات.
- إحاطتي بموضوع المذكرة التي تتعلق بالجزائر جراء المتابعة المستمرة لقضايا الدبلوماسية الجزائرية.

ثانيا: الأسباب الموضوعية

- صحيح أن موضوع المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية في الساحل نوقشت في مختلف البحوث العلمية (ماجستير ودكتوراه)، لكن ما لاحظته بعد اضطلاعي على العديد منها أنه تم الحديث عنها (المقاربة الجزائرية

والإستراتيجيات الدولية) بشكل منفصل بمعنى لم تأخذ من زاوية تعامل الجزائر معها.

- توفر المراجع وخاصة التقارير بحيث أصبحت منطقة الساحل تثير اهتمام العديد من الباحثين وبالأخص في السنوات الأخيرة، وعليه قمت باستخدام تقارير لمختلف مراكز الأبحاث في العالم (فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، إسبانيا، ألمانيا)، وذلك من أجل الوصول لنتائج أكثر موضوعية ومعرفة نظرتهم للمقاربة الجزائرية.
- الحركية التي تشهدها منطقة الساحل مما جعلها من مواضيع الساعة جراء الانفلات الأمني الذي تشهده.

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تختص الدراسة بمنطقة الساحل الإفريقي لكن تم التركيز على 04 دول وهي: مالي، النيجر، موريتانيا وتشاد، لأن الثلاث دول الأولى لها حدود مباشرة مع الجزائر وأي حدث فيها يؤثر على الجزائر، أما تشاد فهي لا تمتلك حدود مباشرة لكنها تعتبر قريبة من الجزائر وتم إشراكها في المبادرات سواء الإقليمية أو الدولية مع الجزائر.
- **الحدود الزمنية:** يمتد المجال الزمني للدراسة من (2001-2014)، بحيث تشكل تفجيرات 11 سبتمبر 2001م زيادة الاهتمام الدولي بالمنطقة جراء تصاعد وتيرة الإرهاب والجريمة المنظمة في المنطقة وإدراك بعض القوى للقيمة الاقتصادية للساحل.

أدبيات الدراسة:

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت للمقاربة الجزائرية والاستراتيجيات الدولية، لكنها تناولت جانبا معينا ومنها رسالة ماجستير للطالب "نبيل بويبية"

والمعنونة ب:" **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى، المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية** " عام 2009م، حيث تطرق إلى المقاربة الجزائرية في الساحل وذلك تجاه القضية الترقية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتطرق لمختلف المشاريع الأجنبية والإقليمية الموجودة بالمنطقة،، كما هناك رسالة ماجستير للطالب "ظريف شاكر" لعام 2010 بعنوان : " **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية –التحديات والرهانات** "، إضافة لأطروحة دكتوراه للطالبة " دالع وهيبة " بعنوان: "**السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي** " والدراسة تخص الفترة (1999-2014)، والذي تطرقت فيه للسياسة الخارجية الجزائرية ومبادئها بالإضافة لمقاربتها للساحل و الاستراتيجيات الدولية والإقليمية في الساحل و الدور الجزائري في المنطقة بعد أحداث ما يعرف بالربيع العربي، أما الدراسات الأجنبية فهناك دراسة للمعهد الإسباني للدراسات الإستراتيجية " **Spanish Institute for Strategic Studies**" والتابع لوزارة الدفاع الاسبانية والذي يصدر سنويا تقرير بعنوان **نظرة حول النزاعات الجيوسياسية** " **Geopolitical overview of conflict**" والذي تطرق في عدد عام 2012 إلى الأزمة المالية بالتفصيل نشأتها وتطورها وصولا إلا المقاربات الإقليمية لحلها ومنها الجزائرية والدولية للقوى التقليدين بالإضافة للدور الاسباني في المنطقة، كما يوجد تقرير صادر في عام 2014 عن " معهد الإتحاد الأوربي للدراسات الأمنية " **EU Institute for Security Studies**"، للباحثين "**كريستينا باريوس** " " **Cristina Barrios**" و"**توبياس كويبف** ""**Tobias Koepf**" والدراسة بعنوان "

"Re-mapping the Sahel:transnational security challenges and international responses"

يتحدث عن التحديات الأمنية التي تواجه دول المنطقة التي تشبه أفغانستان من حيث انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة، كما تطرق لمختلف الاستراتيجيات وبالأخص الإقليمية ومنها المقاربة الجزائرية والسياسة المغربية في المنطقة والصراع بين البلدين حول الزعامة الإقليمية حسب ما يراه الباحثان.

صعوبات الدراسة:

- في إطار إعداد مذكرتي واجهتني العديد من الصعوبات لعل أبرزها عامل الوقت الذي لم يكن كافيا تماما خاصة في الترجمة التي تأخذ الوقت والجهد، كما أثر هذا العامل بدوره بموضوع مذكرتي الواسع بحيث يصعب الإحاطة بمختلف جوانبه لتعدد الفواعل بالمنطقة وتشعب مختلف الأزمات التي تعرفها دول الساحل.

خطة الدراسة:

قسمت دراستي إلى ثلاث فصول فالأول هو عبارة عن تقديم لمنطقة الساحل جغرافيا، سياسيا، أمنيا واقتصاديا بالإضافة للتطرق للأبعاد التي المحددة للمقاربة الجزائرية في الساحل الإفريقي والمبادئ التي تستند عليها هذه المقاربة في سلوكياتها، أما الفصل الثاني فهو استعراض للمقاربة الجزائرية والقضايا الرئيسية التي تعاملت معها، بالإضافة للاستراتيجيات الأجنبية والسياسات الإقليمية في المنطقة، أما بالنسبة للفصل الثالث فهو عبارة عن تفكيك لطريقة التعامل الجزائري مع الإستراتيجيات الدولية فقمت بالحكم عليها إما في تقاربها أو في اختلافها والمحدد في كل من التوجهين هو دائما ربطها بمدى توافق تلك السياسة المعينة مع المبادئ العامة للسياسة الخارجية الجزائرية، وتختم الدراسة بمجموعة من التحديات التي تواجهها في المستقبل انطلاقا من الواقع الحالي.

الفصل الأول:

المقاربة الجزائرية في الساحل الإفريقي: دراسة في الأبعاد والمبادئ

لقد أصبحت منطقة الساحل الإفريقي تأخذ حيزا من اهتمام الباحثين والفواعل الدولية والإقليمية، عكس ما كانت عليه خلال فترة الحرب الباردة، نظرا لطبيعة المنطقة الجيوسياسية ولاعتبارات أمنية واقتصادية بحيث لم تعد مجالا هامشيا كما كانت عليه سابقا ولقد زادت هذه الأهمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لأنها أصبحت تشكل تربة خصبة لنمو التنظيمات الإرهابية والتي أعلنت ولائها لتنظيم القاعدة، أما بالنسبة للجزائر فالمنطقة تمثل حديقتها الخلفية وهو ما استوجب على صانع القرار الجزائري توجيه الثقل الإقليمي السياسي، الدبلوماسي والعسكري ناحيتها على اعتبار أن حالة اللاأمن في المنطقة تؤثر على الجزائر بشكل مباشر.

المبحث الأول: منطقة الساحل الإفريقي ـ مقاربة معرفية ـ

تتخبط دول الساحل في مجموعة من الأزمات الداخلية المتنوعة مما أنتج حالة من عدم الاستقرار يغذيها كل من الإرهاب والجريمة المنظمة، كما أن غنى المنطقة بالموارد جعل الدول الكبرى تتسابق عليها، والجزائر وباعتبارها الجار الشمالي للمنطقة تسعى وفق مقاربتها لتحقيق الاستقرار في المنطقة خدمة لمصلحتها الوطنية، حيث توجهها مجموعة من الأبعاد و تحكمها مبادئ راسخة تشكلت عبر تاريخها السياسي.

المطلب الأول: الساحل الإفريقي –مقاربة جيوسياسية ـ

تعني كلمة الساحل في اللغة العربية ذلك الجزء من اليابسة الذي يفصلها عن مياه البحر، وهو مرادف لمصطلح « الشاطئ » الذي يقابله في اللغة الفرنسية كلمة « le rivage »، وبالإنجليزية كلمة « the shore »، ولقد أطلق هذه التسمية العرب المسلمين خلال القرون الوسطى على المنطقة الممتدة من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا وذلك كتشبيه للصحراء الكبرى ذات المساحة الشاسعة بالمحيط والمنطقة التي تليها(جنوب الصحراء الكبرى) بساحلها، وهي الحد الفاصل بين شمال إفريقيا وإفريقيا السوداء جنوبا، والتي تغطي مساحة تفوق 05 مليون كلم ^{2}، يعيش فيها حوالي 30 مليون نسمة [1]، لقد استقلت أغلب دول منطقة الساحل عن الاستعمار الفرنسي في عام 1960 والذي يسمى بعام الاستقلال، ولا يوجد اتفاق حول عدد دول الساحل* لكنها تشمل عموما: السودان ـ جنوب السودان ـ تشاد ـ النيجر ـ مالي ـ موريتانيا والسنغال وكثيرا ما يتم ولحسابات جيواقتصادية توسعتها لتشمل

[1] pascal reysset, **le sahel reverdira** , sang de la terre, paris, France, 2010, p 25.

* تقسم وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية دول الساحل في مديرية فرعية خاصة بهم تتفرع من المديرية العامة لإفريقيا إلى 05 دول وهي: مالي، النيجر، تشاد، بوركينافاسو والسنغال

بوركينافاسو نيجيريا وحتى غامبيا وجزر الرأس الأخضر **(أنظر الخريطة رقم 01)**، وهذه لمحة حول بعض دول الساحل:

1ـمالي: يعاني هذا البلد من العديد من الأزمات أبرزها أزمة الطوارق في الشمال، كما تعد مالي إحدى الممرات التي تهرب عبرها الأسلحة والمخدرات نتيجة عدم قدرة الدولة على تأمين كامل حدودها.

2ـالنيجر: يعد هذا البلد أحد أفقر الدول في العالم رغم احتوائه على ثروات طبيعية كبيرة، كما يعاني من حالة عدم استقرار بسبب غياب العدالة التوزيعية ومطالبة الطوارق بحقهم في ثروات البلاد خاصة عائدات اليورانيوم.

3ـالتشاد: يعيش أكثر من 60% من سكانه تحت خط الفقر، كما أنهكته موجة المواجهات المتكررة بين الحكومة و المتمردين.

4ـموريتانيا: عرفت تحولات جذرية على مستوى المؤسسات الدستورية والنظام السياسي، هذه التحولات أدت إلى تردي الأوضاع الاقتصادية وتراجع القدرة الشرائية وارتفاع أسعار المواد الغذائية والهجمات الإرهابية من حين لآخر[1] .

ويعرف الساحل الإفريقي بقوس الأزمات نظرا للأزمات الإثنية المستعصية، مما جعل دوله منبعا للتهديدات الأمنية المختلفة وهذا راجع بالأساس إلى:

_ضعف التجانس الاجتماعي نتيجة التعدد الإثني، القبلي والعرقي مما جعل من اندماج البعض منها في المجتمع أمرا صعبا لوجود أشكال من الهيمنة الجهوية للإثنيات.

[1] فؤاد جدو، **التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي**، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 07، الجزائر، نوفمبر 2008، ص 18 .

_ضعف العدالة التوزيعية في مختلف المجالات مما أنتج حالات من الإحباط كثيرا ما سلكت طريق العنف والتمرد السياسي لاسترداد حقوقهم (مثلما يفعل الطوارق في مالي والنيجر).

_تدخل طرف ثالث سواء إقليمي أو دولي لحل المشاكل بين الحكومات المركزية والمتمردين نتيجة ضعف فلسفة المواطنة مما زاد في بعض الأحيان من حدة الأزمة.

_ضعف اقتصاديات دول الساحل، إضافة لانتشار الفقر المدقع أنتج أكثر من 02 مليون ضحية بسبب المجاعة خلال 30 سنة الأخيرة، ويوجد أكثر من 50% من سكان دول الساحل يعيشون على 01 أو 02 دولار في اليوم .

_إضافة لكل هذا تشهد منطقة الساحل انتشار العديد من الأوبئة الفتاكة والمتنقلة كالملاريا والإيدز.

كل هذه الظروف السياسة، الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تعيشها دول الساحل أنتجت حركيات من العنف وتوجه الأفراد نحو الإجرام[1] .

[1] امحند برقوق، "**منطق الأمننة في ساحل الأزمات**"، على الرابط:

http://politics-ar.com/ar2/?p=3003

الخريطة رقم 01: دول الساحل الإفريقي[1]

[1] المصدر:
http://en.qantara.de/sites/default/files/styles/editor_large/public/uploads/2010/01/22/Map-Sahel.jpg?itok=s4oXI8Fx

المطلب الثاني: الساحل الإفريقي –مقاربة جيوأمنية-

لقد أدت المتغيرات المرضية ذات الطبيعة المزمنة التي تعيشها دول الساحل إلى ظهور عدد من التهديدات الأمنية المتفاقمة حيث توفر لها المنطقة تربة خصبة للنمو مما يهدد بقائها واستقرار الدول المجاورة ككل وتتمثل أساسا في:

الإرهاب: le terrorisme

لقد استفحلت الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 مستفيدة من البيئة المحلية (هشاشة دول الساحل- حركيات العولمة والثورة التكنولوجية والاتصالية وتقلص الحدود)، ومما زاد في تعقيد هذه الظاهرة ارتباط التنظيمات الإرهابية ببعضها البعض والتنسيق فيما بينها، حيث بعد هذا التاريخ (11سبتمبر 2001) تحولت القاعدة إلى تنظيم إرهابي ذو طابع عالمي، يتحالف مع الجماعات الإرهابية المحلية في كل أنحاء العالم ومن ذلك القارة الإفريقية ولاسيما الجماعة السلفية للدعوة والقتال **(GSPC)**، والتي تحول اسمها في جانفي 2007 إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي**(AQMI) (أنظر الخريطة رقم 02)**، التي بدورها استمالت العديد من التنظيمات الإرهابية المحلية لصفها وكثفت من هجماتها خاصة على الأجانب الذين تقوم بخطفهم والمطالبة بفدية التي تعتبر المصدر الرئيسي لتمويلها[1].

[1] إدريس عطية، **الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد 01، بن عكنون، الجزائر، جوان 2014، ص 85، 86.

الخريطة رقم 02 : نشاط القاعدة في المغرب الإسلامي بمنطقة الساحل[1]

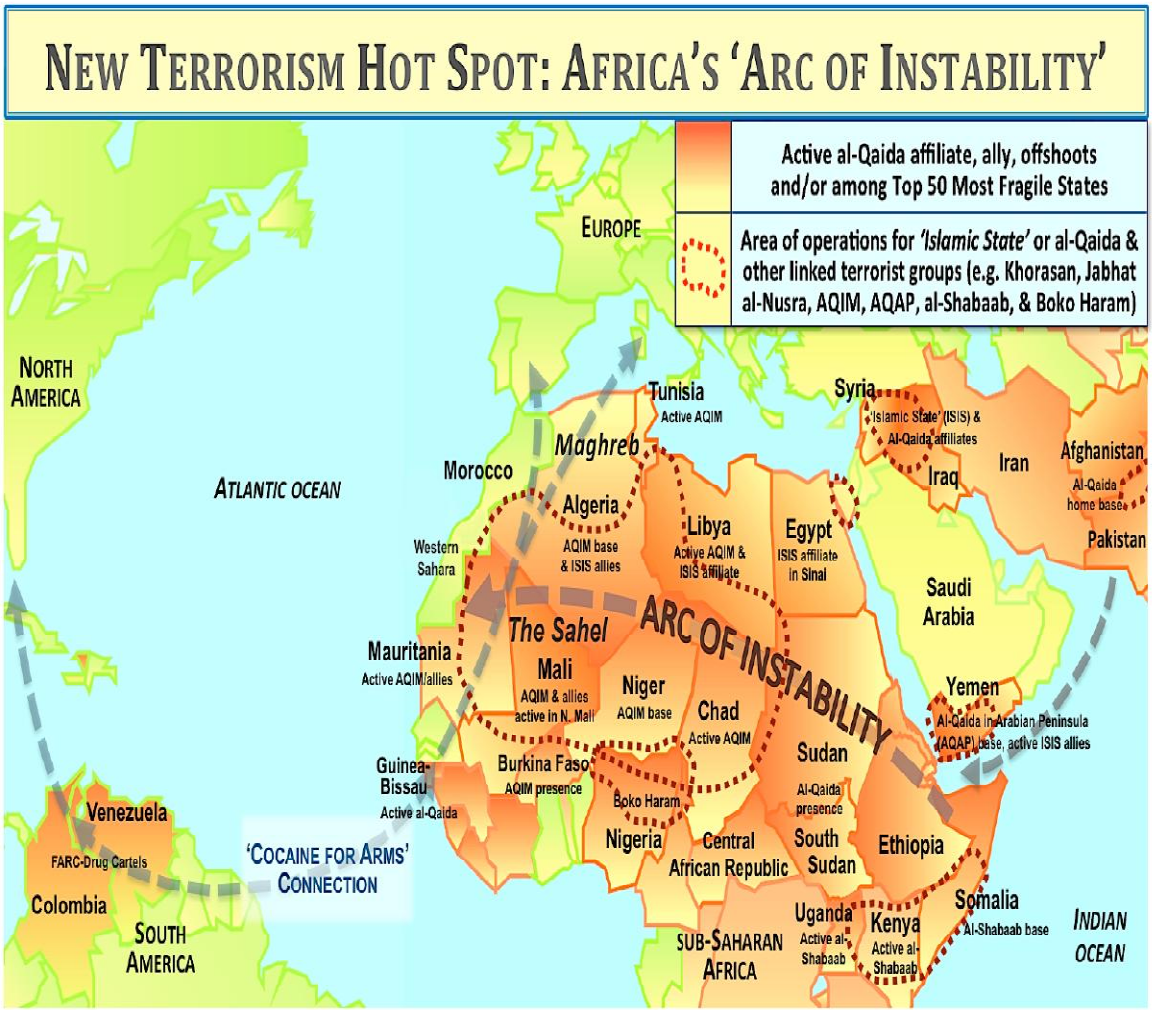

"Terrorism in North Africa & the Sahel in 2014"
© Inter-University Center for Terrorism Studies, February 2015

2.الجريمة المنظمة: le crime organisé

نتيجة للفقر وغياب أنشطة اقتصادية تشهد منطقة الساحل والصحراء نشاطا ملحوظا للجريمة المنظمة بمختلف أشكالها كتهريب المخدرات والكوكايين القادم من أمريكا اللاتينية وكذلك السجائر، كما يوجد تهريب للسلع والمواد الغذائية

[1]Yonah Alexander, **Terrorism in North Africa and the Sahel in 2014**, the Inter-University Center for Terrorism Studies, United States of America, februry 2015, p 01.

والبنزين خاصة من الجزائر وليبيا في عهد القذافي، ومما سمح لشبكات الجريمة المنظمة بتوسيع نشاطاتها تواطؤ مسؤولين كبار في تلك الدول مع المهربين، إضافة لتحالف الشبكات الإجرامية مع التنظيمات الإرهابية بحيث تقوم هذه الأخيرة بتأمين ممرات التهريب والتأكد من الوضع مقابل الاستفادة المادية من هذه العمليات[1] ولقد توسعت تجارة الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى أوربا عبر غرب إفريقيا في الفترة مابين 2005ـ2007، حيث قدر مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة أن حوالي 14% من الكوكايين الذي يدخل إلى أوربا يأتي من غرب إفريقيا ويتم نقله من مطارات باماكو، نيامي وواغادوغو مرورا إلى الجزائر، المغرب وليبيا **(أنظر الخريطة رقم 03)** حيث استفادت شبكات التهريب من الأوضاع الأمنية في المنطقة بالأخص تمرد شمال مالي مما سمح لهم بتكثيف نشاطاته[2] .

[1]Wolfram Lacher, **organized crime and and conflict in the SAHEL-SAHARA region**, the carnegie papers, , washington, United States of America, septembre 2012, p 04,05.

[2]Winrich Kühne**, West Africa and the Sahel in the Grip of Organized Crime and International Terrorism,** center of international peace operations, berlin, Deutschland, august 2013, p 03,04.

الخريطة رقم 03: أماكن عبور الكوكايين عبر الساحل إلى أوربا[1]

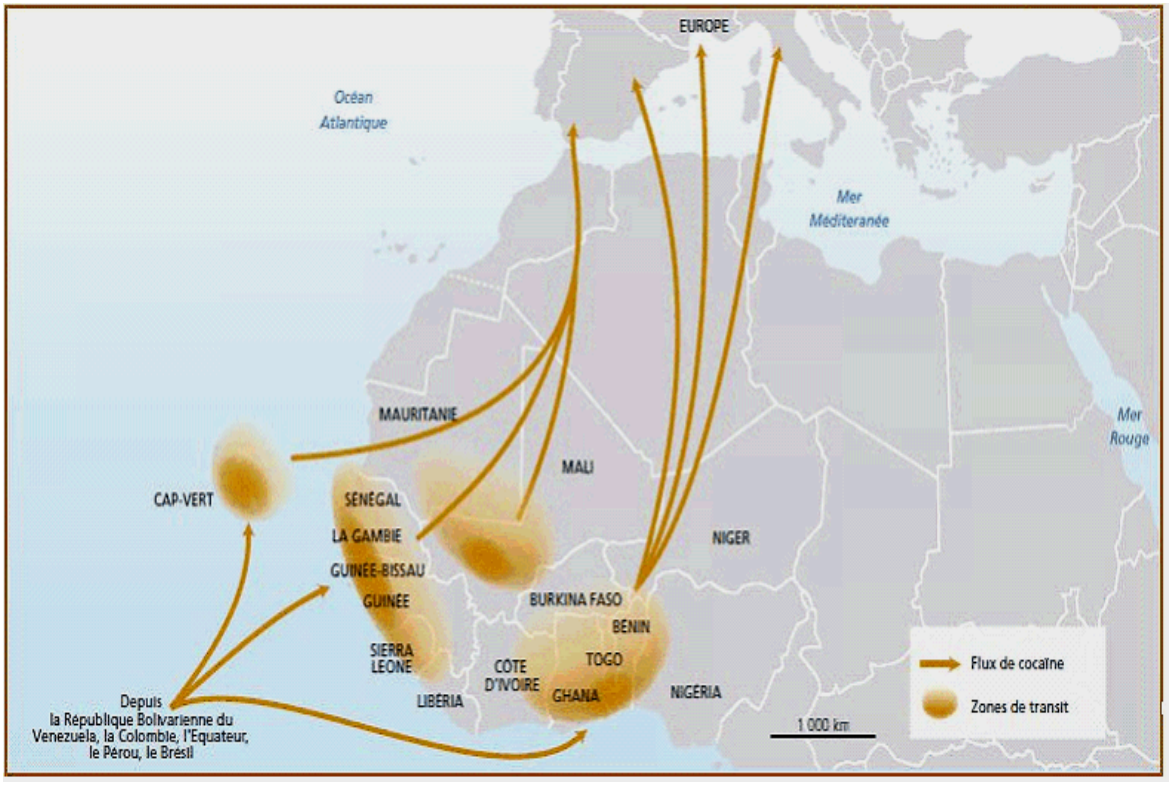

3.الهجرة غير الشرعية: la migration clandestine

تعد الهجرة غير الشرعية أحد الحركيات المنعكسة عن عدم استقرار البيئة الداخلية وهو ما دفع بالشباب إلى ما يعرف بهجرة الموت أو اليأس، وقد استفادت شبكات الجريمة المنظمة من يأس الفقراء بحيث تساعدهم على الوصول للضفة الشمالية للمتوسط مقابل مبالغ مالية وإن كان ذلك على حساب حياتهم ، وحتى بعد نجاتهم من الموت ينتجون عندما يصلون إلى تلك البلدان التي هاجروا إليها حالات من الجرائم كالسرقة، تزوير العملات، وقد ينقلون معهم مختلف الأمراض القاتلة[2].

[1]Winrich Kühne, **op.cit**, p03.

[2]فؤاد جدو، **مرجع سابق الذكر**، ص 18.

المطلب الثالث: الساحل الإفريقي مقاربة جيواقتصادية

يعد الاقتصادي الأمريكي "إدوارد لاتووك" "Edward luttwak" أول من استعمل مصطلح الجيواقتصاد في مقالته المشهورة "**من الجيوسياسة إلى الجيواقتصاد**" " from geopilitics to geoeconomics"، نقطة الانطلاق عند لوتووك تتمثل في أن نهاية الحرب الباردة أنقصت من أهمية القوة العسكرية أمام سلاح الاقتصاد الذي أصبح فعالا لفرض الدول لمنطقها والسيطرة على الدول الأخرى وإجبار تلك الدول التي تعارض سياساتها على القبول بها[1]، ويشكل ملف الموارد الطبيعية أهمية بالغة فالدول أصبحت تدرك بأن مصادر الطاقة وبالأخص النفط ضرورة لاقتصادياتها الصناعية، حيث أصبحت تشكل رهانا وأولوية في سياساتها الخارجية وهو ما يفسر تسابقها على المناطق ذات الثروات الطبيعية الكبيرة خاصة في القارة الإفريقية[2]، ورغم أن أراضي منطقة الساحل في معظمها أراضي ذات طبيعة صحراوية إلا أن باطنها يحوي ثروة واحتياطات ضخمة من الموارد الطبيعية والمعادن مما جعلها محل اهتمام الكثير من المستثمرين الأجانب، وهي تتوفر بالأساس على: النفط، اليورانيوم، الذهب، الحديد...[3] ، فالنيجر مثلا تحتل المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج اليورانيوم والأولى إفريقيا حيث تمثل حصتها 7.5% من الإنتاج العالمي وذلك حسب

(الجدول رقم01): ترتيب الدول أكثر إنتاجا لليورانيوم

[1]Mark p Thirdwell, **the return of geoeconomics: globalization and national security**, sydney, Australia, septembre 2010 p 07.

[2]سناء نصراني، "**مفهوم الجيواقتصاد**"، على الرابط:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=318215

[3]Laurant Bassard, **un atlas du SAHARA-SAHEL**, secrétariat générale du OCDE. Paris,France, 2014, p 51.

السنة / الدولة	2011	2012	2013
1ـ كازاخستان	21317	21317	22451
2ـ كندا	9145	8999	9331
3ـ أستراليا	5983	6350	6991
4ـ النيجر	4351	4667	4518
5ـ ناميبيا	3258	4495	4323

المصدر:Uranium Mining/World Uranium Mining 2011.htm

ولقد تم اكتشاف اليورانيوم في النيجر من طرف المكتب الفرنسي للأبحاث الجيولوجية والمنجمية عام 1957، وتحتكر استخراجه الشركة الفرنسية "أريفا" "Areva"، والتي تعد ثالث مستخرج لليورانيوم في العالم بعد شركتي " Kazatomprom" الكازاخستانية وشركة "Cameco" الكندية[1] حسب ما يبينه (**الجدول رقم: 02) :ترتيب أكبر الشركات في إنتاج اليورانيوم**:

الشركة	الكمية المستخرجة(بالطن) سنة 2011	النسبة من الاستخراج العالمي(%)
Kazatomprom	9449	16
Cameco	9084	15
Areva	8567	14

المصدر: Uranium Mining/World Uranium Mining 2011.htm

[1]world nuclear association, -**uranium in niger** -:
http://www.world-nuclear.org/info/Country-Profiles/Countries-G-N/Niger/

أما مالي فتحتوي على كميات معتبرة من الذهب حيث تحتل المرتبة 16 عالميا في إنتاجه وتعتمد في اقتصادها على عائداته بأكثر من 60%، وتنتج 1.63%من الإنتاج العالمي للذهب حسب مايبينه **(الجدول رقم 03):ترتيب ألدول الأكثر إنتاجا للذهب**

الدولة	السنة	الإنتاج بالكلغ	نسبة الإنتاج عالميا (%)
1ـ الصين	2011	371000	13.16
2ـ أستراليا	2011	258000	9.16
3ـ الولايات المتحدة الأمريكية	2011	232800	8.26
16ـ مالي	2011	45800	1.63

المصدر: http://www.goldfacts.org/en/economic-_import/countries/(بتصرف)

كما تحتوي موريتانيا على كميات كبيرة من الحديد حيث تحتل المرتبة 15 عالميا في إنتاجه، وتمتلك تشاد النفط وتشير الدراسات الحديثة التي أجريت على المنطقة أنها تحتوي على كميات هائلة من النفط لم يتم استغلالها بعد بحيث ستشكل المنطقة مستقبلا دورا محوريا على خريطة النفط العالمية، وعليه تعد منطقة الساحل رهانا حقيقيا للقوى الكبرى وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا والصين حيث زادت أطماع هذه الدول في الأعوام الأخيرة واشتداد المنافسة بينها بعد إدراكها لقيمة المنطقة ونظرا لزيادة الطلب العالمي على الطاقة فتحت دول الساحل سوقها الطاقوي مما أتاح المجال كذلك لبعض الدول للدخول إليها مثل: ماليزيا قطر وكندا ورغم امتلاكها لهذه الثروات الباطنية الضخمة إلا أن دول الساحل لاتزال[1]

[1]Frérédic Beycard, le sahel en crise, **questions internationales**, n 58, Paris, France, novembre, décembre 2012, p 16.

تتخبط في أزمات سياسية واقتصادية تهدد وجودها كدول كما أنها لا تمتلك القدرة التقنية ولا المالية لاستغلالها فهي ذات اقتصاد ريعي تعتمد على عائدات تصدير مواردها الطبيعية **(أنظر الخريطة رقم 04)** مما جعلها تابعة للدول الصناعية وتركها تعاني من ما يعرف بلعنة الثروات الطبيعية[1].

الخريطة رقم 04: أبرز الموارد الطبيعية التي تصدرها بعض دول الساحل[2]

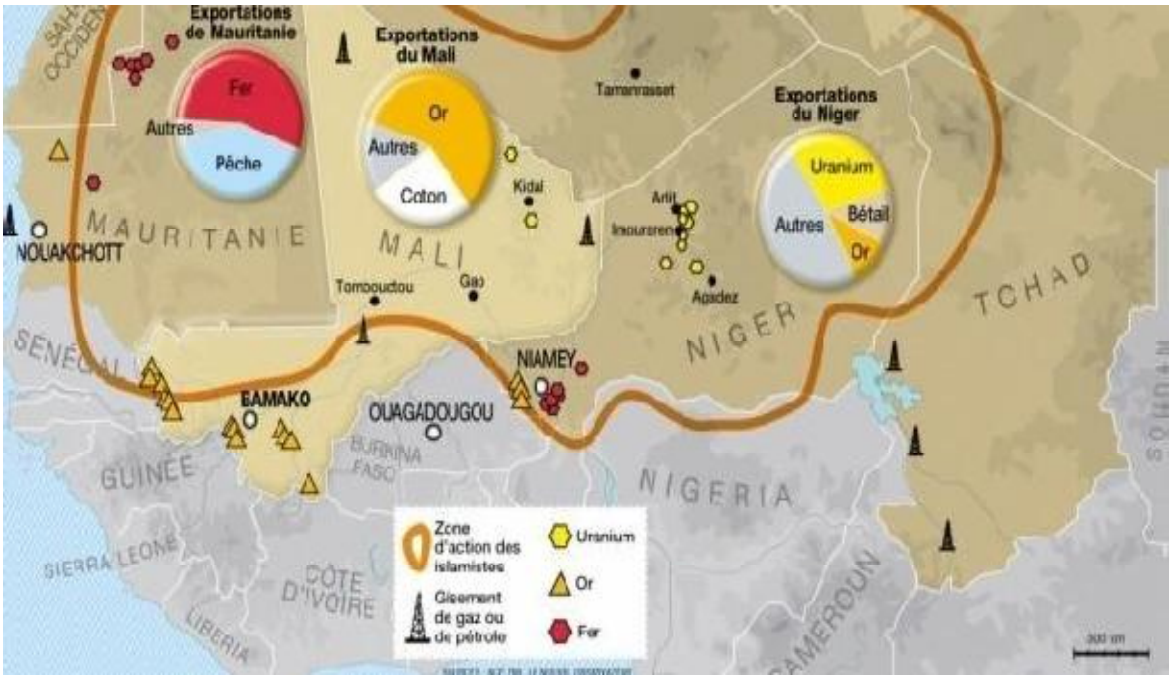

المبحث الثاني: الأبعاد المحددة للمقاربة الجزائرية في الساحل الإفريقي

إن القرب الجغرافي للجزائر من دول الساحل والارتباط بينها وبين دول المنطقة في علاقات منذ القدم، والواقع الأمني الذي تعيشه منطقة الساحل هي أبرز الأبعاد التي أوجدت ووجهت المقاربة الجزائرية وذلك راجع إلى:

[1] Frérédic Deycard, **op.cit**, p 16.

[2] المصدر: **www.gabrielperi.fr/assets/files/pdf/CR%20sahel%2026%20février.pdf**

المطلب الأول: البعد الجغرافي

تلعب العوامل الجغرافية دورا أساسيا في تحديد السلوك الخارجي للدولة ورسم توجهات الدول الأخرى ناحيتها، ويندرج ضمن العوامل الجغرافية الموجهة للسياسة الخارجية: الموقع الجغرافي، المناخ، التضاريس، طبيعة وطول حدود إقليم الدولة...، فالدول التي تتمتع بموقع استراتيجي يتيح لها العديد من المزايا ولكنه في نفس الوقت يجعلها محل أطماع الدول الأخرى، حيث أن حجم الدولة وطبيعة حدودها له انعكاسات مباشرة على أمنها الوطني واستقرارها فشساعة مساحتها يحتم عليها القيام بإجراءات حمائية أكبر من الدول ذات المساحة الصغيرة أو المتوسطة لأجل تأمين مواطنيها وكذلك حماية منشآتها الحيوية من مختلف التهديدات الأمنية، أما بالنسبة للميزة التي تمنحها لها المساحة الكبيرة هو صعوبة هزيمتها كما حدث للاتحاد السوفياتي الذي ساعدته مساحته الشاسعة على تجنب الهزيمة من ألمانيا[1].

تقع الجزائر في منطقة إستراتيجية بحيث تتوسط الدول المغاربية، وتتواجد بين كيانين ضخمين الأول في الشمال ويتمثل في الإتحاد الأوربي والثاني جنوبا ويشمل العمق الإفريقي، هذا الموقع الهام الذي تمتلكه الجزائر جعلها كذلك تعيش حالة من الانكشاف الأمني على جبهتين فهي في مواجهة مباشرة مع التهديدات الأمنية القادمة شمالا من المتوسط وجنوبا تعد منطقة الساحل مصدرا لها فهذه الأخيرة تشهد حالة من الانفلات الأمني وبالأخص بعد مطلع الألفية الثالثة وهجمات 11 سبتمبر2001 وعليه فالجزائر وبحكم موقعها الجغرافي وحدودها مع الدول الساحلية (مالي، النيجر وموريتانيا) توجهت إلى منطقة الساحل لمعالجة قضايا الإرهاب والجريمة المنظمة[2]، كما أن الجزائر تنظر إلى ما يجري في شمال مالي على أنه تهديد لأمنها الوطني

[1] حسين بوقارة، **السياسة الخارجية**، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2012، ص 77،78.

[2] صالح زياني، **تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة**، مجلة المفكر، العدد: 05، جامعة بسكرة، الجزائر،(دسن)، ص 290،291.

فبمنطق الجغرافيا السياسية تعد مالي دولة تماس مع الجزائر بحدود شاسعة في جنوبها تصل إلى 1400كلم، بالإضافة للتداخل الاجتماعي من خلال الأقلية الترقية المتواجدة في جنوب الجزائر وكذلك في شمال مالي والتي فصلت بينها الحدود السياسية لتلك الدول كما يعد الجنوب الجزائري منطقة ذات أهمية حيوية فهو مصدر الطاقة النفطية والغازية والذي تعتمد عليه الجزائر بأكثر من 98% من عائداتها لكن انكشاف هذه المنطقة جعلها مباشرة أمام التهديدات الأمنية القادمة من الساحل[1]، ولقد أحدثت المستجدات في منطقة الساحل الإفريقي والحرب الأهلية في ليبيا تغييرات جذرية على العقيدة القتالية للجيش الوطني الشعبي وذلك من اعتبار الحدود الغربية (المغرب الأقصى)، إلى اعتبار الحدود الشرقية والجنوبية الأكثر عرضة للتهديد وتتضمن العقيدة القتالية الأولويات والضروريات الأمنية التي يجب التكفل بها ففي عام 2014 م قام الجيش الجزائري بثلاثة مناورات من أصل أربعة تحاكي التصدي لجماعات مسلحة وليس لجيوش نظامية وهو السيناريو الذي تتوقعه هيئة أركان الجيش حدوثه[2].

المطلب الثاني: البعد التاريخي والثقافي

تعد العلاقات العربية الإفريقية عموما قديمة جدا فهي تعود إلى ما قبل ظهور الإسلام، بحيث كان هنالك تواصل فيما بينها عبر طريقين باب المندب بحريا وشبه جزيرة سيناء برا، ويعتقد الكثير من علماء الجيولوجيا أن الكرة الأرضية كانت كتلة واحدة قبل أن تتباعد إلى ماهي عليه الآن وهذا يعني بأن منطقة العالم العربي وإفريقيا جنوب الصحراء كانتا كتلة واحدة وحتى بعض اللغات المحلية في الساحل والقرن الإفريقي تحتوي على عديد من الكلمات ذات أصل عربي، وبعد ظهور الإسلام

[1] مصطفى صايج، **التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 02، المدرسة الوطنية للعلوم السياسية، بن عكنون، الجزائر، ديسمبر 2014، ص 10.

[2] محمد بن أحمد، "**الجزائر قلقة من تأثير الجبهة الشرقية على الأمن الوطني**"، جريدة الخبر (يومية جزائرية)، العدد 7649، الأحد 21 ديسمبر 2014، ص 02.

وخروج العرب المسلمين لنشره في أجزاء كبيرة من القارة الإفريقية حملوا معهم ثقافتهم التي تأثر بها شعوب المنطقة خاصة إثيوبيا وشرق إفريقيا، وبعد انتشار الإسلام في شمال إفريقيا واختلاط البربر بالعرب ظهر بربر مستعربين ساهموا في نشر الإسلام باتجاه الجنوب وذلك باستغلالهم للعلاقات التجارية التي كانوا يقومون بها مع دول جنوب الصحراء فسكان الجزائر آنذاك وصلوا إلى غاية نهر النيجر في دعوتهم والليبيين والتونسيين حتى بحيرة تشاد والمغرب الأقصى إلى نهر السنغال[1]، وبعد مجيء الاستعمار وبالأخص الفرنسي حاول تحطيم الثقافة الإسلامية ودمج شمال إفريقيا مع الميدان الحضاري لأوربا وتجريدها من الثقافة العربية الإسلامية وتعليم اللغة الفرنسية ونفس الشيء فعلته مع دول غرب إفريقيا (مالي والنيجر)، كما حاول الاستعمار قطع تجارة القوافل التي كانت منتشرة بين دول المغرب العربي في ذلك الوقت ودول الساحل والتي كانت تعتبر من بين وسائل الاحتكاك فيما بينها خاصة بين القبائل الترقية المنتشرة هنالك، ورغم ذلك تأثرت الشعوب الإفريقية قاطبة بالنزعة الاستقلالية لشمال إفريقيا[2]ولقد لم يكن الحضور الاقتصادي هو الطريق الوحيد للتواصل الثقافي بين شمال إفريقيا والساحل بحيث عرف القرنين 19م و20م حضورا دينيا وثقافيا مهما في إفريقيا والتي لاتزال قائمة إلى غاية اليوم وتتمثل في الطريقة التيجانية وهي طريقة صوفية أنشأها الشيخ "**أحمد التيجاني**" بعين ماضي ولاية الأغواط (الجزائر)، والذي دفن بفاس المغربية، بعدها كان لهذه الطريقة انتشار واسع بغرب إفريقيا إلى غاية السنغال، ولا يزال البعدين الديني والثقافي يربط الجزائر بدول منطقة الساحل إلى اليوم بحيث قامت الجزائر بإنشاء المعهد الوطني لتكوين الأئمة بتمنراست بطاقة استيعاب تبلغ 800 طالب لتأطير الطلبة الجزائريين وطلبة دول الساحل وتكوينهم

[1] أحمد المبارك وآخرون، **العرب والدائرة الإفريقية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005 ص ص37، 39.

[2] توفيق راوية، "**الجذور التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية**" على الرابط:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/5805020f-1094-480c-acc1-098774

تماشيا مع المرجعية الفقهية للأمة الجزائرية القائمة على الوسطية والاعتدال لمحاربة التطرف الذي يعد أحد الأسباب الرئيسية لانتشار الإرهاب بمنطقة الساحل[1].

المطلب الثالث : البعد الأمني

يعتبر مصطلح الأمن من بين المفاهيم المثيرة للجدل في حقل العلاقات الدولية بحيث لا يوجد اتفاق حول ماهيته، لكن ما هو متفق عليه أنه يتعلق بتهديد القيم الأساسية للدولة سواء المتعلقة بالفرد أو المجتمع، ولقد ارتبط المفهوم التقليدي للأمن والذي سيطر على النقاشات الأمنية خلال فترة الحرب الباردة بالجانب العسكري بمعنى أن تحقيق الأمن الوطني يكون بزيادة القدرات العسكرية وتطويرها، لكن التحولات التي شهدها العالم خلال ثمانينات وتسعينات القرن العشرين وعدم استيعاب الأطر النظرية التي كانت سائدة طوال الحرب الباردة (الواقعية واللبرالية)، جعلت من الباحثين في الدراسات الأمنية يحاولون التكيف مع هذه التحولات وذلك بتوسيع أبعاد الأمن إلى قطاعات غير عسكرية كالبيئة مثلا وكذلك البحث في مرجعيات أخرى للأمن غير الدولة حيث أصبح تأمين الدولة غير كافي للمحافظة على استقرارها حيث زاد الاهتمام بالفرد والمجتمع، ففي دراسته المعنونة ب: **"الناس، الدولة والخوف people, state and fear "** حاول **"باري بوزان" " barry buzan "**توسيع مفهوم الأمن حيث قدم 05 قطاعات يجب أن يشملها وهي: السياسي، الاقتصادي، المجتمعي، البيئي والعسكري[2]،كما يرى البعض وعلى رأسهم **"أوول ويفر" " ole waever"** أن تحقيق الأمن يكون بمدى قدرة المجتمع على الحفاظ على خصوصياته وتماسكه، فالمجموعات الإثنية هي التي يجب الاهتمام بها وليس الدول فقد يأتي التهديد من داخل الدولة خاصة مع انفجار النزاعات القومية مما يهدد بقاء

[1] مدوي رابح ، " **إنشاء المعهد الوطني لتكوين الأئمة بتمنراست** "، على موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية: **http://www.marw.dz/**

[2] بيلس جون ، سميث ستيف ،**عولمة السياسة العالمية**، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 412.

الدولة (مثلما حدث في يوغسلافيا)، كما يجب الحفاظ على الهوية الوطنية من تدفقات الهجرة التي تم أمننتها منذ الثمانينات[1]، وتتحرك الجزائر في فضائها الجيوسياسي الساحلي وهي تدرك أنها تعيش في قوس من الأزمات يمتد لأكثر من 6000 كلم وأن ساحل الأزمات يرتبط بعدد من المعضلات الأمنية تتمثل أساسا في:

- صعوبة بناء الدولة في منطقة الساحل
- ضعف في الهوية وتنامي الصراعات الإثنية خاصة المسألة الترقية التي تدرك مدى خطورة انفجارها على اعتبار تواجدها بجنوبها
- البنى الاقتصادية الهشة التي نتج عنها تهديدات أمنية مختلفة تم تصديرها إليها
- ضعف الأداء السياسي وكثرة الانقلابات
- انتشار لجميع أنواع الجريمة المنظمة والعنف البنيوي[2]

ولقد أخذت تهديدات الدائرة الساحلية التي أنتجت الإرهاب جراء المعضلات الأمنية أبعادا خطيرة على الأمن الوطني الجزائري بسبب الاعتداءات على حرس الحدود كما حدث بولاية **"تمنراست"** بالضبط في المنطقة المسماة **تين زاوتين** بالإضافة للاعتداءات على الجمارك كما أن الاعتداءات من قبل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التي تتم من حين لآخر يهدف منها تسهيل عمليات التهريب، وتشكل الجريمة المنظمة وبالأخص المتعلقة بالاتجار بالمخدرات تهديدا جديدا للأمن الوطني الجزائري يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري (دولة، مجتمع وأفراد)[3].

وفي تقرير **للمركز الدولي الأمريكي للدراسات حول الإرهاب** الصادر في شهر فيفري 2015 قام بإحصاء عدد الهجمات الإرهابية خلال الفترة الممتدة من 2001-2014

[1] Dario Battistella, **théories des relations internationales**, Montchrestien, Paris, France, 2005, p-p, 451,453.

[2] قوي بوحنية، **الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 03 جوان 2012، ص 03.

[3] **المرجع نفسه**، ص 08.

وذلك في دول الساحل وشمال إفريقيا والتي كانت الجزائر الأكثر تضررا من تلك الدول حسب ما يبينه الجدول التالي :

(الجدول رقم04): الهجمات الإرهابية في دول الساحل وشمال إفريقيا (2001 – 2014)

السنة / الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
الجزائر	20	54	28	39	93	120	110	121	185	168	164	132	51	22	1307
ليبيا	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	6	145	201	352
تونس	1	1	0	0	0	0	0	1	0	0	1	0	17	27	48
المغرب	0	0	2	0	0	0	5	0	0	0	2	0	0	0	9
موريتانيا	0	0	0	1	3	0	4	4	6	2	7	0	0	0	27
تشاد	0	0	0	3	6	28	14	6	0	1	0	0	0	0	58
النيجر	0	0	0	0	0	1	18	9	4	3	3	1	1	4	44
مالي	0	0	1	1	2	3	10	11	9	4	8	5	16	35	96

المصدر: Yonah Alexander, op.cit, p11.

تشير هذه الإحصائيات إلى أن الجزائر هي أكثر دول منطقة الساحل والمغرب العربي تضررا بالإرهاب منذ 2001، لكن في السنتين الأخيرتين هناك تراجع في الاعتداءات الإرهابية خاصة تلك القادمة من الساحل جراء الإجراءات الأمنية المشددة التي قامت بها السلطات الجزائرية في الجنوب، مع ارتفاعها بليبيا التي تشهد حالة من الحرب الأهلية منذ سقوط نظام "**معمر القذافي**"[1].

[1]Yonah Alexander, **op.cit**, p 25,26.

وحسب هذا التقرير الذي يقدم كرونولوجيا للاعتداءات الإرهابية في الجزائر خلال سنة 2014 فإنها حدثت أغلبها في منطقة القبائل وبالضبط في ولايات: تيزي وزو، البويرة وبومرداس [1] .

المبحث الثالث: المبادئ الموجهة للمقاربة الجزائرية في الساحل الإفريقي

إن المرجعيات التي تأسست من خلالها مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية عموما هي مجمل البيانات والمواثيق والدساتير من بيان أول نوفمبر 1954م مرورا بمقررات مؤتمر الصومام أوت 1956م وميثاق طرابلس 1962م وصولا لدستور 1996 المعدل في 2008ومختلف الدساتير التي عرفتها الجزائر المستقلة ، وعليه فالمقاربة الجزائرية في الساحل هو جزء من السلوك العام للسياسة الخارجية الجزائرية والذي يستمد من مبادئها توجهاته المختلفة ناحية هذه المنطقة.وتتمثل في:

المطلب الأول: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

تمتد جذور مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول إلى الثورة التحريرية، فمن عمق المعانات التي عاشها الجزائريون خلال الفترة الاستعمارية طوروا موقفا يمنع التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، لأنهم كانوا الأعلم بنتيجة خسارة السيادة الوطنية، ويرى المدافعون عن هذا المبدأ أن الجزائر في غنى عن إقحام جيشها في نزاعات خارج حدودها ويشير تاريخ الجزائر المستقلة أن هذا المبدأ مقدس من طرف صانع القرار الجزائري ويفسر العديد من المواقف التي اتخذتها الجزائر سواء إقليميا أو دوليا باستثناء الحروب العربية ضد الكيان الصهيوني فهي الحالة الوحيدة التي قامت فيها الجزائر بإرسال جيشها خارج حدودها[2]، وحسب نص **المادة 28** من الدستور الجزائري لعام 1996

---

[1] Yonah Alexander, **op.cit**, p 26.

[2] محمد مسلم، **لماذا لا تشارك الجزائر في أي "حرب" خارج الحدود؟**، جريدة الشروق (يومية جزائرية)، العدد 4695، الخميس 02 أفريل 2015، ص 07.

والمعدل في 2008: " **تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتتبنى مبادئ الأمم المتحدة**"[1] .

يعتبر مبدأ عدم التدخل من المبادئ الثابتة في المواثيق الدولية وهو الأصل والتدخل الاستثناء، وهو ما نصت عليه المادة 02 الفقرتين 06 و07 من ميثاق الأمم المتحدة وكذلك توجيه الجمعية العامة رقم 2131 بتاريخ 12 ديسمبر 1965 بعنوان: "**عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها**"، إضافة لإعلان مبادئ القانون الدولي الصادر بتاريخ 24 أكتوبر 19701 والذي نص على أن الدول أو أي مجموعة من الدول لا تمتلك الحق في التدخل المباشر أو غير المباشر في دول أخرى، إضافة لاحتواء نصوص ومواثيق المنظمات الدولية والإقليمية المختلفة على على هذا المبدأ، والجزائر تعمل وفق ما جاء في هذه المواثيق وتحترم تطبيقها، ولقد كان للجزائر بصمة في إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 29 لعام 1974 حول "**تعريف العدوان ومنع التدخل في الشؤون الداخلية للدول**"، وقد ترأست الجزائر هذه الدورة بقيادة وزير خارجيتها آنذاك السيد: عبد العزيز بوتفليقة، وعليه لا تزال الجزائر متمسكة بهذا المبدأ وهو ما فعلته مع مالي وأكدت على أن أي تغيير هو من صلاحيات الشعب المالي ودعت لضرورة التفاهم بين الفرقاء الماليين كما قامت الجزائر بتطبيقه في تعاملها مع الجماعات الإرهابية المنتشرة في الساحل الإفريقي بحيث لم ترسل جيشها لتتبع تلك التنظيمات بل قابلته بسياسة دفاعية عن طريق زيادة قدراتها العسكرية وتحصين حدودها وبالأخص الجنوبية[2].

[1] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 28 نوفمبر 1996، المعدل في نوفمبر 2008

[2] مصطفى بوتورة، **سياسة الجزائر الخارجية: المبادئ والممارسات**، جريدة الشعب(يومية جزائرية)، العدد: 16676، الاثنين 23 مارس 2015، ص 09.

المطلب الثاني: رفض التواجد الأجنبي

انطلاقا من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كأحد ثوابت السياسة الخارجية للجزائر، طورت منه موقفها الرافض لأي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية للدول بما فيها دول الساحل الإفريقي التي تربطها بها علاقات تاريخية وجغرافية، وترى الجزائر بأن أي تدخل أجنبي من شأنه تغذية الأزمات، فهي ترى ذلك شكلا جديدا من أشكال الاستعمار الحديث لأنها تدرك جيدا بأن أي تدخل الأجنبي ستكون له انعكاسات مباشرة على أمنها الوطني ولعل النتائج الكارثية التي خلفها التدخل العسكري في كل من ليبيا ومالي خير مثال على ذلك، فبعد أيام فقط من التدخل الفرنسي في مالي نفدت جماعية إرهابية هجوما على المنشأة الغازية **بتيقنتورين**، بالإضافة إلى أن الجزائر ترى أن التدخل الأجنبي يوفر غطاءا أيديولوجيا ودينيا للتنظيمات الإرهابية التي تراه تعديا ويجب إعلان الجهاد وتكثيف العمليات الإرهابية، فالجزائر في مقاربتها الساحلية تسعى لأقلمة الحلول بعيدا عن أي أيادي أجنبية، وتفضل المساعدة التقنية الأجنبية على التدخل المباشر[1].

ولقد كشفت وثيقة مسربة من موقع **"ويكيليكس" "wikileaks"** للسفارة الأمريكية بالجزائر أن الجزائر أكثر الدول تعصبا لقوميتها ورفضها للتواجد الأجنبي، وذكرت الوثيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية تدرك دور الجزائر إقليميا وقاريا لذلك فواشنطن تعول على الجزائر من أجل إحلال الأمن في منطقة الساحل، كما نصت الوثيقة كذلك نقلا عن تصريح السفير الأمريكي**"ديفيد بيرس"** أن الولايات المتحدة تعلم بأنه لا يوجد بلد آخر أهم من الجزائر في مكافحة الإرهاب، كما أشار التسريب أن هناك اتفاقا سريا بين الحكومة الجزائرية والأمريكية حول توقيف

[1] وهيبة دالع، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الساحل الإفريقي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2014/2013، 234، 235.

طائرات الاستطلاع الموجهة لتتبع القاعدة في المغرب الإسلامي بالساحل لأجهزة الاستطلاع عند دخولها المجال البحري والجوي الجزائري[1].

المطلب الثالث: التنمية لتحقيق الاستقرار

لقد أدركت الجزائر أن تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الساحل يمر عبر إستراتيجية تنموية فعالة، وذلك بالتعاون الإقليمي بعيدا عن أي تدخل أجنبي فالإرهاب الذي يرتبط بشبكات الجريمة المنظمة المختلفة لا تكفي الإجراءات العسكرية للحد منه بل يجب البحث في الأسباب التي تؤدي بالأفراد إلى الإجرام وإتباع الطرق الممنوعة للعيش والتي ترتبط أساسا بالفقر الناتج عن غياب التنمية وعلية ترى الجزائر أنه لابد من القيام بمشاريع تنموية جدية في المنطقة[2].

ولقد لعبت الجزائر دورا فعالا في ترقية الاقتصاد المتعدد الأشكال على الصعيد الإفريقي حيث ساهمت في **"مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا" (Nepad)**، والتي تمخضت عن قمة منظمة الوحدة الإفريقية سابقا والمنعقدة بالجزائر عام 1999م قبل أن تجسد في 2001م قصد إيجاد حلول لمشاكل التنمية في إفريقيا فالجزائر تريد الارتقاء بالاقتصاد الإفريقي حيث يشكل النيباد بصفة عامة برنامج عمل للاتحاد الإفريقي للتعامل مع قضايا إفريقيا وتحقيق تنمية شاملة فهو حسب ما تريده الجزائر أن يكون الذراع التنموي للاتحاد الإفريقي ومنذ انعقاد برنامج النيباد من جانب الدول الخمسة المؤسسة: الجزائر، جنوب إفريقيا، نيجيريا، السنغال، مصر، سعت الجزائر للتحرك لتنفيذ البرامج التنموية وأول الأهداف هو أن يكون الإدراك بأنها مبادرة إفريقية خالصة، وتؤكد الجزائر في مقاربتها التنموية على أنه يجب تحقيق مجموعة من

---

[1] حسان ح، **"الجزائر أكثر الدول تعصبا لقوميتها ورفضها للتواجد الأجنبي"**، على الرابط:

http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=168145%3Fprint

[2] **أمن تنمية**، مجلة الجيش، ، العدد: 582، جانفي 2012، ص 04.

الشروط المرتبطة بالتنمية كالأمن، السلم، الديمقراطية، الحكم الراشد، الإدارة الاقتصادية السليمة، وقد حققت الجزائر مشاريع كبرى تؤثر بصفة ملموسة على الاندماج الإقليمي ومنها مشروع الطريق العابر للصحراء(الجزائر-لاغوس-النيجر)، ومشروع أنبوب الغاز الذي يمر إلى أوربا انطلاقا من نيجيريا ومرورا بالنيجر وعبر الجزائر، كما ساهمت الجزائر منذ 2005 في 15% من ميزانية الاتحاد الإفريقي بعد اتفاقها مع أربع دول إفريقية أخرى وهي: جنوب إفريقيا، ليبيا، نيجيريا ومصر على أن تتقاسم فيما بينها 75% من ميزانية الاتحاد لمواجهة العجز المالي الكبير الذي يعاني منه بسبب عجز الدول الأعضاء عن دفع مساهماتهم[1].

[1] مجلة الخمسينية، **الاتحاد الإفريقي**، وزارة الشؤون الخارجية، الجزائر، 2012، ص 10،11.

تعيش دول الساحل الإفريقي في دوامة من الأزمات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية جعلها تتصف بأنها دول هشة مما أوجد موطئ قدم للتنظيمات الإرهابية ومختلف أشكال الجريمة المنظمة ، كما أن هذه المنطقة هي موطن للتناقضات بحيث تمتلك من المعادن والطاقة ما يمكنها من أن تكون من أغنى دول العالم لكن الدول الكبرى هي التي تستفيد من هذه الثروات الباطنية وتعتبر المنطقة رهانا حقيقيا لها وهو ما يفسر الاهتمام المتزايد بالمنطقة، والجزائر بحكم الجغرافيا والتاريخ وجدت نفسها محاطة بقوس من الأزمات وجب عليها التحرك لدرء التهديدات الأمنية القادمة من جنوب الصحراء الكبرى والتي تهدد استقرارها وذلك وفق مقاربة ترتكز على مبادئ نشأة عبر تاريخها السياسي والدبلوماسي.

الفصل الثاني:

الساحل الإفريقي: بين المقاربة الجزائرية والإستراتيجيات الدولية

لقد أدى الواقع الأمني الذي تعيشه دول الساحل بالإضافة للاعتبارات الاقتصادية إلى تحول المنطقة لساحة تجمع مختلف السياسات والاستراتيجيات سواء كانت إقليمية أو أجنبية، وذلك وفقا لأهداف متباينة تسيرها مصلحة كل طرف، والجزائر تسعى وفق مقاربتها التي تستند على مجموعة من المبادئ الراسخة في سياستها الخارجية التي ترسخت عبر تاريخها في التوفيق بين المبدأ والمصلحة في منطقة الساحل إضافة لخبرتها في مجال مكافحة الإرهاب تسعى لتكون النموذج الإقليمي الرائد في المنطقة من أجل تجنيب المنطقة الانزلاق في حالة عدم الاستقرار والتي تهدد القارة ككل بل وحتى الضفة الشمالية من المتوسط.

المبحث الأول: المقاربة الجزائرية في الساحل الإفريقي

لقد سعت الجزائر لاحتواء الأزمات الأمنية المختلفة في الساحل باعتبارها تهدد أمنها الوطني، دون الخروج عن المبادئ العامة المستمدة من سياستها الخارجية كعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها وحسن الجوار، والتحرك الدبلوماسي ضمن الجماعة العربية أو الإفريقية لحل المشاكل الإقليمية وتعتبر القضايا التالية هي محور المقاربة الجزائرية في الساحل:

المطلب الأول: مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة

تعتبر الجزائر من أكثر الدول الإفريقية التي تضررن من ظاهرة الإرهاب حيث عاشت لعشرية من الزمن في حرب ضد الجماعات الإرهابية، مما اكسبها خبرة في التعامل معه ، وذلك وفق محورين أساسين:

1ـعلى مستوى التشريعات والقوانين :

أولا: على المستوى الداخلي

بعد أن لجأ المجلس الأعلى للدولة برئاسة **"محمد بوضياف"** لاستصدار **"قانون الطوارئ"** في 09 فيفري 1992م، للتعامل مع الحالة الأمنية التي كانت تعيشها الجزائر، جاء المرسوم التشريعي رقم 92ـ03 الصادر في 30ديسمبر 1992م والمتعلق بمكافحة التخريب والإرهاب الذي ملأ الفراغ القانوني الخاص بالتعامل مع الإرهاب[1].

كما التجأت السلطات الجزائرية إلى 03 مبادرات سياسية لأجل إعادة إدماج الإرهابيين في المجتمع ودفعهم للتخلي عن الأعمال الإرهابية والتي تمثلت في:

[1] حكيم غريب، **مكافحة الإرهاب الجوي**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2013، ص.ص 361،.364

- **قانون الرحمة:** جاءت تدابيره بموجب الأمر الرئاسي رقم 95ـ12 الصادر في 25 فيفري 1995م وكانت مبنية على أحكام المادة 87 مكررا من قانون العقوبات والتي تنص على العفو عن المتورطين في الإرهاب ما لم يقتلوا شخصا أو يتسببوا في إعاقة دائمة أو استخدموا المتفجرات للمساس بحياة الأشخاص والممتلكات حيث يمكنهم الاستفادة من تدابير قانون الرحمة والتي تتيح لهم تخفيض العقوبة.
- **سياسة الوئام المدني:** بادر بها الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**" بعد أدائه لليمين الدستوري، وتم استصدار قانون الوئام المدني رقم 99ـ08 الصادر في 13 جوان 1999م وطرحه للاستفتاء الشعبي الذي عكست نتائجه رغبة الشعب الجزائري بإنهاء مسار الإرهاب.
- **ميثاق السلم والمصالحة الوطنية:** وهي تكملة لسياسة الوئام المدني صدر في 14 أوت 2005م، وافق عليه الشعب من خلال الاستفتاء وكانت هذه الوثيقة بمثابة إنصاف لقوات الأمن من التهم الموجهة لهم وفق مقولة: "من يقتل من ؟ "، حيث تم بعد قبوله من طرف الشعب عقب الاستفتاء بغلق ملف المفقودين وإدراجهم ضحايا المأساة الوطنية وتعويضهم ماديا وتحميل مسؤوليتها للإرهابيين مع الاعتراف بوجود حالات فردية معزولة قامت بها قوات الأمن[1].

ثانيا:على المستوى الخارجي:

لقد كان للجزائر دور بارز في استصدار منظمة الوحدة الإفريقية سابقا (الإتحاد الإفريقي حاليا)، لاتفاقية منع ومكافحة الإرهاب **(أنظر الملحق رقم 01)** والذي تم تبنيه خلال القمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بالجزائر والتي

[1] حكيم غريب، **مرجع سابق الذكر**، ص ص370، 374.

تضمنت 23 مادة، وقد صادقت الجزائر إقليميا ودوليا على 17 اتفاقية حول مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة**(أنظر الملحق رقم 02)**، ولقد تبنت الجزائر في سبتمبر 2002 مخطط العمل حول الوقاية من الإرهاب ومكافحته في ميدان الشرطة والتنسيق على المستوى الإقليمي للقارة الإفريقية ومراقبة الحدود وتبادل المعلومات، وتجسدت هذه الجهود في انعقاد الاجتماع الحكومي العالمي بالجزائر في أكتوبر 2004 تحت إشراف الإتحاد الإفريقي والذي قدمت فيه حوصلة تقييمية حول مسار تطبيق مخطط العمل والالتزامات الدولية للدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب والذي تم على هامشه تدشين المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب بالجزائر[1].

2ـعلى المستوى العملياتي:

أولا: على المستوى الداخلي

عملت الجزائر على اتخاذ تدابير ردعية لضرب الجماعات الإرهابية بحيث وضعت الجيش وقوى الأمن المختلفة (الشرطة، الدرك الوطني، الحرس الجمهوري، تضاف لهم القوات الخاصة لمكافحة الإرهاب ، الحرس البلدي، الوطنيون وفرق الدفاع الذاتي)، وذلك تحت قيادة واحدة تهدف لشن حرب شاملة على الجماعات الإسلامية المسلحة، كما سعت الجزائر لاستئصال **الجبهة الإسلامية للإنقاذ (Fis)**، وفك ارتباطها بالجماعات الإسلامية الأخرى بها وذلك بسحقها عسكريا وفق إستراتيجية صارمة[2].

ثانيا: على المستوى الخارجي

[1] حكيم غريب، **مرجع سابق الذكر**، ص347.

[2] رشيد تلمساني، **الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية**، أوراق كارنيجي، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، العدد07، جانفي 2008، بيروت، لبنان، ص 05.

لقد أخذت الجزائر على عاتقها المبادرة الإقليمية، حيث تلعب دور قيادي في التنسيق والتعاون الثنائي والجماعي مع دول الساحل، وعليه فقد قامت ب:

- **إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC)**: تضم هذه المبادرة كل من : الجزائر، مالي، النيجر وموريتانيا، أنشئت في أفريل 2010م والغرض منها تنسيق جهود الدول الأربعة التي تضمها لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة من خلال تبادل المعلومات والقيام بدوريات عسكرية مشتركة في حدود دولها، وتتخذ هذه اللجنة من ولاية تمنراست بالحدود الجزائرية مقرا لها وتعقد اجتماعات دورية تضم رؤساء أركان الجيش في دولها من أجل تقييم الوضع وبحث المسائل الجديدة عن الوضع الأمني في الساحل[1].
- **إنشاء وحدة التنسيق والاتصال(UFL)**: تم استحداثها في ماي 2010، وتعمل مع لجنة الأركان العملياتية المشتركة حيث تزود هذه الأخيرة بالمعلومات الأمنية والتقنية الضرورية لقيادة العمليات المشتركة من أجل مكافحة الإرهاب ومختلف أشكال الجريمة المنظمة[2].
- **زيادة القدرات العسكرية**: لقد دفعت الظروف الأمنية الصعبة والأخطار القادمة من الساحل والتي تهدد جنوب الجزائر وأمنها بصفة عامة بالجزائر إلى الرفع من ميزانيتها الدفاعية، حيث أصبحت تنوع من استيراد الأسلحة بحيث لم تقتصر على الموردين التقليديين كروسيا وفرنسا حيث اشترت من ألمانيا دبابات والمروحيات من إيطاليا ومن الولايات المتحدة الأمريكية أنظمة الرادار وفي خريف 2014 وقعت اتفاق مع جنوب إفريقيا عقد

[1]Tobias Koepf, **France and the fight against terrorism in the Sahel**, institue français des relations internationales (Ifri), Paris, France, juin 2012, p 04.
[2]Laurence Aida Ammour, **Algeria, the Sahel, and current crisis**, Barcelona center for international affairs, Barcelona, Spain, junuary 2013 , P 67.

للحصول على طائرات بدون طيار، فمحاولة الجزائر لزيادة تسلحها وتحديث جيشها تسعى أيضا من خلاله للعب دور إقليمي أكثر فعالية، وقد قام رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بتعيين السيد **"رمطان لعمامرة"** وزيرا للشؤون الخارجية لبلورة سياسة خارجية أكثر فعالية في إفريقيا عموما والساحل بالأخص انطلاقا من خبرته حيث كان رئيسا لمجلس السلم والأمن الإفريقي[1]. وبحسب موقع **" global fire power"**، المتخصص في تقديم إحصائيات حول القوات العسكرية للدول احتل الجيش الوطني الشعبي الجزائري المرتبة 27 عالميا سنة 2014م في تصنيف أقوى الجيوش في العالم ويقدم مجموعة من المعلومات حول الجيش الجزائري منها: عدد الجنود الجاهزين: 512ألف جندي، عدد الدبابات: 975 دبابة، الطائرات: 448 طائرة حربية، مضادات الطائرات 89، الهليكوبتر: 210، الغواصات: 04[2]. أما في ما يخص إحصائيات "معهد ستوكهولم لأبحاث السلام" فقد احتلت الجزائر في سنة 2014م المرتبة 11 عالميا في ترتيب أكثر الدول استيرادا للأسلحة وبالتالي فقد كانت في صدارة الدول الإفريقية واحتلت المرتبة الثالثة عربيا بعد الإمارات والسعودية[3]. وقد قامت جريدة الوطن الجزائرية الناطقة بالفرنسية في عددها ليوم الاثنين 30ديسمبر 2013م بدراسة حول ميزانية الدفاع الجزائرية وتطورها منذ 2004م إلى غاية 2013م **(أنظر الجدول رقم05)**

[1]Françis Ghilès, **Modernising its army allows Algeria to play a more active regional role**, Barcelona center for international affairs, barcelona, spain, february 2015, p 02.

[2]**" algeria military strength "**

http://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=algeria

[3]Sipri year book 2014 (résumé en français), Grip, bruxelles, Belgique, p11 :

http://www.Grip.org

وطرحت الأسباب التي أدت لازديادها من سنة لأخرى حيث ترى أن الأوضاع التي تعيشها الدول المجاورة جراء ما يعرف بالثورات العربية خاصة في ليبيا وتونس، والانفلات الأمني الذي يشهده الساحل هي التي دفعت بالجزائر لزيادة ميزانية الدفاع.

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ميزانية الدفاع بالمليار دولار	2.6	2.8	2.9	3.3	3.9	5.1	5.6	6.8	9.6	11

المصدر: El watan (journal algérien), lundi le 30/12/2013

المطلب الثاني: الوساطة الجزائرية في الأزمة الترقية

تعتبر المسألة الترقية من بين الأزمات الإثنية المستعصية في القارة الإفريقية بحيث بدأت منذ خروج الاستعمار الفرنسي من مالي عام 1960م ، فهي نتيجة للتقسيم العشوائي للحدود بالإضافة لسوء تعامل الحكومات المحلية مع هذه الأقلية وبالأخص في مالي والنيجر.

1ـ الخلفية التاريخية للأزمة الترقية:

الطوارق: هم سكان يعيشون في الصحراء الكبرى أصولهم بربرية، استقروا بالصحراء خلال القرن 7م، قاموا بدور همزة الوصل بين العالم العربي ـ البربري، يعتمدون في عيشهم على التجارة مع مماليك إفريقيا السوداء، وبعد خروج الاستعمار الفرنسي أصبحت مجرد أقليات منتشرة على 05 دول **(أنظر الخريطة رقم05)**، وهي: الجزائر، مالي، النيجر، ليبيا وبوركينافاسو[1].

[1] مسعود الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، ج2، دار رواد النهضة، بيروت، لبنان، 1994، ص 173.

تعود جذور هذا النزاع العرقي إلى فترة الاستعمار الفرنسي وبالضبط إلى سنة (1916ـ1917)، حيث قاموا بانتفاضة ضد فرنسا وطالبوا بمنحهم كيان خاص بهم ولكن فرنسا رفضت مطالبهم وعاقبتهم بمنح السلطة لقبيلة"**البامبارا**" "Bambara"، وبعد الاستقلال عام 1960م استقرت السلطة في يد البامبارا لتدخل مالي في سلسلة من التمردات بدأها الطوارق في(1962ـ1963)، مرورا بتمرد 1990 و2006[1] وصولا إلى تمرد 2012 والذي جاء بعد عودة الطوارق الذين شاركوا إلى جانب قوات العقيد "**معمر القدافي**"، خلال ثورة 11فيفري 2011م، مدججين بالأسلحة ليبدؤوا التمرد في جانفي 2012م ويسيطروا على شمال مالي[2].

الخريطة رقم 05: مناطق تواجد الطوارق[3]

[1] Emilio Sánchez de Rojas Díaz, **Geopolitical Overview of Conflicts 2012,** spanish institute for strategic studies, madrid, spain,p-p 29,31.

[2] أنوار بوخرص، **الجزائر والصراع في مالي**، أوراق كارنيجي، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، بيروت، لبنان، ص 3،4.

[3] **http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/20126310429208904.htm**

2ـالوساطة الجزائرية خلال الأزمة الترقية لسنة 2006م:

بعد نجاح الجزائر في تسوية النزاع الذي نشب بين الطوارق والحكومة المالية في 1990م والوصول إلى اتفاق في عام 1996م ، واصلت الحكومة المالية تهميش الشمال وخرقت بعد بنود الاتفاق وأعادت الجيش النظامي إلى الشمال مما أدى لانتفاضة ترقية أخرى، وحرصا منها على عدم اتساع النزاع وعدم إحياء مشروع دولة الطوارق الكبرى وعدم منح فرصة للتدخل الأجنبي في شؤون المنطقة قادت وساطة ترأسها الرئيس بوتفلبقة بنفسه أفضت لاتفاقية الجزائر في 04جويلية2006م**(أنظر الملحق رقم 03)** [1].

3ـالوساطة الجزائرية في أزمة شمال مالي لسنة 2013م:

تقود الجزائر الوساطة الدولية التي تضم "الإكواس"، "الإتحاد الإفريقي"، "الإتحاد الأوربي"، "منظمة التعاون الإسلامي"، فرنسا، بوركينافاسو، موريتانيا، النيجر و تشاد وذلك من أجل الوصول لاتفاق شامل ونهائي بين الحكومة المالية الفرقاء الماليين(أبرزهم الحركة الوطنية لتحرير أزواد، الحركة العربية الأزوادية، المجلس الأعلى لوحدة أزواد).

***النقاط المتفاوض حولها:**

-نمط الحكم

-تحديد المسؤوليات الدستورية والقانونية

-توزيع الثروات

-الإشكالات التنموية

***النقاط المختلف حولها:** [2]

[1] محمد دخوش،"**الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي**"، جريدة الرائد(يومية جزائرية)، على الرابط:
http://elraaed.com

[2] Internation crisis group , « **Mali :last chance in Algies** » , Dakar/Brussels, 18 November 2014, p-p 09,11.

-الأزواد يطالبون بالفدرالية، وبرلمان يحترم اختصاصات دولة الأزواد

-السلطة القضائية تكون على كامل التراب الاتحادي وتأخذ في الاعتبار الخصوصيات الثقافية والدينية للمواطنين الأزواديين

-وثيقة الوساطة لا تطرح الحل الفدرالي لكن تسمح بإدارة سكان الشمال لشؤونهم الخاصة مع ضمان أكبر نسبة تمثيل لهم في المؤسسات الوطنية، كما تتضمن تحسين مستوى التمثيل في البرلمان وكذلك في المؤسسات الكبرى[1].

أما بالنسبة لوثيقة الوسطاء فهي تبدو أكثر ميولا لموقف الحكومة المالية، على اعتبارها تنص على احترام الوحدة الترابية لمالي وكذلك احترام التنوع الثقافي والقيام بتنمية متوازنة للأقاليم، وهو أمر منطقي على اعتبار أن الحكومة الجزائرية تعمل بمبدأ الحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار، كما أن انفصال إقليم أزواد وحصوله على حكم ذاتي لا يخدمها لأن لها نفس امتداد النسيج الاجتماعي في الجنوب الغني بالنفط والغاز[2].

***السيناريوهات المتوقعة:**

لا تزال هنا تحديات كبيرة تواجه المسار التفاوضي لحل الأزمة المالية فرغم وقف إطلاق النار والجلوس على طاولة المفاوضات، إلا أنه لا يمكن الجزم بقرب التوصل إلى حل نهائي يعيد الاستقرار لمالي ويمنح الطوارق مطالبهم أو على الأقل جزء منها، وعليه يمكن توقع السيناريوهات التالية:

- **سيناريو الحل الفدرالي:** وهو إمكانية التوصل لحل يقوم على قيام دولة مالية متحدة والتي ستضم كيانات فدرالية من بينها كيان أزواد، وهو ماسيبقي مالي متحدة ويلبي طلبات الأزواديين.

[1] Internation crisis group, **op.cit**, p 11,12.

[2] سيدي اعمر بن شيخنا، **المفاوضات المالية الأزوادية في الجزائر**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 29 ديسمبر 2014، ص 08،09.

- **سيناريو فرض اللامركزية الموسعة:** وهو ما يعني منح إقليم أزواد إدارة بعض شؤونهم.
- **سيناريو الحل المختلط:** وذلك بالوصول إلى حل لا يعطي الأزواد الفدرالية لكن يمنحهم سلطات وتمثيل في البرلمان.
- **سيناريو فشل المفاوضات:** هناك احتمال الوصول إلى طريق مسدود إذا ما لم يتنازل أحد الأطراف عن بعض مطالبه وهو ما ستكون له نتائج وخيمة على مالي ومنطقة الساحل ككل[1].

المطلب الثالث: تجريم دفع الفدية

تعتمد الجزائر في مقاربتها الساحلية على عدم دفع الفدية للإرهابيين جراء عمليات الاختطاف التي يقومون بها، وعليه تلعب دورا بارزا في توعية المجتمع الدولي بأهمية تجريمها لإضعاف الإرهاب.

1ـموقف الجزائر من دفع الفدية:

تدرك الجزائر جيدا بأن إدارة المعركة الشاملة ضد الإرهاب تكمن في جزئها الكبير بقطع التمويل عن التنظيمات الإرهابية، فمراقبة مصادر تمويلها توفر حلولا رادعة لتقليص دعم الإرهاب الذي يمتلك طريقتين أساسيتين للتمويل الأولى القيام بطرق التجارة الغير مشروعة بتهريب الممنوعات، والثانية تتمثل في خطف الرهائن والمطالبة بالفدية من أجل إطلاق سراحهم، فهذه الأخيرة هي التي تجعل الحكومات أمام الأمر الواقع بحيث تقل لديها الخيارات وهي تمنحهم مركز تفاوضي قوي، وعليه تشدد الجزائر على تجريم دفع الفدية وتسعى للتعاون مع الدول الأخرى ووضع استراتيجيات مشتركة لقطع هذا المورد عن الإرهابيين أو على الأقل التقليل منها وبالتالي تنقص من العمليات الإرهابية، والجزائر تعتبر من الدول التي ترفض دفع الفدية للإرهابيين

[1] سيدي اعمر بن شيخنا، **مرجع سابق الذكر**، ص 10،09.

ومقايضة المحتجزين بالمختطفين وتحت أي ظرف من الظروف، عكس بعض الدول التي ترضخ للمختطفين كفرنسا[1].

2.جهود الجزائر لتجريم دفع الفدية:

لقد ناضلت الجزائر لعدة سنوات من أجل إقناع المجتمع الدولي بتبني رؤيتها لمكافحة الإرهاب حيث ترتكز الرؤية هذه على 03 أسس: **رفض دفع الفدية، عدم التفاوض مع الإرهابيين ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية** من أجل غلق الطريق أمام الجماعات الإرهابية لاستقطاب الفقراء، ففيما يتعلق برفض دفع الفدية فقد سعت لتحسيس المجتمع الدولي بضرورة محاربتها ، ولقد أفضت هذه الجهود ضمن المنتدى الشامل لمكافحة الإرهاب إلى المصادقة على مذكرة الجزائر التي تتضمن الممارسات الحسنة في مجال الوقاية ضد عمليات الاختطاف مقابل الفدية بعد تقديمها لاقتراح حول رفض وتجريم دفع الفدية مقابل تحرير الرهائن وذلك لمنع تمويل الجماعات الإرهابية ورفض مقايضة الرهائن بالإرهابيين المسجونين، ولقد تكلل هذا المسعى بإصدار مجلس الأمن للائحة رقم 1904 في ديسمبر 2009م المكملة للائحتين 1973 الخاصة بتمويل الإرهاب ومكافحته واللائحة رقم 1267، الخاصة بتمويل نشاطات الجماعات الإرهابية، كما صادق مجلس الأمن الأممي في هذا الخصوص بجانفي 2014م على قرار يحث الدول على وقف دفع الفدية للجماعات الإرهابية، حيث أكد مجلس الأمن بأن الإرهاب بشتى أشكاله ومظاهره هو تهديد للأمن والسلم الدوليين وهذا ما يعتبر نجاح للجهود الجزائرية في هذا الشأن[2].

[1] الطاهر دلول، **السياسة الأمنية الجزائرية في ضوء تجريم دفع الفدية**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد02، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، بن عكنون، الجزائر، ديسمبر 2014، ص 24،25.

[2] علي بوشربة، بوعلام بولعراس، **الجزائر في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة**، مجلة الجيش، العدد 618، الجزائر، جانفي 2015، ص 33.

المبحث الثاني: إستراتيجيات القوى الأجنبية في منطقة الساحل

تشكل منطقة الساحل الحدود الجيوبوليتيكية للقوى الدولية، بحيث لم تعد فرنسا الدولة المهيمنة على النفوذ داخل دول الساحل بحكم التاريخ بل دخلت على الخط العديد من الدول التي أوجدت لنفسها موطئ قدم وتتمثل أبرز القوى بالساحل في:

المطلب الأول: الإستراتيجية الفرنسية في الساحل

تعتبر الإستراتيجية الفرنسية تجاه دول الساحل الأكثر تكاملا من بين الإستراتيجيات الدولية في المنطقة بحيث تشمل: النواحي العسكرية والأمنية والاقتصادية وحتى الثقافية، ففرنسا من بين القوى الاستعمارية التي أبقت على حضورها القوي في مستعمراتها السابقة وبالأخص في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، فعلى الرغم من أن دول الساحل لم تكن بنفس القيمة المركزية لدول مثل كوت ديفوار، الكامرون، الغابون وخليج غينيا الغنية بالنفط، إلا أن دول الساحل تشكل جزءا من إفريقيا الفرانكفونية والتي ازدادت أهميتها بعد أحداث 11سبتمبر2001م، وانتشار الإرهاب والجريمة المنظمة التي باتت تضرب المصالح الفرنسية، إضافة للاكتشافات النفطية والطاقوية الجديدة ودخول شركاء آخرين، مما استدعى تكثيف التعاون مع دول الساحل من أجل تحقيق مصالح أكبر[1].

1.البعد العسكري والأمني:

لقد أدى تصاعد وتيرة الإرهاب بالساحل وضرب المصالح الفرنسية إلى قيامها بعدة تدخلات أو وضع جنودها في بعض دول الساحل لملاحقة الإرهابيين خاصة الذين يقومون باختطاف الرعايا الفرنسيين، وتمتلك فرنسا 03 قواعد عسكرية في القارة الإفريقية (في جيبوتي، الغابون والسنغال)، ومنذ سنة 2010م زادت من تمركزها في دول الساحل(**أنظر الخريطة رقم 06**) عن طريق إرسال القوات الخاصة كما فعلت في

[1]Tobias keopf, **op.cit**, p06.

العاصمة البوركينابية واغادوغو، كما أبرمت مع الحكومة التشادية اتفاق لوضع حوالي 1200 جندي فرنسي على أراضيها[1].

ـ التعاون الثنائي مع دول الساحل:

تركز فرنسا على التعاون الثنائي مع دول الساحل في الجانب الأمني وذلك بدعم الحكومات المحلية في تعزيز قدراتها في مواجهة مشكلة الإرهاب وتشمل هذه المساعدات العسكرية (نشر الجنود العسكريين، توفير المعدات العسكرية وتدريب الجيوش المحلية)، بالإضافة إلى تقديم الدعم المالي واللوجستي لقوات الدرك والشرطة المحلية، ولقد تلقى حوالي 1000 جندي من القوات الموريتانية الخاصة التدريب على يد نظرائهم الفرنسيين، كما تلقت الشرطة والجيش النيجري المعونة من طرف فرنسا، أما الحكومة المالية فقد تلقت المساعدة من باريس لمحاربة القاعدة في المغرب الإسلامي بشمالها وساهمت في البرنامج الخاص بالسلام، الأمن والتنمية في شمال مالي(**PSPSDN**)، الذي كان هدفه إقامة مناطق آمنة في الشمال ومحاربة القاعدة وخصصت له ميزانية عامة (2010ـ2012)، ب:48.650 مليون أورو، لكن المشروع لم يأتي بالنتائج المرجوة منه بسبب الفساد وتورط بعض المسؤولين في تجارة الممنوعات وعليه لم يستطع هذا البرنامج إيقاف تمرد الشمال في 2012م[2].

ـ التدخل العسكري في مالي:

تعد عملية **"سارفال""serval"**، في 11جانفي2013م إحدى الآليات العسكرية لتنفيذ الإستراتيجية الفرنسية في الساحل وذلك من أجل حماية مصالحها الاقتصادية في المنطقة، فشمال مالي الغني بالنفط والمعادن تسعى فرنسا من خلال التدخل إعادة الاستقرار للمنطقة من أجل افتكاك عقود لصالح شركاتها، ففرنسا لاتزال تعتبر نفسها صاحبت الحق التاريخي في المنطقة، كما أن شأنها كشأن

[1]Jean Fleury, **la France en guerre au Mali**, Jean Picollec édition, Paris, France, 2013, p 130.
[2]Tobias koepf, **op.cit**, p-p10.

العديد من القوى الأوربية تريد إعادة رسم خريطة النفوذ والتي حددها مؤتمر برلين 1885م، من أجل الخروج من الأزمة الاقتصادية من خلال تهيئة الظروف لنشوب أزمات دولية والمشاركة في حلها لتصل إلى ثروات الشعوب الأخرى[1].

الخريطة رقم06: توزيع القوات الفرنسية في دول الساحل[2]

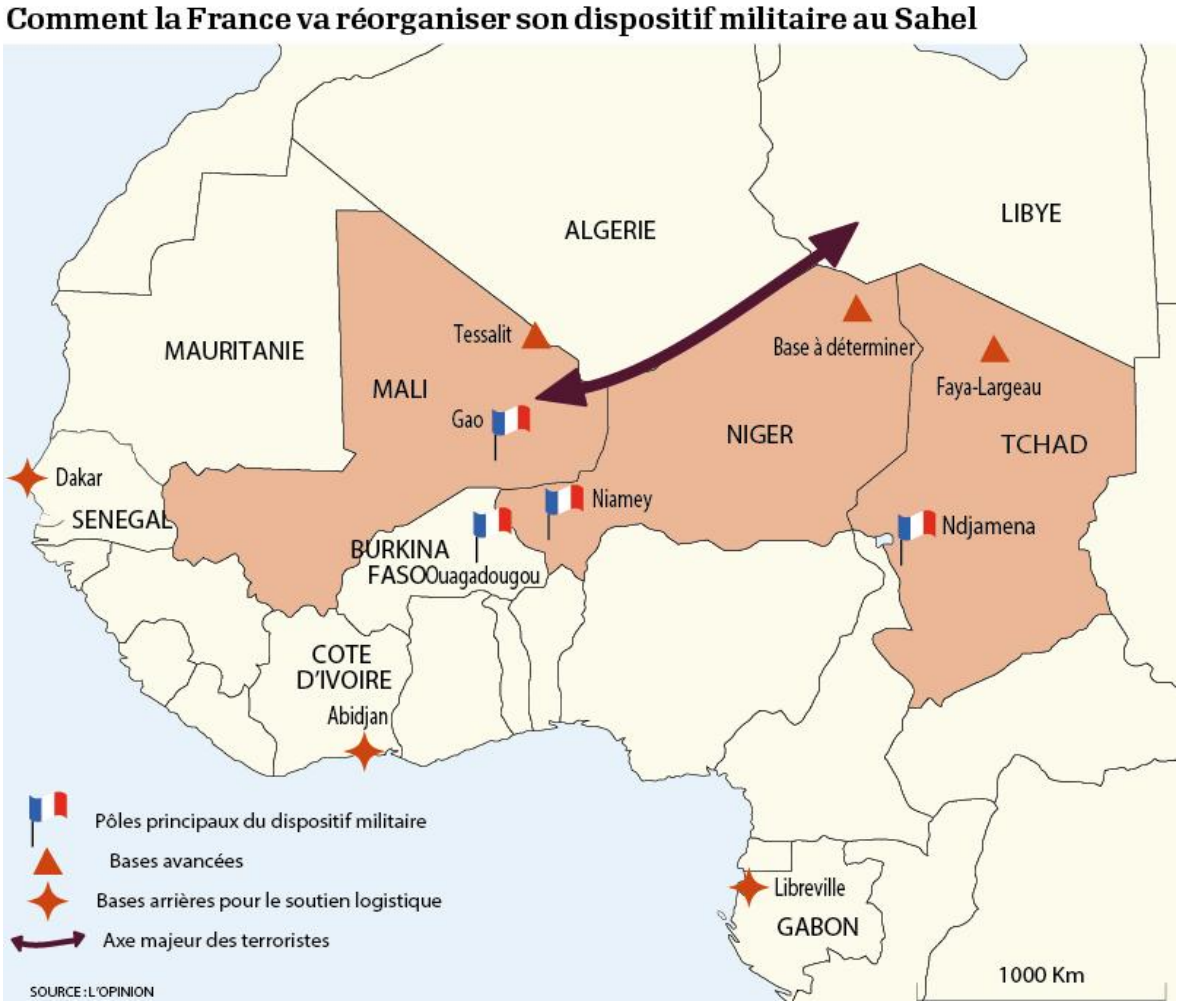

2ـالبعد الاقتصادي:

تمتلك فرنسا في منطقة الساحل مصالح اقتصادية كبيرة فالنيجر مثلا هي أكبر مورد لفرنسا باليورانيوم الذي تحتاجه لبرنامجها النووي سواء في استعماله لأغراض مدنية أو عسكرية، حيث تعتمد على 75% من المحطات النووية لتوليد

[1]Michel Galy, **la guerre au Mali**, éditions la découverte, Paris, France, 2013, p 61, 62.
[2]**http://www.lopinion.fr/blog/secret-defense/france-reorganise-dispositif-militaire-sahel-autour-quatre-bases-8565**

الطاقة الكهربائية، كما أن موريتاني هي مورد هام لفرنسا بالحديد[1]، فشركة أريفا مثلا هي نموذج رائد في المنطقة لاستغلال اليورانيوم كما تتمركز شركة توتال بالمنطقة للحفاظ على مصالحها النفطية والغازية، فالموارد هي محرك أساسي للسياسة الخارجية الفرنسية بالمنطقة وتثبت العمليات العسكرية التي قامت بها ضد الجماعات الإرهابية من أجل تحرير الرهائن من مواطنيها الذين تم اختطافهم من المراكز الحيوية التي تعمل فيها الشركات الفرنسية[2].

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمريكية في الساحل

لم تحظ القارة الإفريقية عموما باهتمام كبير من طرف الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة، لكن هذا التوجه بدأ في التغير بعد انهيار الإتحاد السوفياتي بعد ما أصبحت القطب المهيمن على العلاقات الدولية، فقد سعت للتواجد في مختلف المناطق الحيوية في العالم وتدعم هذا الاهتمام بعد تفجيرات 11سبتمبر2001م، تحت ذريعة محاربة منابع الإرهاب في العالم[3]، وعليه بدأ الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل التي تشكل تربة خصبة لنمو الإرهاب وهو ما تجلى في قيامها بالتعاون مع دول المنطقة في إطار مبادرتي بان الساحل (**PSI**)، مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (**TSCTI**)، ولقد كان التحول الأهم هو إعلان الرئيس السابق ج،و، بوش(**G ,W, Bush**) ، في 07فيفري2007 عن إنشاء قيادة عسكرية جديدة موحدة تعرف باسم **"الأفريكوم" "Africom"** والتي لم تستقر بأي دولة إفريقية مما

[1] محمد كمال رزاق بارة، **مكافحة الإرهاب في منطقة الصحراء والساحل بين المقاربات الجهوية والرهانات الجيواستراتيجية**، أشغال الملتقى الوطني حول منطقة الساحل والصحراء الواقع والآفاق، المعهد العسكري للوثيق والتقويم والاستقبالية، الجزائر، الاثنين 15أكتوبر2012م، ص 33، 34.

[2] Tobias koepf, **op.cit**, p 11.

[3] صابون محمد السيد، **التنافس الفرنسي الأمريكي في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2011، ص‌ص 49، 51.

استلزم على الولايات المتحدة الأمريكية وضع مقر مؤقت لها بمدينة "شتوتغارت"" **Stuttgart** " الألمانية[1].

1ـمبادرة بان الساحل:

لقد أدى الوضع الأمني الذي تشهده منطقة الساحل وبالأخص على مستوى الحدود لمالي، النيجر، تشاد وموريتانيا لإعلان مكتب مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية الأمريكية عن مبادرة بان الساحل في 07نوفمبر 2002م، والتي استهدفت التعاون الأمريكي مع مالي، النيجر، تشاد وموريتانيا**(أنظر الخريطة رقم 07)**، من أجل تحقيق استقرار إقليمي عن طريق إرسال القوات الخاصة الأمريكية من القيادة الأوربية **(EUCOM)**، في عامي 2003، 2004م لتكوين قوات هذه الدول على تقنيات مكافحة الإرهاب وقد خصص لها الكونغرس 6.25 مليون دولار من ميزانية 2004، ولقد انتهت هذه المبادرة في ديسمبر 2004م، حيث حققت العديد من النجاحات أبرزها تجهيز وحدة لرد الفعل السريع للدول الأربع المعنية بالمبادرة، والقبض على "**عبد الرزاق البارا**" القيادي في تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال في تشاد وتسليمه للحكومة الجزائرية[2].

الخريطة رقم07: مبادرة بان الساحل[3]

[1] لحسن الحسناوي، **التنافس الدولي في إفريقيا الأهداف ... الوسائل**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 25، بيروت، لبنان، شتاء 2011،ص 111،112.

[2]Mehdi Taje, la menace terroriste au Meghreb et au Sahel :
/http://www.realpolitik.tv/2008/12/la-menace-terroriste-au-maghreb-et-au-sahel

[3] **Ibid.**

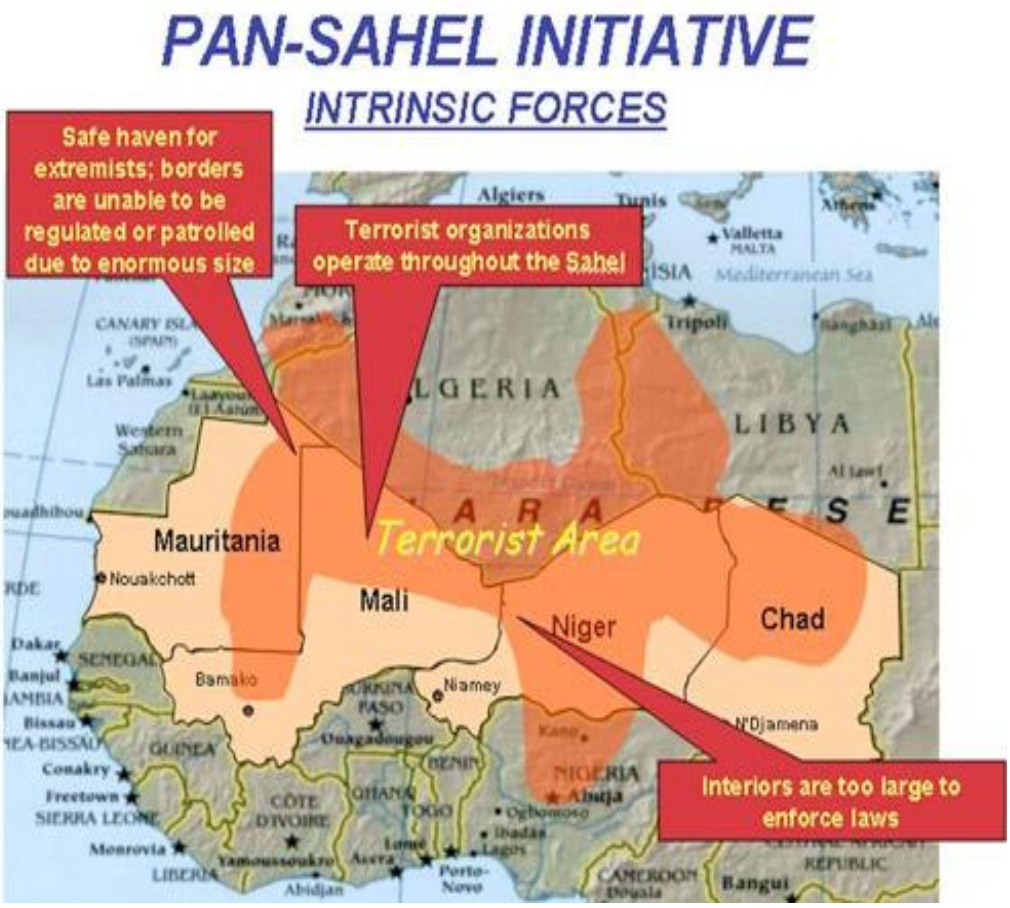

2ـمبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء:

تعتبر هذه المبادرة توسيع للجهود الأمريكية في مكافحة الإرهاب الدولي وتشمل منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي وكذلك الصحراء الكبرى تضاف إلى الدول الأربعة المشاركة في مبادرة بان الساحل كل من: الجزائر، المغرب وتونس من المغرب العربي، وكل من نيجيريا، السنغال عن منطقة الصحراء الكبرى، وكانت هذه المبادرة بالأساس تهدف لاحتواء نشاط الجماعة السلفية للدعوة والقتال تم الإعلان عنها كآلية عسكرية أمنية في جوان 2005من أجل تحسين قدرات الدول المعنية في السيطرة على نشاط الجماعات الإرهابية في أراضيه[1].

3ـالقيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا:

[1] إسماعيل بوالروايح، **الإسلاموفوبيا كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية في الساحل الإفريقي**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 02، باتنة، الجزائر، جانفي 2012، ص ص91، 94.

تسعى هذه القيادة حسب تصريحات الرسميين الأمريكيين بالأساس لخلق إطار مؤسساتي يستوعب السياسات الأمنية الأمريكية في القارة الإفريقية، ويدعم التدخلات الإنسانية، الأمن في الساحل، التدخل في حالة الكوارث الطبيعية، كما تسعى لتدعيم التعاون الثنائي، الإقليمي ومتعدد الأطراف[1].

المطلب الثالث: استراتيجيات القوى الأخرى (الصعود الصيني والتغلغل الإسرائيلي)

1ـالصعود الصيني:

تعتبر الصين من بين الدول التي ساندت العديد من الدول الإفريقية في صراعها ضد الاستعمار، حيث كانت تدعم الكثير من الحركات التحررية، وبعد نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي تحولت العلاقات الصينية الإفريقية من الارتكاز على العوامل الأيديولوجية ومساندة النظم الاشتراكية وحركات المقاومة إلى إقامة علاقات براغماتية تستند على المصالح المتبادلة[2]، وترتكز العلاقات الصينية الإفريقية عموما على مبدأ عدم التدخل ويهيمن عليها الدافع الاقتصادي، كما يرتكز بالأساس على النفط دون إهمال الموارد الأخرى، فبعد خضوع صناعة الصين لإعادة الهيكلة أصبحت البلاد في حاجة للنفط جراء كثرة النشاط الصناعي، حيث عملت الحكومة الصينية على تقنين معظم العمليات المملوكة للدولة عام 1998، ووضعها تحت الإشراف التنظيمي لإدارة الطاقة الحكومية ففي قطاع النفط أنشأت بكين مؤسستين: شركة النفط الوطنية الصينية **(CNPC)**وشركة البيتروكيماويات الصينية **(SINOPEC)** ، وهدفها أن تتكاملا في عملهما(نفط وكيماويات)، وذلك باستخراج، إنتاج وتكرير البترول والغاز، أما شركة النفط البحرية **(CNOOC)**، التي تأسست عام 1982م فتقوم بالاستكشاف والإنتاج في

[1] إسماعيل بوالروايح، **مرجع سابق الذكر**، ص 94.

[2] علي حسين باكير، **دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والانعكاسات**، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، ص 114.

الحقول البحرية، وتعود ملكية هذه الشركات الثلاثة إلى الدولة الصينية، وقد سعت الصين لتوجيهها لإفريقيا من خلال التركيز على الأماكن التي لا توجد فيها أو لا تسيطر عليها الشركات الأمريكية والأوربية[1]، عليه فقد ساهمت الصين في الاكتشافات النفطية الجديدة في منطقة الساحل حيث أصبحت تشكل هذه المنطقة مستقبل الطاقة والمعادن في نظر العديد من الدول وتنافس الصين في منطقة الساحل خلال السنوات الأخيرة فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، الهند وماليزيا، وما يؤكد أن الصين شريك قوي لدول الساحل ونظرتها المستقبلية التي جعلتها تهتم بمنطقة الساحل والصحراء الكبرى هي الأرقام التي قدمتها إدارة معلومات الطاقة الأمريكية بحيث تحتوي منطقة الصحراء الإفريقية على حوالي 07% من احتياطات النفط العالمية، علما بأن العمليات الجارية حاليا لا تنتج سوى 11%، ومن المتوقع أن تصل دوله على مايزيد عن 200 مليار دولار كمدخول من النفط، وحسب توقعات هذه الإدارة أن دول الساحل ستنتج مستقبلا أزيد من6.8مليون برميل نفط يوميا وهنالك إمكانية بأن تصل بحلول العام 2030م إلى أزيد من 09 مليون برميل في اليوم[2]، ويعود التواجد الصيني في الساحل إلى سنوات السبعينات بحيث دخلت الأسواق الساحلية في مشاريع البناء (الملاعب والجسور خاصة)، لكن خلال النصف الثاني من العشرية الأولى للألفية الثالثة تنوعت الاستثمارات الصينية وازدادت فمثلا مع موريتانيا أصبحت المبادلات التجارية تصل إلى 02 مليار دولار بينما كانت لا تتجاوز 61 مليون دولار مع بداية سنة 2000م[3].

2ـ التغلغل الإسرائيلي:

[1] آيان تايلر، **دبلوماسية الصين النفطية**، دراسات دولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، الإمارات، 2007، ص.ص 11،13.

[2] علي حسين باكير، **مرجع سابق الذكر**، ص 116، 117.

[3] Frédéric Deycard, **op.cit**, p17.

لقد شهد الاهتمام الإسرائيلي بالقارة الإفريقية تطورا تدريجيا، فمنذ الخمسينيات شرعت في الوصول في علاقاتها للقارة الإفريقية رغم انشغالها بمشكلاتها الداخلية وحروبها مع جيرانها العرب لأنها كانت تدرك بأن قرارات **"مؤتمر باندونغ"** 1955م لم تكن في صالحها، وركزت في بداية توغلها في إفريقيا على ليبيريا(ثالث دول في العالم تعترف بالكيان الصهيوني)، وكذلك إثيوبيا (لأسباب دينية وعرقية)، وبلغ عدد البعثات الإسرائيلية سنة 1962م، إلى 22 بعثة لكن خلال فترة السبعينات من القرن الماضي وبالضبط بعد حرب أكتوبر 1973م بدأ التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا يضعف حيث قطعت 09 دول إفريقية علاقاتها بها منها 03 دول ساحلية وهي: تشاد، مالي والنيجر، لكن العلاقات الإسرائيلية الإفريقية شهدت فصلا جديدا في الفترة (1991: معاهدة مدريد للسلام 2001: الحرب الدولية على الإرهاب)، حيث عاد تطبيع العلاقات الإفريقية مع الكيان الصهيوني، فبنهاية سنة 2005م نجحت إسرائيل في استئناف علاقاتها مع 44 دولة إفريقية على مستويات دبلوماسية مختلفة(سفارة، قنصلية أو مكتب مصالح)، ولم يبق سوى 10 دول إفريقية لا ترتبط بإسرائيل بعلاقات دبلوماسية منها 04 دول من الساحل وهي: تشاد، النيجر، مالي والسودان[1]، ويتخذ التحرك الصهيوني في إفريقيا 03 أبعاد أساسية وهي:

*أبعاد التغلغل الإسرائيلي في القارة الإفريقية:

-البعد السياسي:

وذلك بالسعي لإقامة علاقات دبلوماسية مع أكبر قدر ممكن من الدول الإفريقية من أجل شرعنة السلوكيات والخروق التي تقوم بها ضد الفلسطينيين في المحافل الدولية.

[1] حسين حمودة مصطفى، **إسرائيل في إفريقيا**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، 2011، ص.ص 27،30.

ـالبعد العسكري:

وذلك من خلال تزويد الجيوش الإفريقية بأسلحة صنعت في إسرائيل كما تفعل مع تشاد رغم عدم وجود علاقات دبلوماسية بينهما، وإرسال الخبرات العسكرية للدول الإفريقية لتدريب جيوشها.

ـالبعد الاقتصادي:

من خلال زيادة حجم الصادرات والعودة للاستثمار في الكثير من الدول الإفريقية.

تهدف إسرائيل من خلال هذا التغلغل لتطويق الدول العربية والسيطرة على مواطئ قدم متاخمة للأقطار العربية وخاصة في(تشاد، نيجيريا، النيجر والسنغال)، وأيضا من أجل تقليص الدائرة المعادية لوجود الكيان الصهيوني، ويقول البروفيسور "إسحاق شيحور"، الباحث في مركز الدراسات الآفرو-آسيوية في الجامعة العبرية "...**إن الهدف الجوهري الذي يجب السعي لتحقيقه من خلال سعينا لترميم العلاقات مع إفريقيا هو إضعاف علاقات تلك الأقطار مع العالم العربي لأن ذلك سيسمح لنا بدخول الأسواق الإفريقية الغنية بالموارد...**"[1].

المبحث الثالث : السياسات الإقليمية في منطقة الساحل

بالإضافة للقوى الدولية التي تبحث عن موطأ قدم في الساحل لتحقيق مصالحها توجه بعض الدول الإفريقية سياستها لهذه المنطقة بأهداف مختلفة وتتمثل في:

المطلب الأول: السياسة المغربية في منطقة الساحل

[1] أحمد المبارك وآخرون، **مرجع سابق الذكر**، ص.ص 198، 200.

بعد سنوات من العزلة تحاول المملكة المغربية العودة إلى الساحة الإفريقية من بوابة منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، ففي فيفري 2014م قام الملك **"محمد السادس"** بزيارة لبعض الدول الساحلية، أين زار الرئيس المالي **"إبراهيم أبوبكر كايتا" "Ibrahim Boubakar Keita"**، وهي المرة الثانية التي يقوم فيها ملك المغرب في ظرف 06 أشهر بزيارة مالي، هذا ما يؤكد رغبة المغرب في العودة إلى إفريقيا والاندماج الإقليمي في المحيط الساحلي الذي تنشط فيه الدبلوماسية الجزائرية كثيرا، وترتكز السياسة المغربية في الساحل على 03 أبعاد رئيسية: البعد السياسي-الأمني والبعد الاقتصادي والدبلوماسية الدينية.

1-البعد السياسي الأمني:

يعتبر المغرب معزولا إقليميا وقاريا بحيث لم يتم إشراكه في المبادرات الأمنية وعلى وجه الخصوص تلك التي تكون الجزائر طرفا فيها بحيث تم تغييبه من لجنة الأركان العملياتية المشتركة ووحدة التنسيق والاتصال وأيضا مسار نواكشوط الذي يشرف عليه الإتحاد الإفريقي، فتعود رغبة المغرب في دخول الساحل خاصة من خلال دوله التي تقع غربا من أجل تدعيمه في قضية الصحراء الغربية، وهو يحاول التأثير في الموقف المالي والموريتاني وهما الدولتين الوحيدتين من دول الساحل التي لها علاقات دبلوماسية رسمية مع جمهورية الصحراء الغربية، وذلك بعد تجميد تشاد لعلاقاتها الدبلوماسية مع الصحراء الغربية في 2006م، فالمغرب يريد جلب مالي لصفه وهو ما يفسره ظهوره بموقف المدافع المتحمس عن وحدة التراب المالي بعد تمرد الشمال، كما يعول المغرب على تجمع دول الصحراء والساحل(**Cen-Sad**)(الجزائر ليست عضوا فيه)، فهذا التجمع هو التكتل الإقليمي الوحيد الذي يمكنه من المناورة[1]

[1] Cristina Barrios, Tobias Koepf, **Re-mapping the Sahel : tansnational security challanges and international reponses**, EU institute for security studies, report n 19, Paris, France, juin 2014, p 55, 56.

والتأثير، ويبدو ذلك واضحا بعد موت القذافي حيث قاد المغرب المبادرة في فيفري 2013م من أجل إصلاح التجمع حيث تم بعدها إنشاء مجلس دائم للسلم والأمن[1]، من جهة أخرى قام المغرب بدعم التدخل الفرنسي في شمال مالي عن طريق إرسال المساعدات الإنسانية، كما قامت الحكومة المغربية بإنشاء مستشفى عسكري ميداني بباماكو كما قدم أزيد من 05 مليون دولار كأدوية، وتستضيف المغرب بمدينة **"مكناس"** الأكاديمية العسكرية لتدريب ضباط الجيش من دول الساحل، بالإضافة لاقتراح المغرب إنشاء المؤتمر الوزاري للدول المطلة على المحيط الأطلسي لتعزيز التعاون مع 22 دولة لمكافحة الأيديولوجية المتطرفة واعتماد إجراءات جديدة لمحاربة الهجرة غير الشرعية خاصة نحو إسبانيا، وتسعى المغرب من خلال هذه النشاطات السياسية والأمنية لدعم فكرتها حول الحكم الذاتي بدل الاستفتاء على الاستقلال بالنسبة للشعب الصحراوي[2].

2.البعد الاقتصادي:

يسعى المغرب نحو تعزيز التعاون الاقتصادي مع دول الساحل وخاصة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا **(Ecowasأو Cedeao)**، فالمغرب يرى في دول غرب إفريقيا سوقا هامة في دبلوماسيته الاقتصادية، بحيث يلاحظ أن الجولة التي قام بها محمد السادس لدول المنطقة كان برفقته العديد من رجال الأعمال المغاربة للتفاوض حول التجارة التفضيلية مع طموح لإنشاء مناطق للتجارة الحرة، و تتميز الخطوط الجوية المغربية بكثرة الرحلات للمنطقة وهي تسعى لزيادتها كما تمتلك المملكة العديد من البنوك بها، و تمثل صادرات المغرب لدول غرب إفريقيا مابين 05%إلى 07 % من صادرات المغرب الإجمالية وتشكل المنطقة مكانا أساسيا

[1]Cristina Barrios, Tobias Koepf, **op.cit**, p 55.
[2]Ghita Tadlaoui, **Morroco's religions diplomacy in Africa**, FRIDE (European think tanks for global action), Madrid, Spain, february 2015 p 03.

للاستثمارات المغربية حيث تبلغ قيمتها 127.2 مليون أورو أي ما يمثل 44% من إجمالي الاستثمارات المغربية[1].

3ـالبعد الديني:

تستخدم المغرب في إطار سياستها تجاه منطقة الساحل الإفريقي دبلوماسية دينية، من خلال توظيفها والاستثمار في المكانة الدينية للملك المغربي الذي يعتبره الدستور بمثابة أمير المؤمنين فهو يسعى لتسويق هذه الفكرة إلى دول غرب إفريقيا والساحل لأن معظم سكان المنطقة اعتنقوا الدين الإسلامي على يد المرابطون وهم بربر المغرب كما يستغل الطريقة التيجانية التي يتبعها غالبيتهم فدول كموريتانيا، السنغال وغامبيا تعتبر العاهل المغربي زعيم ديني وكذلك مدينة فاس بمركز للحج حيث يزورون قبر أحمد التيجاني المدفون بها قبل ذهابهم لأداء مناسك الحج بالبقاع المقدسة، ولقد وقعت المغرب مع مالي اتفاقية في سبتمبر 2013م تقضي بتكوين 500 إماما لتكريس الاعتدال والتسامح الديني، بعدها تلقت المملكة عديد الطلبات من دول ساحلية أخرى تطلب من وزارة الشؤون الإسلامية المغربية ضم عدد من أئمتها، بالإضافة لكل هذا تسعى المملكة لبناء مساجد في العديد من دول الساحل[2].

المطلب الثاني: السياسة النيجيرية في منطقة الساحل

رغم أن الفدرالية النيجيرية لا تملك ارتباطا مباشرا مع منطقة الساحل الإفريقي مثل الجزائر(لها الأقلية الترقية في المنطقة)، إلا أن اهتمامها بمنطقة الساحل في تزايد والسبب الرئيسي يعود إلى النشاط الكبير الذي تقوم به الجماعة الإرهابية **"بوكو حرام" "Boko haram"** في شمال البلاد التي لها تماس مع منطقة الساحل فهذا التنظيم الإرهابي وجد في شساعة الساحل وعدم قدرة دوله على السيطرة على كافة

[1]Ghita Tadlaoui, **op.cit**, p 04.
[2]**Ibid**, p 02.

إقليمها الجغرافي ملاذا آمنا وأيضا مجالا لتوسيع هجماته إلى الدول الساحلية، كل هذه الأسباب جعلت من الحكومة النيجيرية تتدخل في المنطقة وبالأخص في إطار الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا والتي تلعب دورا رئيسيا فيه، فنيجيريا تأخذ دور القيادة في قرارات هذا التكتل الإقليمي، ورغم عدم الاستقرار السياسي الذي تشهده البلاد من حين لآخر بسبب التركيبة الاجتماعية والدينية المختلفة بين شمال أغلبه مسلمون وجنوب نصرانيي إلا أنها تبقى قوة إقليمية حيث تمتلك احتياطات ضخمة من البترول والغاز وقام الإتحاد الأوربي بإبرام اتفاقية لنقل الغاز عبر أنبوب يمر عبر النيجر والجزائر لأوربا وعليه لابد من توفير الاستقرار بالمنطقة من أجل تجسيده[1]، كما شاركت نيجيريا في مشاورات لجنة الأركان العملياتية المشتركة في الاجتماع الثالث لها منذ إنشائها والذي مثلت دوله بوزراء الشؤون الخارجية وذلك في العاصمة الموريتانية نواكشوط حيث تم طرح قضية التنظيم الإرهابي بوكو حرام وتهديداته وكذلك علاقته بنشاط القاعدة في المغرب الإسلامي الناشط في الساحل[2].

***السياسة النيجيرية بعد الانتخابات الرئاسية في 28 مارس 2015م:**

لقد كانت هذه الانتخابات تاريخية فلأول مرة يفوز مرشح من الحزب المعارض بحيث فاز "**محمد بخاري** " "**Muhammadu Buhari** "مرشح حزب المؤتمر التقدمي النيجيري، وسيجد خليفة الرئيس السابق **"جوناثان غودلاك"** " **jonathan goodluck** " أمامه العديد من العقبات التي تهدد استقرار البلاد وهي مخلفات لفشل الحكومات السابقة وفي أول تصريحاته وضع قضية استقرار نيجيريا من أولويات عهدته وذلك بالقضاء على مسببات عدم الاستقرار وعلى رأسها القضاء على تنظيم بوكو حرام وأيضا الفساد الذي جعل أغلبية الشعب لا تستفيد من الثروة النفطية

[1]Luis Simon et autre auteurs, **une stratégie cohérente de l'UE pour le Sahel**, institute for European studies, direction générale des politiques externes ; de l'Union Européenne, département thématique, Bruxelles, Belgique, mai 2012, p 15.

[2]مجلة الجيش، **الساحل. التنمية لتحقيق السلم والأمن**، العدد 583، فيفري 2012، ص 12.

والغازية التي تمتلكها نيجيريا والتي تعتبر أكبر دولة إفريقية من حيث عدد السكان والذي تسبب في ارتفاع نسبة البطالة خاصة في أوساط الشباب الذين يسهل على تنظيم بوكو حرام استقطابهم بسبب الفقر، كما يواجهه وباء "إيبولا" الذي لا تزال هناك حالات في الدول المجاورة لنيجيريا[1].

[1] تمبيسا فاكودي، **العهد الجديد في السياسة النيجيرية**، تر: محمد النما الشيخ، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، أفريل 2015، ص.ص 02، 04.

تلقى منطقة الساحل الاهتمام الكبير من طرف العديد من الدول سواء الإقليمية أو الأجنبية بحيث يسعى كل طرف إلى تحقيق مصالحه انطلاقا من نظرته للمنطقة فالجزائر باعتبارها قوة إقليمية تسعى لتحيق الاستقرار في المنطقة لأن ذلك جزء من أمنها الوطني ونيجيريا رغم بعدها الجغرافي عن الجزائر إلا أنها شريك هام في المقاربة الساحلية الجزائرية أما الرؤية المغربية فتنبع من تنافسه مع الجزائر حيث يهدف لمزاحمة الجزائر بالمنطقة وتجنب عزله، أما القوى الأجنبية ففرنسا تعتبر نفسها صاحبة الحق التاريخي في المنطقة وإستراتيجيتها الأكثر تكاملا أما الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القطب المهيمن في العالم فمنذ أحداث 11 سبتمبر 2001م أخد اهتمامها بالمنطقة يزداد، وتعتبر الصين التي تعتمد في سياستها الخارجية بشكل كبير على البعد الاقتصادي شريكا هاما لدول المنطقة، أما الكيان الصهيوني فالمنطقة تدخل ضمن إستراتيجيته الشاملة لتطويق الدول العربية.

الفصل الثالث:

المقاربة الجزائرية والإستراتيجيات الدولية: تقارب أم تباعد؟

بحكم التواجد الأجنبي بمنطقة الساحل الإفريقي وبالأخص الحضور الأمريكي والفرنسي وجدت الجزائر نفسها أمام حتمية التعاون والتنسيق مع هاتين القوتين نتيجة لهشاشة النظام الإقليمي وسهولة التدخل فيه، لكن في نفس الوقت وجدت المقاربة الجزائرية نفسها في مواجهة بعض السياسات المنتهجة التي تتناقض ومبادئها وعليه تحاول الجزائر التوفيق بين نقاط الالتقاء والاختلاف مع هذه السياسات من أجل تحقيق الاستقرار بالمنطقة وإبعاد التهديدات الأمنية المتفاقمة قرب حدودها الجنوبية.

المبحث الأول: المقاربة الجزائرية والإستراتيجيات الدولية في الساحل : نقاط التقارب

يتخذ التعامل الجزائري مع التواجد الدولي في الساحل نمطين، بحيث يوجد هناك تنسيق وتعاون كما كان هناك في حالات اختلاف في الرؤى فيما بينها وخاصة تلك السياسات التي تكون غير متطابقة مع مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، وسوف أقوم بالتركيز على التعاون الأمني والعسكري على اعتبار أن هناك تعاون في مجالات أخرى كالاقتصاد وقطاع الطاقة.

المطلب الأول: التعاون الجزائري الأمريكي في الساحل

1-أسباب الاهتمام الأمريكي بالتعاون مع الجزائر

لقد أصبحت الجزائر ذات أهمية كبيرة في المنظور الأمريكي في السنوات الأخيرة وبالأخص بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، فالجزائر سبق لها وأن عانت من ظاهرة الإرهاب لعشرية من الزمن ولها خبرة في التعامل معها وكانت تبدو الدولة الأكثر استعداد للانخراط في المخططات الأمريكية بمنطقة الساحل[1]، وعززت الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأخيرة من التعاون مع الجزائر خاصة في المجال الأمني لمواجهة تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي في الساحل، هذا على الرغم من عدم الثقة الكبيرة التي توليها الجزائر للتدخل الأجنبي في المنطقة، وتعود أسباب احتلال الجزائر لمكانة هامة ضمن الإستراتيجية الأمريكية في الساحل هو استفادتها من الوضع الدولي الذي يقف لمواجهة العدو المشترك (الإرهاب الدولي)، كما أنها تقدم نفسها على أنها لاعب أساسي في القضايا الإقليمية بعد سنوات من الحرب الأهلية

[1] أمين البار، منير بسكري، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 83، 84.

والعزلة الدولية فهي تمتلك مقومات الدولة التي بإمكانها تزعم المنطقة[1]، فهناك إدراك لدى صانع القرار الأمريكي لدور الجزائر المركزي في الساحل بحيث يلاحظ تطور في العلاقات بين البلدين منذ مطلع الألفية الثالثة حيث قام الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" بزيارة للولايات المتحدة الأمريكية في جويلية 2001م وهي الأولى لرئيس جزائري منذ عام 1985وأتبعها بالعديد من اللقاءات الرفيعة المستوى بين مسؤولي البلدين، وحتى بعد فوز الرئيس الأمريكي **"باراك أوباما" "Barack Obama"** استمرت الاتصالات بين الطرفين[2].

2-مظاهر التعاون الجزائري الأمريكي:

بدأت تبرز ملامح التقارب الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في اللقاء الذي جمع بين الطرفين بشتوتغارت الألمانية يومي 22 و23 مارس 2004 وحضره رؤساء قيادة الأركان في الدول التي شاركت وتم تنظيمه من قبل القاعدة العسكرية الأمريكية في أوربا، وتمت خلاله مباحثات تعلقت بالإرهاب وسبل مكافحته[3]، وبعد نجاح مبادرة "بان الساحل"، وسعت الولايات المتحدة الأمريكية من تعاونها مع دول المغرب العربي وعلى رأسهم الجزائر التي أدرجتها ضمن مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء في عام 2005م ، وذلك من خلال تبادل المعلومات بين البلدين والقيام بمناورات مشتركة وتقديم الدعم المادي لتعزيز القدرات العسكرية الجزائرية فميزانية هذه المبادرة قدرت ب 100 مليون دولار أمريكي يتم تقديمها في إطار اتفاقيات الشراكة الثنائية بمعنى الولايات المتحدة الأمريكية والدول المشاركة في المبادرة ورغم أن الجزائر هي أهم شريك في المبادرة ولها علاقات جيدة مع

[1]Alexis Arieff, **US-Algerian cooperation and regional counterterrorism**, institue français des relations internationales (Ifri), Paris, France, july 2011, p 02.
[2]Alexis Arieff, **op.cit**, p 02.
[3] Yahia H Zoubir, **The United States and Maghreb Sahel security**, international affairs, n 85, the royal institute of international affairs, 03 septembre 2009, p 988.

الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنها لم تحصل على مساعدات مالية كبيرة مقارنة بدول الساحل أو دول المغرب العربي كالمغرب الأقصى، وما يثبت قوة العالقات الأمنية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية هو تصريح نائب وزير الدفاع الأمريكي في نوفمبر 2006م خلال زيارته للجزائر حيث قال: **"... الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد قواعد عسكرية بالجزائر فنحن نود فقط زيادة القدرات العسكرية للقوات المحلية (يقصد الجزائرية)، ونحن مهتمون بشراكة إستراتيجية وعسكرية مع الجزائر، ونريد تدريب الضباط والتعاون الأمنية القيام بمناورات عسكرية مشتركة وتبادل المعلومات..."**[1]، كما تتعاون الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار حلف "الناتو" فقد شهدت تقدما ملحوظا منذ الانضمام إلية في عام 2000م حيث قام الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" بزيارة مقره في بروكسل مرتين في 2001 و2002، وهذا التقارب بين الحلف والجزائر كان بفعل التدخل الأمريكي فهو الذي مهد الطريق لذلك بعقد الشراكة الأمنية بين البلدين[2].

المطلب الثاني: التعاون الجزائري الفرنسي في الساحل

1.العلاقات الجزائرية الفرنسية في فترة حكم الرئيس بوتفليقة:

تعتبر فرنسا شريكا استراتيجيا للجزائر فالعلاقات الجيدة في المجال الاقتصادي والطاقوي (ففرنسا هي رابع أكبر مستورد للطاقة بالنسبة للجزائر) انعكست على التعاون الأمني بين الدولتين بالإضافة إلى الأسباب التاريخية، فالجزائر هي الدول التي تريد فرنسا إقامة تحالف معها لمواجهة التحديات الأمنية القادمة من الساحل، رغم تأثر العلاقات بين البلدين من حين لآخر بسب الذاكرة الاستعمارية التي تبقى أكبر حاجز يقف وراء عدم تطورت العلاقات الأمنية بنفس الدرجة التي وصلت إليها العلاقات بين

[1] Yahia H Zoubir, op.cit, p 991.

[2] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري .الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي**، المكتبة العصرية، الجزائر، 2005، ص 213، 214.

الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية مثل التوتر في العلاقات سنة 2005م بعد استصدار البرلمان الفرنسي مشروع قانون يمجد الاستعمار الفرنسي للجزائر، لكن فترة حكم "فرانسواه هولوند""François Hollande" ، شهدت نقلة نوعية في العلاقات بين البلدين فمنذ قدومه على رأس الإيليزيه قدم عددا من التصريحات التي تهدف لتحسين العلاقات.[1]

2ـفتح المجال الجوي الجزائري:

تعتبر الجزائر من بين الدول المناهضة للتدخل العسكري، لكن الضغوطات التي تعرضت لها نظرا من أجل فتح مجالها الجوي نتيجة لموقعها الإستراتيجي وهو ما انعكس على موقفها من الاعتراض إلى التحفظ وفي الأخير وبعد زيارة الرئيس الفرنسي فرانسواه هولوند للجزائر في ديسمبر 2012م استطاع إقناع السلطات الجزائرية بفتح مجالها الجوي لمرور الطيران الحربي الفرنسي، وكتبرير للموقف الجزائري الذي يتعارض مع مبادئها صرح المسؤولون الجزائريون بأن التدخل سيتم برضا الدولة المالية لأن هناك اتفاق بين فرنسا ومالي في هذا الشأن إضافة لأن القرار وافق عليه أعضاء مجلس الأمن، كما يرى البعض أن التخوف الجزائري من استقلال إقليم الأزواد وامتداد المطالب للدول الأخرى التي تحوي الأقلية الترقية ومن بينها الجزائر هو الذي جعلها تقدم على هذه الخطوة[2].

3ـالتعاون الجزائري الفرنسي بعد التدخل في مالي:

لقد تدعمت العلاقات التعاونية بين الجزائر وفرنسا بعد التدخل العسكري في مالي خاصة في الأهداف المشتركة المتعلقة بمحاربة الإرهاب في الساحل بزيارة الوزير

[1]Martina Lagatta, **Algeria's underused potential in security cooperation in the Sahel**, policy department, directorate general for external policies, Eurppean Union, Brussels, Belgium, juin 2013, p-p 14,16.

[2]علي أبوفرحه، **التدخل العسكري في مالي**، مجلة قراءات إفريقية، العدد 16، مؤسسة المنتدى الإسلامي، القاهرة، مصر، أفريل جوان 2013، ص44.

الأول الفرنسي "جان مارك إيرولت" "Jean Mark Ayrault"، يوم الثلاثاء 17 ديسمبر 2013م، وأكد البيان المشترك للدورة الأولى " للجنة المشتركة"commission mixte" على التعاون لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وخاصة تجارة المخدرات بالساحل، كما تؤيد فرنسا "مسار نواكشوط" حول التعاون الأمني في المنطقة الساحلية الصحراوية بغية جعله عمليا أكثر يتمركز التعاون الأمني الجزائري الفرنسي على المشاورات التي تحدث في إطار اللجان المشتركة[1].

المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية والإستراتيجيات الدولية في الساحل: نقاط التباعد

تعد محاولة القوى الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا) عسكرة منطقة الساحل واستمرار دفع الفدية للتنظيمات الإرهابية من بين النقاط الخلافية التي توجد بين المقاربة الجزائرية والإستراتيجيات الدولية في منطقة الساحل الإفريقي وتعتبرهم الجزائر مهددا لاستقرار المنطقة.

المطلب الأول: التواجد العسكري في الساحل

يعد التدخل الأجنبي في شؤون الساحل الإفريقي وبالأخص في بعده العسكري أحد أبرز التحديات التي تواجه المقاربة الجزائرية في الساحل على اعتباره يتعارض مع مبدئها والآثار السلبية التي تنجم عنه، وتبرر فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية تواجدهما بالمنطقة بتتبع الجماعات الإرهابية ، كما ترفض الجزائر تجاهل رأيها أثناء الإقدام على العمليات العسكرية خاصة من أجل تحرير الرهائن، وحتى قبل الأزمة المالية قامت القوات الفرنسية بعدة تدخلات في المنطقة مبررة ذلك بعجز الحكومات

[1] قوي بوحنية، **الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 29 جانفي 2014، ص 08.

المحلية عن وقف اختطاف مواطنيها كرهائن، ففي جويلية 2010م انطلقت في غارة شمال مالي لتحرير " **ميشال جرمانو** " " **Michel Germaneau** "وفي جانفي 2011م تدخلت لتحرير الرهينتين " **انطوان ليوكور**" " **Antonie Léo cour** "و " **فيسنت أنطوان** " " **Vicente Antoine** " بالعاصمة النيجرية "نيامي" حيث تعاونت القوات الفرنسية الخاصة مع قوات النيجر من خلال غارات جوية لكنها فشلت ولم يتم العثور على الرهينتين حيث تم إعدامهما بعدها بالرصاص وتبنت العملية القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وقد أثبت العمل العسكري في المنطقة ضد الإرهاب أنه يخلق إشكاليتين:

- وجود الجنود الفرنسيين على الأرض أعطى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي المبرر لاستهداف المواطنين الفرنسيين العاملين في المؤسسات الفرنسية المتواجدة في مختلف دول الساحل.
- تقويض مصداقية الحكومات المحلية بأنها عاجزة عن مكافحة الإرهاب لوحدها.

وبعد هاتين العمليتان الفاشلتان بقي تمركز القوات الخاصة الفرنسية في بوركينافاسو وموريتانيا، ويكمن التخوف الجزائري من هذه العمليات هو لجوء تلك الجماعات الإرهابية إلى التراب الجزائري[1]، وتتواجد القوات الفرنسية بعد الحرب في مالي ب 4000 جندي مستغلة القرار الأممي تتموقع في شمال مالي قرب الحدود الجزائرية.

وقد ذكرت القناة الإخبارية الأمريكية **(CNN)** أن الحكومة الأمريكية قامت بإرسال 500 جندي من القوات الخاصة إلى جنوب إسبانيا والقريبة من الجزائر في 24 أفريل 2013م، لأجل التدخل السريع في منطقة الساحل وشمال إفريقيا لحماية المصالح الأمريكية والتمثيليات الدبلوماسية والقنصلية هناك مبررة ذلك بمقتل

[1]Tobias Koepf, op.cit, p 14, 15.

السفير الأمريكي في ليبيا" كريس ستيفن " " Chris Steven " وثلاثة من معاونيه، وقد توظفه لتبرير أي تدخل محتمل في الجزائر إذا ماتعرض دبلوماسيوها هناك للخطر أو في حالة الاعتداء على مصالح الاقتصادية من منشآت نفطية وغازية[1].

-رفض استضافت قاعدة " الأفريكوم ":

يأتي تشكيل قيادة عسكرية مستقلة خاصة بإفريقيا ضمن هيكلة وزارة الدفاع الأمريكية امتدادا للاهتمام الأمريكي المتواصل بالقارة الإفريقية وذلك من أجل التحكم في الجيوش الأمريكية الموجودة حاليا في مختلف مناطق القارة مثلما هو الحال في "جيبوتي" في انتظار إيجاد مقر دائم لها بإحدى الدول الإفريقية، حيث كانت الجزائر قد رفضت في وقت سابق قد رفضت استضافتها حيث قال مفوض السلام الإفريقي الجزائري " سعيد جنيت" : " **... الدول الإفريقية ترفض بصفة جماعية قيام قيادة عسكرية فوق أراضيها...** " ، ويكمن التخوف الجزائري –الإفريقي من أن تؤدي هذه القاعدة العسكرية في قيام صراعات في القارة وذلك في حالة مطالبة قوى أخرى بقاعدة عسكرية كالصين مثلا[2].

ويرى " **أنيس النقاش** "، مدير مركز " أمان " للدراسات الإستراتيجية في لقاء استضافته قناة " المنار " اللبنانية أن التواجد الأجنبي بالساحل أكبر تهديد لاستقرار المنطقة منوها بالموقف الجزائري المتمثل في رفض المشاركة في العمليات التي تقوم بها الدول الغربية وفرنسا بالأساس ، فهي تريد إدخال الجزائر في مستنقع الإرهاب الساحلي في إطار إعادة تقسيم المنطقة ضمن ما يعرف بالنظام الدولي الجديد مشيرا إلى أن الجزائر هي القوة الإقليمية التي تبقى مستقرة فمصر لا تزال تعيش تبعات الانقلاب على الثورة وليبيا تبدو أقرب إلى التقسيم وتونس في مرحلة انتقالية أما المغرب فهو

[1] دالع وهيبة، **مرجع سابق الذكر**، ص366، 367.

[2] محمد الزواوي، **أفريكوم..إدارة النفوذ والنفط بالقارة الإفريقية**، مجلة قراءات إفريقية، العدد 04، مؤسسة الاستثمار الإسلامي، سبتمبر 2009، ص.ص 103،106.

حليف فرنسا والغرب، كما يرى أن الجزائر أحسنت الصنع برفضها المشاركة في عملية سارفال لأن ذلك كان سيفتح حدودها للجماعات الإرهابية والقوات الفرنسية ويجعل منها جبهة للقتال، كما أكد النقاش على أن السلطات الجزائرية تدرك أن فرنسا والغرب يقومون بدعم الجماعات الإرهابية في سوريا من أجل إسقاط نظام الأسد في حين يتم محاربتها في الساحل، كما عقب على " حادثة تيقنتورين " التي يرى أنه كان من ورائها هدفين:

- ضرب مشروع غازي لتحقيق الضرر بالاقتصاد الجزائري.
- جر الجزائر لخارج حدودها لتتبع الإرهابيين[1].

المطلب الثاني: استمرار دفع الفدية للجماعات الإرهابية

بالرغم من الجهود الكبيرة التي بدلتها الجزائر من أجل توعية المجتمع الدولي بضرورة التوقف عن دفع الفدية للتنظيمات الإرهابية لقطع التمويل عليها وهو ما كلل باستصدار قرار أممي لذلك إلا أن تجسيده على الواقع يبقى محدودا، فالجزائر رغم اختطاف دبلوماسييها ب" غاو " في مالي رفضت الرضوخ لمطالب المختطفين، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تقود الحملة العالمية لمحاربة الإرهاب تقوم بذلك، فقد ذكر تقرير قام به برلماني فرنسي جاء فيه أن الكل يدفع الفدية للإرهابيين بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحرير رعاياهم، وذلك وفق نفس المصدر لم يتم من الجهات الرسمية ولكن قامت به شركات خاصة، أما فرنسا فتقوم بالمناورة أحيانا بحيث تحفظت على اللائحة الأممية التي تجرم دفع الفدية للإرهابيين [2]، ففي أوائل العام 2010م أطلقت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي صراح الرهينة الفرنسية

---

[1] أنيس النقاش، **الجزائر تفكك المؤامرة الفرنسية في الساحل و توجهها ضدها**، على الرابط:

https://www.tubeid.net

[2] دالع وهيبة، **مرجع سابق الذكر**، ص 374.

" **بيار كوميث** " " **Pierre Comette** "، في مقابل إطلاق فرنسا ل 04 من عناصر القاعدة في المغرب الإسلامي كانوا في السجون المالية وهو ما أدانته الحكومة الجزائرية بشدة، ونفس الشيء أبدته عندما تدخلت القوات الخاصة الفرنسية في مالي والنيجر لتحرير رهائنها هناك[1]، كما تم في 29 أكتوبر 2013 م الإفراج عن 04 فرنسيين تم احتجازهم من طرف القاعدة لمدة 03 أعوام بالنيجر وبالرغم من تأكيد المسؤولين الفرنسيين أن العملية تمت بدون مقابل إلا أن المنطق يرفض هذا التصريح ففرنسا تعتبر عدوا للقاعدة التي تحاول ضرب مصالحها بالساحل وهي التي تدخلت في مالي من أجل محاربة الإرهاب وعليه لا يمكن لهذه الجماعة التفريط في الفدية التي تعتبر مصدر تمويلها وهو ما يؤكد أن فرنسا تقوم بمفاوضات سرية لتحرير رهائنها وهو ماترفضه الجزائر التي تعتبر أن ذلك سوف يزيد من قوة التنظيمات الإرهابية مما يتيح لها فرصة تهديد الاستقرار في الجزائر[2]، و كشف " **أحمد ميزاب** "، " رئيس اللجنة الجزائرية الإفريقية للسلم والمصالحة " أن الجماعات الإرهابية الناشطة في الساحل الإفريقي حصلت على: 220 مليون دولار من كفدية مقابل الإفراج عن رهائن غربيين اختطفتهم في الفترة الممتدة ما بين سنتي 2013 و2015، ما يعكس كسر هذه الدول الغربية لمساعي الجزائر الحثيثة التي أطلقتها على نطاق واسع لتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، وأوضح ميزاب، وهو خبير أمني واستراتيجي، في تصريحات صحفية أن الحصيلة التي جمعتها منظمته تؤكد أن الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي جمعت ما مقداره 220 مليون دولار أمريكي كفدية خلال الفترة الممتدة بين 2013 ومطلع العام 2015 نظير إطلاق سراح رهائن غربيين اختطفتهم، وقال: " **هذه الأموال تستغلها الجماعات الإرهابية في توسيع نشاطها عن طريق شراء السلاح وتجنيد عناصر جديدة وبالتالي خلق بؤر جديدة للإرهاب** " كما أوضح

[1] Tobias koepf, op.cit, p 17.

[2] دالع وهيبة، **مرجع سابق الذكر**، ص 374.

الخبير ذاته أن دفع الفدية للمنظمات الإرهابية هو بمثابة تشجيع لها على الاستمرار في خطف الرهائن وكذا ضخ دم جديد في نشاطها وتقويتها، هذا في وقت وتشهد فيه منطقة الساحل خلال السنوات الأخيرة عمليات اختطاف متكررة لرعايا غربيين أغلبهم سياح وعمال في منشآت تديرها شركات متعددة الجنسيات وتتبنى هذه العمليات في الغالب القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا[1].

المبحث الثالث: التحديات المستقبلية للمقاربة الجزائرية في الساحل

انطلاقا من الواقع الأمني الحالي سواء الإقليمي أو الدولي تبرز في منطقة الساحل الإفريقي 03 معضلات رئيسية قد تشكل تحديا مستقبليا للمقاربة الجزائرية الساحلية وهي:

المطلب الأول: إمكانية تمدد تنظيم " داعش "لمنطقة الساحل

بالرغم من عدم وجود مؤشرات حقيقية حول تمدد ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والتي تعرف اختصارا ب(داعش) إلا إن ما حدث في الجزائر عقب اختطاف وإعدام الرعية الفرنسية **" هيرفي غوردال " " Hervé Gordal "**، وتم بث العملية في شريط فيديو عبر" اليوتوب " في 21 سبتمبر 2014م حمل توقيع " جند الخلافة في أرض الجزائر " والتي أعلنت بيعتها للتنظيم الجديد، وتراجعها عن البيعة السابقة لتنظيم القاعدة ، مما يزيد من مخاوف وصول التنظيم الجديد لدول الساحل التي تتميز بالهشاشة وسهولة الاختراق بالإضافة لتدهور الأوضاع في ليبيا حيث

---

[1] قاسمي أ، **إرهابيو الساحل جمعوا 220 مليون دولار مقابل إطلاق سراح الرهائن**، على الرابط:

http://essalamonline.com/ara/permalink/42613.html#ixzz3a2YYp1pO

صرح زعيم التنظيم " أبوبكر البغدادي " يوم الجمعة 14 نوفمبر 2014م ردا على بيعة جند الخلافة أنه قبل بيعتهم حيث قال " ... **إننا نبشركم بإعلان تمدد الدولة الإسلامية إلى بلدان جديدة إلى الجزائر وليبيا ومصر وبلاد الحرمين واليمن ونعلن قبول من بايعنا من إخواننا في تلك البلدان، وإلغاء أسماء الجماعات فيها وإعلانها ولايات جديدة للدولة الإسلامية وتعيين ولاة عليها...** "[1]وما يؤكد هذه المخاوف هو ضبط مصالح الأمن الجزائرية لمراسلات غاية في السرية، بين الناطق الرسمي لتنظيم داعش " **أبو محمد العدناني** " وبين " **أبو عائشة التونسي** " أحد قادة كتيبة عقبة بن نافع، وكذلك مراسلات بين أبو محمد العدناني من جهة وقياديين من " جماعة أنصار الشريعة " عبر رسائل مشفرة تم تداولها عبر " تويتر "، وتشير التسريبات لعمليات نقل مئات الإرهابيين المدربين في جبال تونس والقادمين من العراق ، سوريا وليبيا نحو الجزائر، بهدف إلهاء التحالف الغربي إلى جبهة ثانوية تتمثل في الساحل وشمال إفريقيا لتخفيف الضغط على القوات الرئيسية لداعش[2]، وتبدو أوجه التشابه كبيرة بين إقليم الساحل وإقليم بلاد الشام والعراق المعلنة إمارات إسلامية فكل من الإقليمين تمتلك أنظمة هشة لم تستطع الحفاظ على كياناتها الجغرافية وهي دول فاشلة مما جعلها ملاذا للإرهابيين، يسعى التنظيم الإرهابي داعش عبر فرعه بالأراضي الليبية، للاستثمار في الاحتجاجات على الغاز الصخري، وبالأخص أزمة الساحل عموما، حيث وجه رسالة للطوارق دعاهم فيها لمبايعة أمير التنظيم أبو بكر البغدادي، في محاولة للبحث عن مناصرين ومتضامنين جدد من خارج معاقله التقليدية وجاء في شريط فيديو، صادر عن التنظيم الإرهابي " بولاية طرابلس الليبية "، وتناقلته صفحات خاصة بالتنظيم عبر شبكات التواصل الاجتماعي، ظهر فيه شخصان احدهما يسمى " **أبو عمر الطارقي** "، والآخر " **ابو سليمان الطارقي** "، دعوة للطوارق في المنطقة إلى

[1] قوي بوحنية، **الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 11 ديسمبر 2014م، ص 02، 03.

[2] مراد محامد، **عين " داعش " على الجزائر**، جريدة الخبر (يومية جزائرية)، العدد 7788، الاثنين 11 ماي 2015م، ص 02.

مبايعة المدعو البغدادي والهجرة إلى ما سموها " أراضي الدولة الإسلامية في ليبيا وحسب بعض المصادر الأمنية الجزائرية فإن قائد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الجزائري **" عبد المالك دروكدال "** الذي يحاول حاليا إعادة هيكلة تنظيمه من خلال تجنيد أكبر عدد ممكن من الإرهابيين من مختلف دول المنطقة، استعدادا لمنح امتداد في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل لتنظيم داعش مثلما سبق أن منح امتدادا لتنظيم القاعدة في هذه البلدان، ويسعى درودكال يعمل في الوقت الراهن على توحيد جميع الجماعات و الأنظمة التي ظهرت تحت غطاء القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والتي من بينها أنصار الدين، وتنظيم داعش الذي اتخذ من جبل " الشعانبي " بتونس معقلا له، وكذلك الجماعات التي ظهرت في ليبيا والمدججة بالسلاح أكثر من أي جماعة أخرى، زيادة على حرية الحركة التي تتمتع بها الجماعات الليبية[1].

المطلب الثاني: تحدي التشويش المغربي على الجزائر في الساحل

بعد أن أعلن المغرب عن مخططه الدبلوماسي لسنة 2015م والذي يتخذ من المحاور التالية أبرز نشاطاته لسنة 2015م: ما أسماه تعزيز الحوار السياسي وأطر الشراكة كما خصص حيزا هاما للجزائر من خلال دبلوماسية هجومية، بالإضافة للاهتمام بقضية الصحراء الغربية، ويمارس المغرب في السنوات الأخيرة تجاه الجزائر سياسة هجومية فيما تعلق بمختلف القضايا حيث قام باتهام المخابرات الجزائرية بتسريب وثائق حساسة تكشف المخططات المغربية تجاه الصحراء الغربية وذلك بعد تسريب موقع " كريس كولمان 24 " " Chris Coleman" وذلك منذ مارس 2014م، وثائق

[1] فوزي حوامدي، **داعش يركب أزمة الساحل**، على الرابط:

http://www.echoroukonline.com/ara/articles/230767.html

تكشف خطورة ما يقوم به المغرب حيث تكشف إحدى الوثائق شراء المخابرات المغربية أقلام العديد من الصحفيين الفرنسيين والأمريكيين لكتابة مقالات في مصلحة المملكة المغربية ومقاربتها لنزاع الصحراء الغربية من اجل تشويه سمعة الجزائر دوليا[1]، ولقد بدأ المغرب التحرك في سياسته تجاه دول الساحل لإدراكه قوة الدور الجزائري هناك وذلك لأجل جلب الدعم لرؤيته حول الصحراء الغربية وقد تجلى ذلك في محاولة المملكة المغربية التشويش على الوساطة الجزائرية بين الحكومة المالية والفرقاء الماليين بحيث نص بيان وزارة الشؤون الخارجية والتعاون المغربية في يوم 03 أفريل 2015م على اتهامات للجزائر (حتى وإن أشار لها فقط لم يذكرها بالاسم) بأنها تمارس " التهديدات، المناورات، التخويف والابتزاز "، كما عبرت نفس الوزارة عن استيائها الكبير للتراجع المطلق الذي يشهده مسلسل السلام في مالي، مؤكدا على أن الدور الذي قامت به الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا في بداية الأزمة كان ديناميكيا أكثر في حين يدار بطرق انتهازية من أطراف أخرى (في إشارة للجزائر)، فالمغرب كان يريد لعب دور في الملف رغم أنه لا يرتبط بأي علاقة مع الأزمة الترقية ويمكن تفسير هذا التهجم المغربي على الجزائر جراء تخوفه من تحول إدارة الملف الصحراوي إلى منظمة الإتحاد الإفريقي[2].

كما يعد المغرب من بين الدول التي حاولت توظيف القضية الترقية لإدارة علاقاتها النزاعية مع الجزائر فالجزء الأكبر من الرقعة الجغرافية التي يتواجد بها فيها الطوارق تندرج في إطار ما يعرف " بالمغرب الكبير "، الذي مازالت بعض التيارات السياسية في المغرب تؤمن به فلما تأزمت العلاقات الجزائرية المغربية بسبب مشكل

---

[1] أمين ل، رضوان م، **الرباط تهدد بـ" مواجهة مباشرة " مع الجزائر خلال 2015** ، على الرابط:

http://al-fadjr.com/ar/national/292866.html

[2] حميد س، **" المغرب يلعب بالنار "**، جريدة الخبر (يومية جزائرية) ، العدد 7753، الأحد 05 أفريل 2015، ص03.

الصحراء الغربية صرح الملك المغربي أنه إذا واصلت الجزائر تدعيمها لاستقلال الصحراء الغربية فإنه لا يوجد ما يمنعه لدفع الطوارق لإقامة دولتهم المستقلة، وبفضل العلاقات الجيدة بين المغرب واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية فقد زودت المخابرات المغربية الكيان الصهيوني بمعلومات مفادها أن هناك بعض القبائل الترقية ذات أصول يهودية مثل قبيلة " داي شاك " " Dai Chak " التي اعتنقت الإسلام وهو ما جعل القادة الإسرائيليين يفكرون في القيام بعملية فلاشا أخرى بمنطقة الساحل، كما اتهمت السلطات المغربية الجزائر بإرغام الشبان التوارق على الانخراط في صفوف القوات المسلحة لجبهة تحرير الساقية الحمراء وواد الذهب (Polisario)[1].

كما يبرز دور آخر للمغرب في إطار تصعيده على الجزائر بمختلف الطرق حيث يزيد من الأعباء على الجيش الجزائري الذي يتموقع بكثرة على الحدود الجنوبية لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة القادمة من الساحل من اجل حماية منشآته الحيوية فالحدود الغربية هي ممر لأطنان من المخدرات القادمة من المغرب مباشرة أو القادمة إليه من دول الساحل والتي تعتبر دول أمريكا اللاتينية مصدرا لها، بحيث يشكل ذلك تحديا آخر للجيش الجزائر بحيث تريد المملكة إغراق الجزائر بكميات ضخمة من المخدرات[2].

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة الليبية على الساحل

1.لمحة عن الأزمة الليبية:

بدأت الأزمة الليبية الحالية في 15 فيفري 2011م عندما خرج المحتجين إلى الشوارع في المدن الليبية، بما فيها العاصمة طرابلس، مطالبين بإنهاء حكم العقيد

[1] حسين بوقارة، **مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي**، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر، العدد7، نوفمبر ، 2008، ص07.

[2] خليفة فهيم، **" الجيش الجزائري...مهمة بديلة "**، جريدة القدس العربي، العدد 7793، 7793، 01 جويلية 2014، بيروت، لبنان، ص 21.

معمر القذافى المستمر منذ 42 سنة. واشتبك المحتجون مع الشرطة وسقط قتلى وجرحى، لتبدأ بعدها المواجهات خاصة بعد فتح القذافي لمخازن الأسلحة وتدخل حلف الناتو، وبعد تمكن الثوار من اعتقال القذافي وقتله في 20 أكتوبر 2011م، تحولت ليبيا إلى حرب أهلية بين القبائل المختلفة ولم يتم التوصل لحل للأزمة التي تتعقد يوما بعد آخر.

2ـأهمية ليبيا بالنسبة لدول الساحل:

نتيجة للثروة النفطية التي تحوزها ليبيا وتطور البنية التحتية وقيام نظام الرئيس الراحل معمر القذافي بعدة سياسات تتيح للشعب الليبي الاستفادة من عائدات الثروة النفطية، والنمو الاقتصادي المتصاعد، أصبحت ليبيا نقطة جذب للكثير من المهاجرين القادمين من دول الساحل المجاورة الذين فروا من دولهم نتيجة الظروف الصعبة التي يعيشونها بتلك الدول والتي كانت ليبيا توفر لهم مناصب الشغل خاصة في أعمال الزراعة والبناء، كما كان أحيانا يتم توظيفهم في صفوف الجيش الليبي ، وعلى الرغم من أن علاقات ليبيا مع جيرانها بدول الساحل لم تكن دائما سلمية لكنها كانت تقوم بالعديد من الاستثمارات في تلك الدول وتعتبر تشاد من أكثر دول الساحل التي كانت تحظى باستثمارات ليبية ، كما كان نظام القذافي يقدم دعما ماليا لاقتصاديات كل من مالي والنيجر وكانت تلك الاستثمارات توفر مناصب شغل دائمة مما ساهم في تخفيض نسبة الفقر[1].

2ـأثر الأزمة الليبية على دول الساحل:

أولا: الآثار الإنسانية والاقتصادية

[1] Security council of The United Nations , **report of the assessment mission on the impact of the Libyan crisis on the Sahel region**, , New york, United States of America , december 2011, p02, 03.

- في 15 ديسمبر 2011م قدرت المنظمة الدولية للهجرة عودة 209030 مهاجرا من ليبيا لبلدانهم الأصلية بالساحل: 95760 عادوا إلى النيجر، 82433 تشاد، 11230 مالي، 780 موريتانيا، وهذه الأرقام لا تشمل العائدين عبر الحدود دون مساعدة المنظمة الدواية للهجرة بمعنى أن العدد الحقيقي يفوق كثيرا مجموع العائدين الذين تم إحصاؤهم من قبل المنظمة الدولية للهجرة.
- أكثر من 95 % من العائدين كانوا من الذكور الذين يتراوح عمرهم بين 20 – 40 عام وهم ذوي مستوى تعليمي متدني يشتغلون في الأعمال الشاقة والفلاحة والبناء والخدمات وعودتهم إلى بلدانهم الأصلية كانت في أغلبها بدون أموال ولا ممتلكات مما صعب من إدماجهم اجتماعيا
- أغلبية العائدين من ليبيا ينتمون لعائلات فقيرة في دولهم الأصلية حيث أصبحوا يشكلون عبئا إضافيا على عائلاتهم.
- بعض العائدون كانت تعتمد عليهم عائلاتهم في تامين مصاريف العيش مما أدخلهم وعائلاتهم في بطالة زادت من نسبة الفقر في تلك الدول.

ثانيا: الآثار الأمنية

- لقد أدت عودة الكثيرين إلى دولهم ممن كانوا جنودا في قوات القدافي أو من المرتزقة حاملين معهم الأسلحة متعددة كما ونوعا، بما فيها الأسلحة الثقيلة وكانت أول النتائج إعلان إقليم أزواد شمال مالي عن انفصاله عن الحكومة المركزية في الجنوب بعد إلحاقه هزائم كثيرة بالجيش المالي وقد ساعدهم تدريبهم الجيد في ليبيا على ذلك [1].
- دخول العائدين لدولهم في أزمة البطالة وزيادة نسبة الفقراء في المجتمعات الساحلية جعلهم يتوجهون نحو الإجرام لكسب عيشهم، كما جعل من السهولة

[1]Security council of The United Nations, **op.cit**, p 04.

على الجماعات الإرهابية وتنظيمات الجريمة المنظمة جدبهم إليها نتيجة غياب أنشطة بديلة [1].

3.انعكاسات الأزمة الليبية على الجزائر:

بحكم الحدود التي تشترك فيها الجزائر وليبيا والمقدرة ب 982 كم تعتبر الجزائر ما يحدث في ليبيا وامتد للساحل تهديدا لأمنها الوطني وتكمن خطورة الوضع في انتقال الأسلحة للجماعات الإرهابية في الساحل والتي استطاعت الدخول إلى دول المنطقة نتيجة هشاشة الحدود والكثافة السكانية الضعيفة كما تم التحاق أعضاء من القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بليبيا وتسلل البعض الآخر منهم إلى تونس، كل هذا جعل من الجزائر محاطة بحزام من الأزمات يمتد من شرقها عبر تونس وليبيا وجنوبا من مالي والنيجر والتي تعتبر مترابطة وتتم العمليات الإرهابية بالتنسيق بين التنظيمات المنتشرة في تلك الدول[2].

بالإضافة للتداعيات التي تخلفها الأزمة الليبية على الجزائر أمنيا امتد الضرر إلى الجانب الاقتصادي بحيث أدت الحرب الأهلية الدائرة بليبيا إلى خسارة ب 110 مليون دولار نتيجة الاستثمارات التي قامت بها شركة " سوناطراك " بعد استثمارها لتلك الأموال في حقول متواجدة ب" غدامس " التي تم فيها اكتشاف العديد من الآبار النفطية والغازية لتوقف استغلالها وتترك عتاد الحفر الذي يقدر بملايير الدولارات وإلى جانب الاستثمارات التي خصصتها الجزائر لتطوير حقول في ليبيا لم تستطع الحكومة الجزائرية إرجاع العتاد عبر الحدود بين الجزائر وليبيا نتيجة صعوبة تأمينها ، وقد فازت سوناطراك بعقد التنقيب في عام 2005م لتستثمر منذ ذلك الوقت ما لا يقل عن 750 مليون دولار و نجحت في اكتشاف 03 مواقع في عامي 2009 و2010 م وقد قدرت سوناطراك المخزون في منطقة الزنتان

[1] Security council of The United Nations, **op.cit**, p 04, 05.

[2] أحمد إدريس، **الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي**، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد 06، سبتمبر 2011، تونس، ص 01.

القريبة من الحدود الجزائرية بحوالي 45 مليون برميل وكانت الشركة الجزائرية سوناطراك قد برمجت استغلال الحقول الجديدة في غضون سنة أو سنة ونصف إلا أن تدهور الوضع الأمني حرمها من ذلك ، وهو ما فوت على الاقتصاد الجزائري الاستفادة من هذه الصفقة لتضاف هذه النتائج الاقتصادية إلى حالة اللاأمن التي في ليبيا والتي تهدد الجزائر والمنطقة ككل[1].

[1] سمية يوسفي، **الجزائر تدفع فاتورة الحرب في ليبيا**، جريدة الخبر (يومية جزائرية)، العدد 7798، الإثنين 11 ماي 2015م، ص 11.

توجد هناك نقاط تقارب وتباعد بين المقاربة الجزائرية والاستراتيجيات الدولية في الساحل بحيث هناك تعاون وتنسيق فيما بينها في الجانب الأمني خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية في حين أن التعاون الجزائري الفرنسي في الساحل تعتبر النقاط الخلافية أكثر من نقاط التقارب ولم يبلغ التعاون بين البلدين تلك الدرجة التي وصل إليها التعاون الاقتصادي والطاقوي، وهذا الاختلاف وإن لم يكن يؤدي لتصادم على اعتبار الفارق بين الجزائر وتلك القوى، فإنه يؤثر على استقرار المنطقة والجزائر بالخصوص ، والواقع الحالي يوضح بأن إمكانية وصول تنظيم داعش إلى منطقة الساحل والأزمة الليبية والصراع بين الجزائر والمغرب ستكون التحديات المستقبلية للمقاربة الجزائرية في الساحل

الخاتمة:

لقد شكلت منطقة الساحل الإفريقي خلال الفترة الزمنية (2001ـ 2014)، اهتماما كبيرا من طرف الجزائر والعديد من الدول الأجنبية والإقليمية، ويأتي الطرح الجزائري في التعامل مع هذه المنطقة ومع الاستراتيجيات الدولية والإقليمية انطلاقا من إيمانها بمجموعة من المبادئ الراسخة عبر تاريخها والتي لم تخرج عن إطارها العام في تعاملها داخل منطقة الساحل والتي تتمثل في:

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- رفض التواجد الأجنبي.
- السعي في إطار الجماعة الإفريقية للتنسيق والتعاون لحل المشاكل المشتركة (أقلمة الحلول) .

وتعتبر قضايا الإرهاب والجريمة المنظمة والمسألة الترقية المحرك الأساسية للسلوك الخارجي الجزائري، فبالنسبة للإرهاب والجريمة المنظمة فقد اكتسبت القوات والسلطات الجزائرية خبرة كبيرة في التعامل مع هذه الظاهرة العابرة للحدود الوطنية مما سمح لها بقيادة المبادرات الإقليمية لمكافحتها كما تحظى بمركز أساسي ضمن المبادرات الأجنبية بالمنطقة، كما ساهمت في زيادة الوعي الدولي من خلال الجهود التي بدلتها لتجريم دفع الفدية من أجل قطع التمويل عن الجماعات الإرهابية، كما قادت الوساطة في العديد من المرات خلال الأزمات الترقية انطلاقا من مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار كي تحافظ على استقرارها واستقرار المنطقة.

بالنسبة للاستراتيجيات الدولية في الساحل، ففرنسا تمتلك نظرة شاملة للمنطقة وتسعى للتمركز فيها وفق الأبعاد التالية:

- **عسكرية:** عن طريق التمركز بالمنطقة أو في الدول المجاورة، إرسال القوات الفرنسية لمطاردة الجماعات الإرهابية، المساهمة في تدريب قوات دول الساحل.
- **اقتصاديا:** القيام بعدة استثمارات خاصة عن طريق شركتي " أريفا "، " توتال" لاستغلال اليورانيوم والنفط ومختلف المعادن التي تزخر بها المنطقة.
- **ثقافيا:** المنطقة تعد جزءا من إفريقيا الفرانكفونية فهي تسعى للحفاظ على الثقافة واللغة الفرنسية بالساحل وتستخدم منظمة الفرانكفونية كآلية لذلك.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فمنذ انهيار الإتحاد السوفياتي أصبحت القطب المهيمن على العلاقات الدولية حيث سعت للتمركز في مختلف المناطق الحيوية في العالم انطلاقا من أن أمنها القومي يمتد خارج حدودها، وبالرغم من أن المنطقة لا تمتلك نفس الأهمية مقارنة بالشرق الأوسط إلى أن أحداث 11 سبتمبر 2001 م وعولمة الظاهرة الإرهابية وغنى المنطقة بالموارد الطبيعية جعل المنطقة تدخل ضمن الاهتمامات الأمريكية وبالأخص في بعده العسكري، أما الصين فتركز في سياستها الخارجية عامة على البعد الاقتصادي وهي لم تخرج عن هذه القاعدة في الساحل، في انتظار المستقبل يرى البعض أن الصين ستوسع من أبعاد سياستها الخارجية إذا ما استمرت في الصعود، أما الكيان الصهيوني فيهدف لإقامة علاقات إفريقية جيدة لتطويق الدول العربية وكسب المزيد من الأصوات الداعمة لها وبالتالي تخفيض عدد الدول المعادية لها أما بالنسبة للخطر الذي قد تشكله على الجزائر فيتمثل في التغلغل داخل الإثنية الترقية، فيما يخص السياسات الإقليمية فالمغرب يريد مزاحمة الجزائر من خلال سياسة هجومية تقوم على منافسة الجزائر في عمقها الإفريقي والساحلي بالأخص، فهو يسعى لخدمة قضيته الرئيسية المتمثلة في الصحراء الغربية أو على الأقل بقاء الملف الصحراوي كما هو،

فالدبلوماسية المغربية تعرف ب " دبلوماسية الملف الواحد " فالنظام الملكي المغربي يراهن على هذه القضية التي تشكل أساس بقائه خاصة في ظل عزلته الإفريقية، أما نيجيريا فدورها الإقليمي تأثر بمشاكلها الداخلية من خلال تهديدات جماعة بوكو حرام الإرهابية كما أنهكتها الانقسامات بين الشمال المسلم والجنوب الذي يضم في مجمله نصارى وعليه لم تؤد نيجيريا ما كان مأمولا منها بالنظر للثروات الطبيعية التي تزخر بها والقوة البشرية التي تمتلكها بحيث تعد الدولة الإفريقية الأكبر في عدد السكان وعليه فمركزها المعطى لا يتناسب مع موقعها المكتسب.

التعامل الجزائري مع الاستراتيجيات الدولية يتخذ شكلين إما تعاون أو اختلاف في الرؤى لبعض القضايا والمحدد لأي الخيارين ينبع من مدى مطابقة تلك السياسات أو الاستراتيجيات لمبادئها و يتمثل التعاون في مجمله بمكافحة الإرهاب الذي يعتبر عدوا مشتركا لكنه في بعض الأحيان يوظف كذريعة من أجل التدخل في المنطقة كما أن بعض السلوكيات التي تقوم بها الأطراف الأجنبية في المنطقة وعلى رأسها فرنسا كدفع الفدية لتلك التنظيمات يشكل تهديدا لاستقرار المنطقة والجزائر بالخصوص وهو ما يخلف عدم رضا جزائري .

ما يعاب على المقاربة الجزائرية في الساحل هو غياب منطق الإستباقية فهي تكتفي برد الفعل فقط، فقد كان بإمكانها تجنب تدخل الأطراف الأجنبية وعدم التعامل معها كما حدث في الأزمة المالية فلو كانت لها دبلوماسية وقائية لتجنبت تصعيد الأزمة والتدخل الفرنسي بها، كما أنه ورغم التحركات التي تقوم بها الجزائر عموما لترويج مواقفها، لكنه من السابق لأوانه الحديث عن نجاح الجزائر في إدارة الملفات الإقليمية وبالأخص ملف منطقة الساحل والأزمة المالية، كما تعاني الدبلوماسية الجزائرية أحيانا من بعض التيه الذي تميزت به في أزمات

مالي، ليبيا واليمن، فالأزمة الليبية أثبتت عدم قدرة الجزائر على الرد على من اتهموها بتدعيم القذافي والمرتزقة بالسلاح، ورفضت تدخل حلف الأطلسي لكنها لم تستطع توقيفه، وتحفظت على التدخل الفرنسي في مالي رغم سماحها بمرور الطائرات الحربية عبر مجالها الجوي وهو ما دفعت ثمنه مباشرة عقب حادثة " تيقنتورين "، وعليه لابد من إعادة النظر في بعض المبادئ خاصة في الحالة التي يتعارض فيها المبدأ مع المصلحة فتخلبها عن مبدأ عدم التدخل كان يمكن تجنيبها الجهود الكبيرة التي تبدلها حاليا في الأزمة المالية والليبية، كما تعاني الدبلوماسية الجزائرية عموما من مشكل عدم تكيفها مع المتغيرات الدولية فخلال السبعينات كان لها نشاط أكبر يرتبط بطبيعة النظام الدولي آنذاك الذي كان ثنائي القطبي يسمح للدول بالمناورة أكثر على اعتبار أنه يختبئ تحت غطاء أحد القطبين عكس ما هو الحال الآن ضمن نظام القطبية الأحادي بحيث هناك عراقيل كثيرة على تحركها خاصة إذا كان هذا التحرك يختلف مع مصالح القوى الكبرى كما أن النزاعات الحالية والتي تنبع من داخل الدولة نفسها تختلف عما كانت عليه أثناء الحرب الباردة، وعليه لابد من إعادة النظر في كثير من الأمور وعدم الاكتفاء فقط بالخطابات.

قائمة المراجع:

أولا: الدساتير

1ـدستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 28 نوفمبر 1996، المعدل في نوفمبر 2008.

ثانيا: الكتب:

1ـباللغة العربية:

1ـ البار أمين ، منير بسكري، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2014.

2ـ المبارك أحمد وآخرون، **العرب والدائرة الإفريقية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان ، 2005.

3ـ السيد صابون محمد ، **التنافس الفرنسي الأمريكي في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2011.

4ـ باكير علي حسين ، **دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والانعكاسات**، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2011.

5ـ بوقارة حسين ، **السياسة الخارجية**، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2012.

6ـ بن عنتر عبد النور ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري .الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي**، المكتبة العصرية، الجزائر، 2005،

7ـ جون بيلس ، ستيف سميث ،**عولمة السياسة العالمية**، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004.

8ـ مصطفى حسين حمودة مصطفى، **إسرائيل في إفريقيا**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، 2011.

9- غريب حكيم ، **مكافحة الإرهاب الجوي**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2013.

2-باللغة الفرنسية:

1-battistella Dario, **théories des relations internationales**, Montchrestien, Paris, France, 2006.

2-Fleury Jean, **la France en guerre au Mali**, Jean Picollec édition, Paris, France, 2013.

3-Galy Michel, **la guerre au Mali**, éditions la découverte, Paris, France, 2013.

4-reysset pascal, **le sahel reverdira**, sang de la terre, paris, 2010.

ثالثا:الملتقيات

1-باللغة العربية:

1- محمد كمال رزاق بارة، **مكافحة الإرهاب في منطقة الصحراء والساحل بين المقاربات الجهوية والرهانات الجيواستراتيجية**، أشغال الملتقى الوطني حول منطقة الساحل والصحراء الواقع والآفاق، المعهد العسكري للتوثيق والتقويم والاستقبالية، الجزائر، الاثنين 15أكتوبر2012م.

رابعا: المذكرات

1-باللغة العربية:

1ـ دالع وهيبة، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الساحل الإفريقي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2014/2013.

خامسا: الموسوعات

1ـ باللغة العربية:

1ـ مسعود الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، ج2، دار رواد النهضة، بيروت، لبنان.

ثانيا: باللغة الفرنسية

1-Bassard Laurant, **un atlas du SAHARA-SAHEL**, secrétariat générale du OCDE. Paris, France, 2014.

سادسا: المجلات، الدوريات والتقارير:

1ـ باللغة العربية:

1ـ ـأبوفرحه علي ، **التدخل العسكري في مالي**، مجلة قراءات إفريقية، العدد 16، مؤسسة المنتدى الإسلامي، القاهرة، مصر، أفريل، جوان، 2013.

2ـ إدريس أحمد ، **الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي**، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد 06، تونس، سبتمبر 2011.

3ـ الزواوي محمد ، **أفريكوم..إدارة النفوذ والنفط بالقارة الإفريقية**، مجلة قراءات إفريقية، العدد 40، مؤسسة الاستثمار الإسلامي. سبتمبر 2009.

4ـ الحسناوي لحسن ، **التنافس الدولي في إفريقيا الأهداف ... الوسائل**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 25، بيروت، لبنان، شتاء 2011.

5ـ بوالروايح إسماعيل ، **الإسلاموفوبيا كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية في الساحل الإفريقي**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 02، باتنة، الجزائر، جانفي 2012.

6ـ بوحنية قوي ، **الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 11 ديسمبر 2014م

7ـ بوحنية قوي، **الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 03 جوان 2012.

8ـ بوحنية قوي ، **الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 29 جانفي 2014.

9ـ بوقارة حسين ، **مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي**، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر، العدد7، نوفمبر ، 2008.

10ـ بوخرص أنوار ، **الجزائر والصراع في مالي**، أوراق كارنيجي، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، بيروت، لبنان.

11ـ بن شيخنا سيدي اعمر ، **المفاوضات المالية الأزوادية في الجزائر**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 29 ديسمبر2014.

12ـ بوشربة علي ، بولعراس بوعلام ، **الجزائر في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة**، مجلة الجيش، العدد 618، جانفي2015، الجزائر.

13ـ جدو فؤاد، **التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي**، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد07، الجزائر، نوفمبر 2008.

14ـ دلول الطاهر ، **السياسة الأمنية الجزائرية في ضوء تجريم دفع الفدية**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد02، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، بن عكنون، الجزائر، ديسمبر 2014.

15ـ زياني صالح ، **تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة**، مجلة المفكر، العدد: 05، جامعة بسكرة(دسن)،الجزائر.

16ـ عطية إدريس، **الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد01 ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، بن عكنون، الجزائر، جوان 2014.

17ـ تايلر آيان ، **دبلوماسية الصين النفطية**، دراسات دولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، الإمارات، 2007.

18ـ تلمساني رشيد ، **الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية**، أوراق كارنيجي، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، العدد07،بيروت، لبنان، جانفي،
2008.

19ـ مجلة الجيش،**الساحل. التنمية لتحقيق السلم والأمن**، العدد 583، فيفري 2012.

20ـ مجلة الجيش، **أمن-تنمية**، العدد: 582، جانفي 2012.

21ـ مجلة الخمسينية، **الاتحاد الإفريقي**، وزارة الشؤون الخارجية، الجزائر، 2012.

22ـ صايج مصطفى ، **التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد02، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، بن عكنون، الجزائر، ديسمبر 2014.

2

ـ باللغة الفرنسية:

1-frérédic deycard, le sahel en crise, **questions internationales**, n: 58, novembre, paris, France, décembre 2012.

2-Simon Luis et autre auteurs, **une stratégie cohérente de l'UE pour le Sahel**, institute for European studies, direction générale des politiques externes ; de l'Union Européenne, département thématique, Bruxelles, Belgique, mai 2012.

3ـ باللغة الإنجليزية

1-Alexander Yonah, **Terrorism in North Africa and the Sahel in 2014**, the Inter-University Center for Terrorism Studies, February, 2015, United States of America.

2-Ammour Laurence Aida, **Algeria, the Sahel, and current crisis**, Barcelona center for international affairs, Barcelona, Spain, junuary, 2013.

3- Arieff Alexis, **US-Algerian cooperation and regional counterterrorism**, institue français des relations internationales (Ifri), Paris, France, july 2011.

4-Barrios Cristina, Koepf Tobias, **Re-mapping the Sahel : tansnational security challanges and international reponses**, EU institute for security studies, report n 19, Paris, France, juin 2014.

5-De Rojas Díaz Emilio Sánchez, **Geopolitical Overview of Conflicts, spanish institute for strategic studies, madrid, spain, 2012** .

6-Ghilès Françis, **Modernising its army allows Algeria to play a more active regional role**, Barcelona center for international affairs, barcelona, spain, february 2015.

7-Internation crisis group, **»Mali :last chance in Algies »** , Dakar/Brussels, 18 November 2014

8-Kühne winrich**, West Africa and the Sahel in the Grip of Organized Crime and International Terrorism,** center of international peace operations, berlin, Deutshland, august 2013.

9-lacher wolfram, **organized crime and and conflict in the SAHEL-SAHARA region**, the carnegie papers, septembre 2012, washington, United States of America.

10-Lagatta Martina, **Algeria's underused potential in security cooperation in the Sahel**, policy department, directorate general for external policies, Eurppean Union, Brussels, Belgium, juin 2013.

11-Security council of The United Nations , **report of the assessment mission on the impact of the Libyan crisis on the Sahel region**, , New york, United States of America, december 2011.

12-Tadlaoui Ghita, **Morroco's religions diplomacy in Africa**, FRIDE (European think tanks for global action), , Madrid, Spain, february 2015.

13-Thirdwell Mark p, **the return of geoeconomics: globalization and national security**, sydney, Australia, septembre 2010.

14-Tobias Koepf, **France and the fight against terrorism in the Sahel**, institue français des relations internationales (Ifri), Paris, France, juin 2012.

15-Zoubir Yahia H, **The United States and Maghreb Sahel security**, international affairs, n 85, the royal institute of international affairs, 03 septembre 2009.

سابعا: الجرائد

1- بوتورة مصطفى ، **سياسة الجزائر الخارجية: المبادئ والممارسات**، جريدة الشعب(يومية جزائرية)، العدد: 16676، الاثنين 23 مارس 2015.

2- يوسفي سمية ، **الجزائر تدفع فاتورة الحرب في ليبيا**، جريدة الخبر (يومية جزائرية)، العدد 7798، الاثنين 11 ماي 2015م.

3- س حميد ، **" المغرب يلعب بالنار "**، جريدة الخبر (يومية جزائرية) ، العدد 7753، الأحد 05 أفريل 2015.

4- محامد مراد ، **عين " داعش " على الجزائر**، جريدة الخبر (يومية جزائرية)، العدد 7788، الإثنين 11 ماي 2015م.

5ـ مسلم محمد ، **لماذا لا تشارك الجزائر في أي "حرب" خارج الحدود؟**، جريدة الشروق (يومية جزائرية)، العدد 4695، الخميس 02 أفريل 2015.

6ـ فهيم خليفة ، **" الجيش الجزائري...مهمة بديلة "**، جريدة القدس العربي، العدد 7793، بيروت، لبنان، 01 جويلية 2014.

ثامنا: الأنترنت:

1ـباللغة العربية:

1ـ أ قاسمي ، **إرهابيو الساحل جمعوا 220 مليون دولار مقابل إطلاق سراح الرهائن**، على الرابط:

http://essalamonline.com/ara/permalink/42613.html#ixzz3a2YYp1pO

2ـ النقاش أنيس ، **الجزائر تفكك المؤامرة الفرنسية في الساحل و توجهها ضدها**، على الرابط:

https://www.tubeid.net

3ـ برقوق امحند ،" **منطق الأمننة في ساحل الأزمات** "، على الرابط:

http://politics-ar.com/ar2/?p=3003

4ـ محمد دخوش،"**الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي**"، جريدة الرائد (يومية جزائرية)، على الرابط:

http://elraaed.com

5ـ ح حسان ، **" الجزائر أكثر الدول تعصبا لقوميتها ورفضها للتواجد الأجنبي "**

http://www.alfadjr.com/ar/index.php?news=168145%3Fprit

6ـ حوامدي فوزي ، **داعش يركب أزمة الساحل**، على الرابط:

http://www.echoroukonline.com/ara/articles/230767.htm

7ـ ل أمين ، م رضوان ، **الرباط تهدد بـ" مواجهة مباشرة " مع الجزائر خلال 2015** ، على الرابط:

http://al-fadjr.com/ar/national/292866.html

8ـ مدوي رابح ، " **إنشاء المعهد الوطني لتكوين الأئمة بتمنراست** "، على موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية:

http://www.marw.dz/

1ـ باللغة الفرنسية

1-Sipri year book 2014 (résumé en français), Grip, bruxelles, Belgique:

http://www.Grip.org

2-Taje Mehdi, la menace terroriste au Meghreb et au Sahel :

http://www.realpolitik.tv/2008/12/la-menace-terroriste-au-maghreb-et-au-sahel/

3ـ باللغة الإنجليزية

1- algeria military strength :

http://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=algeria

أولا: الدساتير

1ـدستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 28 نوفمبر 1996، المعدل في نوفمبر 2008.

ثانيا: الكتب:

1ـباللغة العربية:

1ـ البار أمين ، منير بسكري، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2014.

2ـ المبارك أحمد وآخرون، **العرب والدائرة الإفريقية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان ، 2005.

3ـ السيد صابون محمد ، **التنافس الفرنسي الأمريكي في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2011.

4ـ باكير علي حسين ، **دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والانعكاسات**، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2011.

5ـ بوقارة حسين ، **السياسة الخارجية**، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2012.

6ـ بن عنتر عبد النور ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري .الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي**، المكتبة العصرية، الجزائر، 2005،

7ـ جون بيلس ، ستيف سميث ،**عولمة السياسة العالمية**، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004.

8ـ مصطفى حسين حمودة مصطفى، **إسرائيل في إفريقيا**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، 2011.

9ـ غريب حكيم ، **مكافحة الإرهاب الجوي**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2013.

2ـبالغة الفرنسية:

1-battistella Dario, **théories des relations internationales**, Montchrestien, Paris, France, 2006.

2-Fleury Jean, **la France en guerre au Mali**, Jean Picollec édition, Paris, France, 2013.

3-Galy Michel, **la guerre au Mali**, éditions la découverte, Paris, France, 2013.

4-reysset pascal, **le sahel reverdira**, sang de la terre, paris, 2010.

ثالثا:الملتقيات

1ـبالغة العربية:

1ـ محمد كمال رزاق بارة، **مكافحة الإرهاب في منطقة الصحراء والساحل بين المقاربات الجهوية والرهانات الجيواستراتيجية**، أشغال الملتقى الوطني حول منطقة الساحل والصحراء الواقع والآفاق، المعهد العسكري للتوثيق والتقويم والاستقبالية، الجزائر، الاثنين 15أكتوبر2012م.

رابعا: المذكرات

1ـباللغة العربية:

1ـ دالع وهيبة، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الساحل الإفريقي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2014/2013.

خامسا: الموسوعات

1ـ باللغة العربية:

1ـ مسعود الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، ج2، دار رواد النهضة، بيروت، لبنان، 1994.

ثانيا: بالغة الفرنسية

1-Bassard Laurant, **un atlas du SAHARA-SAHEL**, secrétariat générale du OCDE. Paris, France, 2014.

سادسا: المجلات، الدوريات والتقارير:

1ـ باللغة العربية:

1ـ ـأبوفرحه علي ، **التدخل العسكري في مالي**، مجلة قراءات إفريقية، العدد 16، مؤسسة المنتدى الإسلامي، القاهرة، مصر، أفريل، جوان، 2013.

2ـ إدريس أحمد ، **الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي**، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد 06، تونس، سبتمبر 2011.

3ـ الزواوي محمد ، **أفريكوم..إدارة النفوذ والنفط بالقارة الإفريقية**، مجلة قراءات إفريقية، العدد 40، مؤسسة الاستثمار الإسلامي. سبتمبر 2009.

4ـ الحسناوي لحسن ، **التنافس الدولي في إفريقيا الأهداف ... الوسائل**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 25، بيروت، لبنان، شتاء 2011.

5ـ بوالروايح إسماعيل ، **الإسلاموفوبيا كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية في الساحل الإفريقي**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 02، باتنة، الجزائر، جانفي 2012.

6ـ بوحنية قوي ، **الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 11 ديسمبر 2014م

7ـ بوحنية قوي، **الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 03 جوان 2012.

8ـ بوحنية قوي ، **الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 29 جانفي 2014.

9ـ بوقارة حسين ، **مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي**، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر، العدد7، نوفمبر ، 2008.

10ـ بوخرص أنوار ، **الجزائر والصراع في مالي**، أوراق كارنيجي، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، بيروت، لبنان.

11ـ بن شيخنا سيدي اعمر ، **المفاوضات المالية الأزوادية في الجزائر**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 29 ديسمبر2014.

12ـ بوشربة علي ، بولعراس بوعلام ، **الجزائر في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة**، مجلة الجيش، العدد 618، جانفي2015، الجزائر.

13ـ جدو فؤاد، **التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي**، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد07، الجزائر، نوفمبر 2008.

14ـ دلول الطاهر ، **السياسة الأمنية الجزائرية في ضوء تجريم دفع الفدية**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد02، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، بن عكنون، الجزائر، ديسمبر 2014.

15ـ زياني صالح ، **تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة**، مجلة المفكر، العدد: 05، جامعة بسكرة الجزائر،(دسن).

16ـ عطية إدريس، **الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد01 ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، بن عكنون، الجزائر، جوان 2014.

17ـ تايلر آيان ، **دبلوماسية الصين النفطية**، دراسات دولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، الإمارات، 2007.

18ـ تلمساني رشيد ، **الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية**، أوراق كارنيجي، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، العدد07،بيروت، لبنان، جانفي، 2008.

19ـ مجلة الجيش،**الساحل. التنمية لتحقيق السلم والأمن**، العدد 583، فيفري 2012.

20ـ مجلة الجيش، **أمن-تنمية**، العدد: 582، جانفي 2012.

21ـ مجلة الخمسينية، **الاتحاد الإفريقي**، وزارة الشؤون الخارجية، الجزائر، 2012.

22ـ صايج مصطفى ، **التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد02، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، بن عكنون، الجزائر، ديسمبر 2014.

2ـ باللغة الفرنسية:

1-frérédic deycard, le sahel en crise, **questions internationales**, n 58, novembre, paris, France, décembre 2012.

2-Simon Luis et autre auteurs, **une stratégie cohérente de l'UE pour le Sahel**, institute for European studies, direction générale des politiques externes ; de l'Union Européenne, département thématique, Bruxelles, Belgique, mai 2012.

3ـ باللغة الإنجليزية

1-Alexander Yonah, **Terrorism in North Africa and the Sahel in 2014**, the Inter-University Center for Terrorism Studies, February, 2015, United States of America.

2-Ammour Laurence Aida, **Algeria, the Sahel, and current crisis**, Barcelona center for international affairs, Barcelona, Spain, junuary, 2013.

3- Arieff Alexis, **US-Algerian cooperation and regional counterterrorism**, institue français des relations internationales (Ifri), Paris, France, july 2011.

4-Barrios Cristina, Koepf Tobias, **Re-mapping the Sahel : tansnational security challanges and international reponses**, EU institute for security studies, report n 19, Paris, France, juin 2014.

5-De Rojas Díaz Emilio Sánchez, **Geopolitical Overview of Conflicts, spanish institute for strategic studies, madrid, spain, 2012** .

6-Ghilès Françis, **Modernising its army allows Algeria to play a more active regional role**, Barcelona center for international affairs, barcelona, spain, february 2015.

7-Internation crisis group, **»Mali :last chance in Algies »** , Dakar/Brussels, 18 November 2014

8-Kühne winrich**, West Africa and the Sahel in the Grip of Organized Crime and International Terrorism,** center of international peace operations, berlin, Deutshland, august 2013.

9-lacher wolfram, **organized crime and and conflict in the SAHEL-SAHARA region**, the carnegie papers, septembre 2012, washington, United States of America.

10-Lagatta Martina, **Algeria's underused potential in security cooperation in the Sahel**, policy department, directorate general for external policies, Eurppean Union, Brussels, Belgium, juin 2013.

11-Security council of The United Nations , **report of the assessment mission on the impact of the Libyan crisis on the Sahel region**, , New york, United States of America, december 2011.

12-Tadlaoui Ghita, **Morroco's religions diplomacy in Africa**, FRIDE (European think tanks for global action), , Madrid, Spain, february 2015.

13-Thirdwell Mark p, **the return of geoeconomics: globalization and national security**, sydney, Australia, septembre 2010.

14-Tobias Koepf, **France and the fight against terrorism in the Sahel**, institue français des relations internationales (Ifri), Paris, France, juin 2012.

15-Zoubir Yahia H, **The United States and Maghreb Sahel security**, international affairs, n 85, the royal institute of international affairs, 03 septembre 2009.

سابعا: الجرائد

1-باللغة العربية

1- بوتورة مصطفى ، **سياسة الجزائر الخارجية: المبادئ والممارسات**، جريدة الشعب(يومية جزائرية)، العدد: 16676، الاثنين 23 مارس 2015.

2- يوسفي سمية ، **الجزائر تدفع فاتورة الحرب في ليبيا**، جريدة الخبر (يومية جزائرية)، العدد 7798، الاثنين 11 ماي 2015م.

3- س حميد ، **" المغرب يلعب بالنار "**، جريدة الخبر (يومية جزائرية) ، العدد 7753، الأحد 05 أفريل 2015.

4- محامد مراد ، **عين " داعش " على الجزائر**، جريدة الخبر (يومية جزائرية)، العدد 7788، الإثنين 11 ماي 2015م.

5- مسلم محمد ، **لماذا لا تشارك الجزائر في أي "حرب" خارج الحدود؟**، جريدة الشروق (يومية جزائرية)، العدد 4695، الخميس 02 أفريل 2015.

6- فهيم خليفة ، **" الجيش الجزائري...مهمة بديلة "**، جريدة القدس العربي، العدد 7793، بيروت، لبنان، 01 جويلية 2014.

ثامنا: الأنترنت:

1ـ باللغة العربية:

1ـ أ قاسمي ، **إرهابيو الساحل جمعوا 220 مليون دولار مقابل إطلاق سراح الرهائن**، على الرايط:

http://essalamonline.com/ara/permalink/42613.html#ixzz3a2YYp1pO

2ـ النقاش أنيس ، **الجزائر تفكك المؤامرة الفرنسية في الساحل و توجهها ضدها**، على الرايط:

https://www.tubeid.net

3ـ برقوق امحند ،" **منطق الأمننة في ساحل الأزمات** "، على الرابط:

http://politics-ar.com/ar2/?p=3003

4ـ محمد دخوش،"**الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي**"، جريدة الرائد(يومية جزائرية)، على الرابط:

http://elraaed.com

5ـ ح حسان ، **" الجزائر أكثر الدول تعصبا لقوميتها ورفضها للتواجد الأجنبي "**

http://www.alfadjr.com/ar/index.php?news=168145%3Fprit

6ـ حوامدي فوزي ، **داعش يركب أزمة الساحل**، على الرابط:

http://www.echoroukonline.com/ara/articles/230767.htm

7ـ ل أمين ، م رضوان ، **الرباط تهدد بـ" مواجهة مباشرة " مع الجزائر خلال 2015** ، على الرابط:

http://al-fadjr.com/ar/national/292866.html

8ـ مدوي رابح ، " **إنشاء المعهد الوطني لتكوين الأئمة بتمنراست** "، على موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية:

http://www.marw.dz/

1ـ باللغة الفرنسية

1-Sipri year book 2014 (résumé en français), Grip, bruxelles, Belgique:

http://www.Grip.org

2-Taje Mehdi, la menace terroriste au Meghreb et au Sahel :

http://www.realpolitik.tv/2008/12/la-menace-terroriste-au-maghreb-et-au-sahel/

3ـ باللغة الإنجليزية

1- algeria military strength :

http://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=algeria

قائمة الملاحق:

الملحق رقم:01

Convention de l'OUA sur la Prévention et la Lutte contre le Terrorisme

Les Etats membres de l'Organisation de l'Unité Africaine ;

Considérant les objectifs et les principes énoncés dans la Charte de l'Organisation de l'Unité Africaine, en particulier les clauses relatives à la sécurité, à la stabilité, à la promotion de relations amicales et à la coopération entre les États membres ;

Rappelant les dispositions de la Déclaration sur le Code de conduite pour les relations interafricaines adoptée par la trentième session ordinaire de la Conférence des Chefs d'Etat et de Gouvernement de l'Organisation de l'Unité Africaine tenue du 13 au 15 juin 1994 à Tunis (Tunisie) ;

Conscients de la nécessité de promouvoir les valeurs humaines et morales de tolérance et de rejet de toutes les formes de terrorisme, quelles qu'en soient les motivations ;

Convaincus des principes du droit international, des dispositions des Chartes de l'Organisation de l'Unité Africaine et des Nations Unies, ainsi que des résolutions pertinentes des Nations Unies sur les mesures visant à combattre le terrorisme international, en particulier la résolution 49/60 adoptée par l'Assemblée générale le 9 décembre 1994 et la Déclaration sur les mesures pour éliminer le terrorisme international qui lui est annexée, ainsi que la résolution 51/210 adoptée par l'Assemblée générale le 17 décembre 1996 et la Déclaration complétant la Déclaration de 1994 sur les mesures pour éliminer le terrorisme international qui lui est annexée ;

Profondément préoccupés par l'ampleur et la gravité du phénomène du terrorisme et les dangers qu'il représente pour la stabilité et la sécurité des États ;

Désireux de renforcer la coopération entre les États membres afin de prévenir et de combattre le terrorisme ;

Réaffirmant le droit légitime des peuples à l'auto-détermination et à l'indépendance, conformément aux principes du droit international et aux dispositions des Chartes de l'Organisation de l'Unité Africaine et des Nations Unies, ainsi que de la Charte africaine des droits de l'homme et des peuples ;

Préoccupés par le fait que c'est la vie de femmes et d'enfants innocents qui est la plus gravement affectée par le terrorisme ;

Convaincus que le terrorisme constitue une violation grave des droits de l'homme, en particulier des droits à l'intégrité physique, à la vie, à la liberté et à la sécurité, et qu'il entrave le développement socio-économique en déstabilisant les États ;

Convaincus également que le terrorisme ne peut être justifié, quelles que soient les circonstances, et devrait donc être combattu dans toutes ses formes et manifestations, notamment lorsque des États sont directement ou indirectement impliqués, nonobstant son origine, ses causes et ses objectifs ;

Conscients des liens croissants entre le terrorisme et le crime organisé, notamment le trafic illicite des armes et des drogues, et le blanchiment de l'argent ;

Résolus à éliminer le terrorisme dans toutes ses formes et manifestations ;

SONT CONVENUS DES DISPOSITIONS CI-APRES :

PARTIE I

CHAMPS D'APPLICATION

Article premier

Aux fins de la présente Convention :

1. « Convention » signifie la Convention de l'OUA sur la Prévention et à la Lutte contre le terrorisme.
2. Est « État Partie » tout État membre de l'Organisation de l'Unité Africaine qui a ratifié la présente Convention ou qui y a adhéré, et en a déposé l'instrument de ratification ou d'adhésion auprès du Secrétaire général de l'Organisation de l'Unité Africaine.
3. Est « Acte terroriste » :

(a) tout acte ou menace d'acte en violation des lois pénales de l'État

Partie susceptible de mettre en danger la vie, l'intégrité physique, les libertés d'une personne ou d'un groupe de personnes, qui occasionne ou peut occasionner des dommages aux biens privés ou publics, aux ressources naturelles, à l'environnement ou au patrimoine culturel, et commis dans l'intention :

(i) d'intimider, provoquer une situation de terreur, forcer, exercer des pressions ou amener tout gouvernement, organisme, institution, population ou groupe de celle-ci, d'engager toute initiative ou de s'en abstenir, d'adopter, de renoncer à une position particulière ou d'agir selon certains principes ; ou

(ii) de perturber le fonctionnement normal des services publics, la prestation de services essentiels aux populations ou de créer une situation de crise au sein des populations ;

(iii) de créer une insurrection générale dans un État Partie.

(b) Toute promotion, financement, contribution, ordre, aide, incitation, encouragement, tentative, menace, conspiration, organisation ou équipement de toute personne avec l'intention de commettre tout acte mentionné au paragraphe a (i) à (iii).

Article 2

Les États Parties s'engagent à :

a) reviser leur législation nationale et à établir comme crimes les actes terroristes tels que définis dans la présente Convention et pénaliser ses actes en tenant compte de leur gravité ;

b) Faire de la signature, de la ratification et de l'adhésion aux instruments internationaux énumérés dans l'annexe une priorité ;

c) mettre en application les actions requises notamment légiférer en vue de la pénalisation de ces actes en tenant compte de leur gravité conformément aux instruments internationaux visées aux paragraphe (b) et que ces États ont ratifié ou auxquels ils ont adhéré ;

d) notifier au Secrétaire général de l'OUA de toutes les mesures législatives qui ont été prises et les sanctions prévues pour les

actes terroristes dans le délai d'un an à compter de la ratification ou de l'adhésion à la présente Convention.

Article 3

1. Sans préjudice des dispositions de l'Article premier de la présente Convention, la lutte menée par les peuples en conformité avec les principes du droit international, pour la libération ou leur auto-détermination, y compris la lutte armée contre le colonialisme, l'occupation, l'agression et la domination par des forces étrangères, ne sont pas considérés comme des actes terroristes.

2. Les considérations d'ordre politique, philosophique, idéologique, racial, ethique, religieux ou autres ne peuvent justifier les actes terroristes visés dans cette Convention.

PARTIE II

DOMAINES DE COOPERATION

ARTICLE 4

1. Les États Parties s'engagent à s'abstenir de tout acte visant à organiser, soutenir, financer, commettre, encourager des actes terroristes ou à mettre à leur donner refuge, directement ou indirectement, y compris leur fournir des armes ou les stocker, et à leur délivrer des visas ou des documents de voyage ;

2. Les États Parties s'engagent à prendre toutes les mesures légales pour prévenir et combattre les actes terroristes, conformément aux dispositions de la présente Convention, ainsi que de leurs législations nationales respectives et ils devront en particulier :

a) veiller à ce que leur territoire ne soit pas utilisé comme base pour la planification, l'organisation ou la commission d'actes terroristes ou, pour la participation ou l'implication dans ces actes, sous quelque forme que ce soit ;

b) mettre au point et renforcer les méthodes de surveillance et de détection des plans ou activités transfrontalières visant à transporter, à importer, à exporter, à amasser et à utiliser illégalement des armes, des munitions, des explosifs et d'autres matériels et moyens permettant de commettre des actes

terroristes ;

c) mettre au point et renforcer les méthodes de contrôle et de surveillance des frontières terrestres, maritimes et aériennes, ainsi que les postes de douanes et d'immigration, afin de prévenir toute infiltration d'individus ou de groupes impliqués dans la planification, l'organisation et l'exécution d'actes terroristes ;

d) renforcer la protection et la sécurité des personnes, des missions diplomatiques et consulaires, des locaux des organisations régionales et internationales accréditées auprès d'un État partie, conformément aux Conventions et règles pertinentes du droit international ;

e) Promouvoir l'échange d'informations et de connaissances spécialisées sur les actes terroristes, et mettre en place des bases de données sur les éléments, groupes, mouvements et organisations terroristes ;

f) prendre toutes les mesures nécessaires pour prévenir la constitution de réseaux d'appui au terrorisme sous quelque forme que ce soit ;

g) s'assurer, en accordant l'asile, que le demandeur d'asile n'est pas impliqué dans un acte terroriste ;

h) arrêter les auteurs d'actes terroristes et les traduire en justice, conformément à la législation nationale, ou les extrader conformément aux dispositions de la présente Convention ou du traité d'extradition signé entre l'État qui sollicite l'extradition et l'État saisi d'une demande d'extradition, et en l'absence d'un tel traité, faciliter l'extradition des personnes soupçonnées d'avoir perpétré des actes terroristes, dans la mesure où la législation nationale en vigueur autorise une telle procédure ; et

i) établir des liens de coopération efficaces entre les responsables et les services nationaux de sécurité compétents des États Parties et les ressortissants de ces États, afin de sensibiliser davantage le public au fléau d'actes terroristes et à la nécessité de combattre de tels actes, grâce à des garanties et à des mesures d'encouragement visant à amener les populations à fournir sur les actes de terroristes ou sur tous autres actes y relatifs, des

renseignements susceptibles de conduire à la découverte de tels actes et à l'arrestation de leurs auteurs.

Article 5

Les États Parties coopèrent mutuellement pour prévenir et combattre les actes terroristes, conformément à leurs législations et procédures nationales respectives, dans les domaines ci-après :

1. Les États Parties s'engagent à renforcer l'échange mutuel d'informations sur :

a) les actes et infractions commis par des groupes terroristes, leurs dirigeants et leurs membres, leurs quartiers généraux et leurs camps d'entraînement, leurs moyens et sources de financement et d'achat d'armes ainsi que les types d'armes, de munitions et d'explosifs utilisés, et sur tous autres moyens en leur possession ;

b) les méthodes et techniques de communication et de propagande utilisées par les groupes terroristes, le comportement de ces groupes, les mouvements de leurs dirigeants et de leurs membres, ainsi que leurs documents de voyage.

2. Les États Parties s'engagent à échanger toute information susceptible de conduire à :

a) l'arrestation de toute personne accusée ou condamnée d'avoir commis un acte terroriste contre les intérêts d'un État Partie ou contre ses ressortissants, ou d'avoir tenté de commettre un tel acte ou encore d'y être impliquée en tant que complice ou commanditaire ;

b) la saisie et la confiscation de tout type d'armes, de munitions, d'explosifs, de dispositifs ou de fonds ou tout autre matériel utilisé pour commettre ou dans l'intention de commettre un acte terroriste.

3. Les États Parties s'engagent à respecter la confidentialité de toutes informations échangées entre eux et à ne pas fournir une telle information à un autre État qui n'est pas partie à la présente Convention ou à un État partie tiers sans le consentement préalable de l'État Partie qui a donné l'information.

4. Les État Parties s'engagent à promouvoir la coopération mutuelle et à s'entraider en ce qui concerne les procédures d'enquête et d'arrestation des personnes suspectées, poursuivies, accusées ou condamnées pour des actes terroristes conformément à la législation nationale de chaque État Partie.

5. Les État Parties coopèrent mutuellement pour entreprendre et échanger des études et des recherches sur la manière de combattre les actes terroristes et de mettre en commun leurs connaissances sur la lutte contre ces actes.

6. Les États Parties coopèrent (mutuellement), le cas échéant, pour fournir toute assistance technique et opérationnelle disponible en matière d'élaboration de programmes ou d'organisation, s'il y a lieu et à l'intention de leurs fonctionnaires concernés, de cours conjoints de formation pour un ou plusieurs États Parties dans le domaine de la lutte contre les actes terroristes, afin de renforcer leurs capacités scientifiques, techniques et opérationnelles, à prévenir et à combattre de tels actes.

PARTIE III

COMPETENCE DES ETATS PARTIES

Article 6

1. Chaque État Partie est compétent pour connaître des actes terroristes visés à l'article premier lorsque :

a) l'acte est commis sur son territoire ou en dehors de son territoire s'il est réprimé par sa législation nationale et si l'auteur de l'acte est arrêté sur son territoire ;

b) l'acte est commis à bord d'un navire arborant le drapeau de cet État ou d'un aéronef immatriculé en vertu de sa législation au moment où l'acte a été commis ; ou

c) l'acte est commis par un ou plusieurs de ses ressortissants.

2. Un État Partie peut également établir sa compétence à connaître de tout acte terroriste lorsque

a) l'acte est commis contre un de ses ressortissants ;

b) l'acte est commis contre un État ou des installations gouvernementales de cet État à l'étranger, y compris son ambassade ou, toute autre mission diplomatique ou consulaire ainsi que tout autre bien lui appartenant ;

c) l'acte est commis par un apatride résidant habituellement sur le territoire de cet État ; ou

d) l'acte est commis à bord d'un aéronef exploité par tout transporteur de cet État ;

e) l'acte est commis contre la sécurité de cet État Partie.

3. Dés la ratification ou l'adhésion à la présente Convention, chaque État Partie notifie au Secrétaire général de l'Organisation de l'Unité Africaine, les dispositions concernant sa compétence à connaître des actes visés au paragraphe 2 et prévues par sa législation nationale. Toute modification de ces dispositions doit, le cas échéant, être immédiatement notifiée au Secrétaire général par l'État Partie concerné.

4. Chaque État Partie devra églament prendre les mesures qu'il juge nécessaires pour établir sa compétence à connaître des actes visés à l'article premier au cas où l'auteur présumé se trouve sur son territoire et n'est pas

extradé vers un État partie qui a établi sa compétence à connaître de tels actes conformément aux paragraphes 1 et 2 ci-dessus.

Article 7

1. Une fois saisi de la présence sur son territoire d'une personne qui a commis ou qui est accusée d'avoir commis des actes terroristes tel que définis à l'Article premier, l'État Partie concerné doit prendre les mesures nécessaires, conformément à la législation nationale, pour enquêter sur les faits mentionnés dans l'information reçue.

2. L'État Partie sur le territoire duquel se trouve l'auteur ou le présumé auteur de l'acte terroriste, lorsque les circonstances l'exigent, prend les mesures nécessaires, conformément à la législation nationale, pour assurer la présence de ce dernier à des fins de poursuites judiciaires ou d'extradition.

3. Toute personne à l'encontre de laquelle les mesures visées au paragraphe (2) ci-dessus sont prises, a le droit :

a) d'entrer immédiatement en contact avec le représentant compétent de son État d'origine ou de l'État chargé d'assurer la protection de ses droits, ou encore, en cas d'apatridie, avec le représentant de l'État sur le territoire duquel il réside habituellement ;

b) de recevoir la visite d'un représentant d'un tel État ;

c) de recevoir le concours du Conseil de son choix conformément à la législation nationale de l'État Partie ;

d) d'être informée de ses droits aux termes des alinéas (a) et (c) ci-dessus.

4. Les droits visés au paragraphe 3 ci-dessus sont exercés conformément à la législation nationale de l'État sur le territoire duquel se trouve l'auteur ou le présumé auteur de l'acte terroriste, sous réserve que ladite législation permette de réaliser pleinement les intentions visées par les droits garantis au paragraphe (3) ci-dessus.

PARTIE IV

EXTRADITION

Article 8

1. Sans préjudice des dispositions des paragraphes (2) et (3) ci-dessous, les États Parties s'engagent à extrader toute personne poursuivie, inculpées ou condamnée pour des actes terroristes commis dans un autre État Partie et dont l'extradition est sollicitée par cet État conformément aux procédures et modalités prévues par la présente Convention ou en vertu d'accords d'extradition signés entre eux et sous réserve des dispositions de leurs législations nationales.

2. Tout État Partie peut, au moment du dépôt de ses instruments de ratification ou d'adhésion, adresser au Secrétaire général de l'OUA, les motifs pour lesquels l'extradition ne peut être demandée, en indiquant les dispositions juridiques empêchant une telle extradition conformément à sa législation nationale ou aux Conventions internationales auxquelles il est partie. Le Secrétaire général transmettra ces motifs aux États Parties.

3. L'extradition ne peut être acceptée si un jugement définitif a été prononcé par les autorités compétentes de l'État requis contre l'auteur

d'un ou de plusieurs actes terroristes fondement la demande d'extradition. L'extradition peut également être refusée si les autorités compétentes de l'État requis décident soit de ne pas engager, soit d'interrompre la procédure judiciaire relative à ce ou ces actes terroristes.

4. L'État Partie sur le territoire duquel se trouve l'auteur présumé d'un acte terroriste, est dans l'obligation de saisir ces autorités compétentes de l'affaire, à des fins de poursuites judiciaires conformément à la législation nationale, dans le cas où cet État n'extrade pas une telle personne, qu'il s'agisse ou non d'un acte commis sur son territoire.

Article 9

Chaque État Partie s'engage à inclure comme une infraction passible d'extradition, tout acte terroriste tel que définit à l'article (1) dans tout traité d'extradition existant entre des États Parties, avant ou après l'entrée en vigueur de la présente Convention.

Article 10

L'échange des requêtes d'extradition entre les États Parties à la présente Convention se fait directement soit par la voie diplomatique, soit par l'intermédiaire d'autres organes compétents des États concernés.

Article 11

Les requêtes d'extradition sont soumises par écrit et sont notamment appuyées par les pièces suivantes :

a) l'original ou la copie certifiée conforme du jugement, du mandat d'amener ou d'arrêt, ou de toutes autres décisions de justice prises conformément à la procédure prévue dans la législation nationale de l'État requérant ;

b) la déclaration contenant l'exposé des faits, précisant l'infraction commise, la date et le lieu de commission de ces actes, l'inculpation et une copie des textes de lois applicables ; et

c) les renseignements les plus détaillés possibles sur la personne à extrader et toutes autres informations susceptibles de faciliter son identification et l'établissement de sa nationalité

Dans les cas urgents, l'État requérant peut demander par écrit à l'État requis d'arrêter la personne en question à titre provisoire. Une telle arrestation provisoire ne devra pas excéder une période raisonnable conformément à la législation nationale de l'État requis.

Article 13

1. Au cas où un État Partie est saisi de plusieurs requêtes d'extradition de divers autres États Parties au sujet du même suspect et pour le même acte ou pour des actes différents, il examine ces requêtes en tenant compte de toutes les circonstances, notamment la possibilité d'une nouvelle requête d'extradition, les dates de réception des diverses requêtes et la gravité de l'acte.

2. Si l'extradition de la personne recherchée a été décidée, les États Parties s'engagent à saisir, confisquer et transmettre les biens et revenus provenant d'activités terroristes vers l'État requérant.

3. Restituer des biens énumérés dans le paragraphe supra, et si son extradition n'a pas été exécutée ou mise en œuvre, pour cause d'évasion, de décès ou pour toutes autres raisons après enquête diligentée pour s'assurer que ces biens sont le produit d'activités terroristes.

4. Les dispositions des paragraphes (1), (2) et (3) ci-dessus ne doivent pas porter atteinte aux droits des États Parties, ou État tiers de bonne foi, en matière de produits des revenus et des biens acquis en raison d'activités terroristes.

PARTIE V

ENQUETES EXTRA-TERRITORIALES (COMMISSION ROGATOIRE) ET ENTRAIDE JUDICIAIRE

Article 14

1. Tout en reconnaissant les droits souverains des États en matière d'enquête criminelle, tout État Partie peut solliciter d'un autre État Partie sa collaboration pour mener sur son territoire des enquêtes criminelles dans le cadre des poursuites judiciaires engainées pour des actes terroristes en particulier :

a) l'audition de témoins et l'établissement des procès-verbaux des témoignages recueillis ;

b) l'ouverture d'une information judiciaire et la détention préventive ;

c) l'engagement des procédures d'enquête ;

d) la collecte des documents et des témoignages ou, en leur absence, des copies certifiées conforme de telles pièces ;

e) mener des inspections et des investigations sur la provenance des de leurs activités aux fins de preuves ;

f) effectuer des recherches et éventuellement des saisies ; et

g) transmettre des documents judiciaires.

Article 15

Chacun des États Parties peut refuser d'exécuter une commission rogatoire relative à des actes terroristes dans les cas suivants :

a) Si cette requête affecte les efforts pour dénoncer des crimes ou constitue un obstacle à l'inculpation et/ou à l'accusation du suspect dans l'État requis ;

b) Si l'exécution de cette requête pourrait porter atteinte à la souveraineté, à la sécurité ou à l'ordre public de l'État requis.

Article 16

L'État requis doit exécuter la commission rogatoire conformément aux dispositions de sa législation nationale. La demande d'une commission rogatoire concernant un acte terroriste ne devra pas être rejetée pour des motifs de confidentialité et le cas échéant pour des opérations bancaires ou des institutions financières.

Article 17

Les États Parties s'accordent mutuellement la meilleure assistance possible en matière de police et dans le domaine judiciaire en ce qui concerne les enquêtes, les poursuites judiciaires ou les procédures d'extradition relatives à des actes terroristes tels que définis dans la présente Convention.

Article 18

Les États membres s'engagent à promouvoir les procédures d'assistance juridique réciproques par la conclusion d'accords tant bilatéraux que multilatéraux en vue de diligenter les enquêtes et faciliter la collecte de preuves ; de même qu'ils s'engagent à encourager la coopération entre les organes chargés d'appliquer la loi en matière de détection et de prévention des actes terroristes.

PARTIE VI

DISPOSITIONS FINALES

Article 19

1. La présente Convention est ouverte à la signature, à la ratification ou à l'adhésion de tous les États membres de l'Organisation de l'Unité Africaine.

2. Les instruments de ratification ou d'adhésion à la présente Convention sont déposés auprès du Secrétaire général de l'Organisation de l'Unité Africaine.

3. Le Secrétaire général de l'Organisation de l'Unité Africaine informe les États membres de l'Organisation du dépôt de chaque instrument de ratification ou d'adhésion.

4. Aucun État Partie ne peut émettre de réserves incompatibles avec les objectifs de la présente Convention.

5. Un État partie ne peut se retirer de la présente Convention qu'après avoir adressé une requête écrite au Secrétaire général de l'Organisation de l'Unité Africaine. Le retrait prend effet six mois après la date de réception de la requête écrite de l'État partie concerné par le Secrétaire général de l'Organisation de l'Unité Africaine.

Article 20

1. La présente Convention entrera en vigueur trente jours après le dépôt du quinzième instrument de ratification auprès du Secrétaire général de l'Organisation de l'Unité Africaine.

2. Pour tout État qui ratifie ou adhère à la présente Convention après

son entrée en vigueur, la présente Convention prend effet trente jours après la date du dépôt de l'instrument de ratification ou d'adhésion par l'État concerné.

Article 21

1. Aucune disposition de la présente Convention ne peut être interprétée comme dérogatoire aux principes généraux du droit international humanitaire et en particulier à la Charte Africaine des Droits de l'Homme et des Peuples.

2. Tout différend entre les États Parties portant sur l'interprétation ou l'application de la présente Convention est réglé à l'amiable par un accord direct entre les États parties concernés. En l'absence d'un tel règlement à l'amiable, le différend peut être soumis au règlement de la Cour internationale de justice ou à l'arbitrage d'autres États Parties à la présente Convention.

Article 23

L'original de la présente Convention dont les quatre textes arabe, anglais, français et portugais font également foi, est déposé auprès du Secrétaire général de l'Organisation de l'Unité Africaine.

ANNEXE

LISTE DES INSTRUMENTS INTERNATIONAUX

a) Convention de Tokyo de 1963 relative aux infractions et à certains autres actes survenant à bord des aéronefs ;

b) Convention de Montréal de 1971 pour la répression d'actes illicites dirigés contre la sécurité de l'aviation civile, et son Protocole de 1984 ;

c) Convention de New York de 1973 sur la prévention et la répression des infractions contre les personnes jouissant d'une protection internationale, y compris les agents diplomatiques ;

d) Convention internationale de 1979 contre la prise d'otages ;

e) Convention de 1979 sur la protection physique du matériel nucléaire ;

f) Convention des Nations Unies de 1982 sur le droit de la mer ;

g) Protocole de 1988 pour la suppression des actes illicites de violence dans les aéroports desservis par l'aviation civile internationale, complémentaire à la Convention pour la répression d'actes illicites dirigés contre la sécurité de l'aviation civile ;

h) Protocole de 1988 pour la répression d'actes illicites contre les plates-formes fixes situées sur le plateau continental ;

i) Convention de 1988 pour la répression d'actes illicites conte la navigation maritime ;

j) Convention de 1991 sur le marquage des explosifs plastiques ;

k) Convention internationale de 1997 sur la répression des attentats terroristes à la bombe ;

l) Convention de 1997 sur l'interdiction de l'emploi, du stockage, de la production et du transfert des mines anti-personnel et sur leur destruction.

الملحق رقم: 02

قائمة اتفاقيات مكافحة الإرهاب الدولية والإقليمية
التي صادقت عليها الجزائر

	الإتفـاقيـة أو البـروتـوكـول	تاريخ الإبـرام	التصـديـق	التحفظات	رقم وتاريخ الجريدة الرسمية
1	**إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.**	15 نوفمبر 2000	المرسوم الرئاسي رقم 02-55 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فيفري سنة 2002.	X	رقم 9 / 2002
2	**الإتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل.**	15 ديسمبر 1997	م.ر رقم 2000-444 المؤرخ في 27 رمضان عام 1421 الموافق 23 ديسمبر سنة 2000.	X	رقم 1 / 2001
3	**الإتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.**	9 ديسمبر 1999	م.ر رقم 2000-445 المؤرخ في 27 رمضان عام 1421 الموافق 23 ديسمبر سنة 2000.		رقم 1 / 2001
4	**الإتفاقية الدولية لمناهضة اخذ الرهائن.**	17 ديسمبر 1973	م.ر رقم 96-145 المؤرخ في 5 ذي الحجة عام 1416 الموافق 23 أبريل سنة 1996.	X	رقم 26 / 1996
5	**إتفاقية حول الوقاية من المخالفات المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بما فيهم الأعوان الدبلوماسيون، وقمعها.**	14 ديسمبر 1973	م.ر رقم 96-289 المؤرخ في 18 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 2 سبتمبر سنة 1996.	X	رقم 51 / 1996

6	**إتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.**	10 ديسمبر1984	م.ر رقم 89-66 المؤرخ في 11 شوال عام 1409 الموافق 16 مايو سنة 1989.		رقم 20 / 1989
7	**إتفاقية بشأن تمييز المتفجرات البلاستيكية والصفحية بغرض كشفها.**	1 مارس 1991	م.ر رقم 96-80 المؤرخ في 21 رمضان الموافق 10 فيفري سنة 1996.	X	رقم 11 / 1996
8	**إتفاقية حظر إستعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها.**	18 نوفمبر1997	م.ر رقم 2000-432 المؤرخ في 17 ديسمبر سنة 2000.	X	رقم 81 / 2000
9	**إتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية.**	10 مارس 1988	م.ر رقم 97-373 المؤرخ في 30 سبتمر سنة 1997.	X	رقم 65 / 1997
10	**أ- إتفاقية بشأن الجرائم وبعض الأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات.**	14 سبتمبر1963	م.ر رقم 95-214 المؤرخ في 8 أوت سنة 1995.		رقم 44 / 1995
11	**ب- الإتفاقية الخاصة بقمع الإستيلاء غير المشروع على الطائرات.**	16 ديسمبر1970			
12	**ج- الإتفاقية الخاصة بقمع الأفعال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني.**	13 سبتمبر1971			
13	**د- البروتوكول الخاص بقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي.**	24 فيفري 1988			

14	**بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجهزتها ومكوناتها والذخيرة والإتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.**	31 مايو 2001	م.ر رقم 04-165 المؤرخ في 8 يونيو سنة 2004.	X	رقم 37 / 2004
15	**الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب.**	22 أفريل 1998	م.ر رقم 98-413 المؤرخ في 18 شعبان عام 1419 الموافق 7 ديسمبر سنة 1998.		رقم 93 / 1998
16	**إتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي.**	6 ابريل 1983	م.ر رقم 01-47 المؤرخ في 11 فيفري سنة 2001.	X	رقم 11 / 2001
17	**إتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية حول الوقاية ومحاربة الإرهاب.**	من 12 إلى 1 جويلية 1999	م.ر رقم 2000-79 المؤرخ في 4 محرم عام 1421 الموافق 9 أبريل سنة 2000.		رقم 30 / 2000

الملحق رقم: 03

Accords d'Alger de 2006

Entre :

- Les représentants de l'Etat Malien,
- Les représentant de l'Alliance Démocratique du 23 mai pour le changement

RESTAURATION DE LA PAIX, DE LA SECURITE ET DU DEVELOPPEMENT DANS LA REGION DE KIDAL

ı Réaffirmant notre attachement à la troisième République du Mali ;
ı Réaffirmant également notre attachement au respect de l'intégrité territoriale et de l'unité nationale ;
ı Soucieux de préserver la paix, la stabilité et la sécurité dans notre pays et de se consacrer
aux tâches de développement socio-économique des régions du Nord dont celle de Kidal ;
ı Désireux de promouvoir une dynamique à même de résorber les retards auxquels fait face
la région de Kidal dans les domaines social et économique ;
ı Soulignant la nécessité de promouvoir la diversité culturelle du Mali en tenant compte des
spécificités des régions du Nord
ı Rappelant les acquis du pacte national d'avril 1992 qui a reconnu la spécificité du Nord du
Mali, la nécessité pour ce faire d'une prise en charge des affaires locales par les populations de chaque région, leur association à la gestion nationale et l'institution d'un processus économique d'assistance et de développement avec l'apport des partenaires étrangers ;
ı Compte tenu de l'état de dénuement de la région de Kidal entièrement, désertique,, vu son
enclavement et son manque flagrant en infrastructures nécessaires à son développement et vue la dépendance des populations de cette région de l'élevage ;
ı Convaincu qu'il ne peut y avoir un développement durable sans la mobilisation de toutes les ressources humaines et la valorisation des potentialités locales ;
ı Tenant compte de l'interdépendance entre le développement, la sécurité et la stabilité ;
ı Vu l'engagement du gouvernement à trouver une solution politique durable voire définitive
à cette situation de crise, les mesures ci-dessous seront prises pour la région de Kidal

Sommaire

ı I Pour une meilleure participation au processus décisionnel
ı II. Développement économique, social et culturel
ı III. Prise en charge des préoccupations sécuritaires immédiates
ı IV Mécanisme de suivi
ı V Mesures prioritaires
ı VI Dispositions finales

I Pour une meilleure participation au processus décisionnel

1. - Création d'un conseil régional provisoire de coordination et de suivi
2. - Ses membres sont désignés de manière consensuelle sur proposition du Comité de suivi
3. - Le conseil régional provisoire de coordination et de suivi est désigné pour un an, par arrêté du Ministre de l'Administration Territorial et des Collectivités locales
4. - A l'issue de sa mission, ses prérogatives seront assurées par l'Assemblée régionale
5. - Ses compétences :

- Il est consulté par le Département de tutelle à l'élaboration des projets de loi et textes touchant les spécificités de la région de Kidal.
- Il participe à la promotion de la bonne gouvernance politique en aidant à une meilleure

utilisation des compétences locales et régionales dans les rouages de l'Etat.
1. - Il est chargé d'appuyer l'Assemblée régionale dans l'exercice de ses compétences, en matière :
- D'action de coopération avec les bailleurs de fonds dans le cadre du développement économique, social et culturel de la région conformément à l'article 32 du pacte national.
- De tous les aspects de la sécurité de la région, conformément aux alinéa C et D de l'article 15 du Pacte National Budgétaire pour la région, conformément à l'article 33 du Pacte
National
- Il est chargé d'aider, de concert avec les autorités administratives et politiques, à la préservation d'un bon climat social par les canaux traditionnels de dialogue et de concertation
- Il est consulté pour tous les aspects de médiation et de développement spécifiques et contribue à éclairer l'administration dans la préservation de l'harmonie et de la cohésion sociale de la région

II. Développement économique, social et culturel

1. - Organisation d'un forum à Kidal sur le développement en vue de la création d'un fonds
spécial d'investissement pour mettre en œuvre un programme de développement économique, social et culturel. Ce programme couvrira les activités telles que l'élevage, l'hydraulique, le transport, la communication, la santé, l'éducation, la culture, l'artisanat et l'exploitation des ressources naturelles
2. - Accélération du processus de transfert des compétences aux collectivités locales ;
3. - Dans le domaine de l'emploi, créer des petites et moyennes entreprises, octroyer des crédits et former les bénéficiaires dans les domaines de la gestion ;
4. - Définition et coordination des échanges entre régions des pays voisins dans le cadre transfrontalier conformément aux accords bilatéraux signés avec ces pays ;
5. - Instauration d'un système de santé adapté au mode de vie des populations nomades ;
6. - Exécution d'un programme durable pour l'accès à l'eau potable au niveau de toute la région et notamment les localités importantes ;
7. - Dans les domaines de l'équipement et de la communication :
- désenclavement de la région par le bitumage des axes routiers principaux : de Kidal vers Gao, Menaka et l'Algérie
- réalisation de l'aérodrome de Kidal
- électrification des chefs lieux des cercles et des communes
- une couverture de communication téléphonique au niveau des chefs lieux de cercles et de
communes
- mise en place d'une radio régionale et d'un relais de télévision nationale afin de promouvoir les valeurs culturelles de la région et rendre une image plus positive des populations de la région et la formation des techniciens en audiovisuel et prévoir une heure
d'antenne par jour pour la région dans les programmes de la radio et de la télévision nationale
8. - Encourager les programmes de recherche et l'exploration des ressources naturelles
9. - Mise en place d'un système éducatif adapté à nos valeurs sociales, culturelles et religieuses et octroi de bourses à l'étranger pour les bacheliers les plus méritants de la région de Kidal ;
10. - Mise en place d'un programme spécial en direction des diplômés en langue arabe dans le
cadre d'un recyclage et d'une spécialisation ;
11. - Reconduction pour une durée de dix (10) ans du régime préférentiel fiscal défini par le
Pacte National pour les régions du Nord du Mali en vue d'attirer et d'encourager

l'investissement.

III. Prise en charge des préoccupations sécuritaires immédiates

1. - Mise en place du conseil régional provisoire de coordination et de suivi

2. - Poursuite du processus de délocalisation des casernes militaires dans les zones urbaines
conformément aux dispositions du Pacte National ;

3. - Retour, sous l'égide du facilitateur, de toutes les armes et munitions ainsi que de tous autres matériels enlevés depuis les attaques du 23 mai 2006 de Kidal, Menaka et Tessalit selon les modalités arrêtées dans le présent accord ;

Unités spéciales de sécurité

1. - Création en dehors des zones urbaines de Kidal d'unités spéciales de sécurité, rattachées
au commandement de la zone militaire et composées essentiellement d'éléments issus des
régions nomades, dans les proportions assurant l'exécution efficace des missions des Unités Spéciales de Sécurité

1. - L'acte de création de ces unités déterminera leur nombre, leur tableau d'effectif et de dotation, leur implantation et leurs caractéristiques.

Elles seront chargées notamment des missions suivantes :

ı protection et gardiennage des édifices publics

ı protection des personnalités

ı reconnaissance et patrouille

ı assistance à la police judiciaire

ı intervention

ı toutes autres missions qui seront définies dans l'acte de création.

Elles agiront de manière coordonnée et en complémentarité avec les forces de sécurité nationale.

Elles relèvent organiquement du commandement de la zone militaire

Elles sont placées, pour l'emploi, sous l'autorité du Gouverneur de la région.

Elles sont rattachées aux unités de la Garde Nationale

Elles sont commandées par un commandement opérationnel des unités spéciales dont le commandement sera issu des personnels visés au Chapitre III, point 5 et dont le second proviendra des autres corps des forces armées et de sécurité nationale. Le commandant opérationnel des unités spéciales dépend hiérarchiquement de l'Etat major de la Garde Nationale.

Les officiers issus du personnel visés dans le Chapitre III, point 5 peuvent servir éventuellement dans les unités spéciales. Toutefois, lorsque l'unité est commandée par un officier
issu des personnels visés dans le chapitre III, point 5, son second proviendra des autres corps des
forces armées ou de sécurité nationale et vice versa.

Leurs besoins en personnel seront complétés à partir des autres corps de défense et de sécurité nationale.

Ces unités et leur commandement opérationnel seront dotées en personnel et en moyens conformément au tableau des effectifs et de dotation, arrêté par voie d'arrêté de l'autorité dûment
habilitée, sur proposition du groupe technique de sécurité après avis du Comité de suivi.

Elles disposent d'une structure spécialisée chargée de l'action sociale au profit de leurs personnels.

A la date qui sera fixée par le Ministre de la Sécurité Intérieure, sur proposition du groupe technique de sécurité et après avis du comité de suivi, les personnels devant servir au sein de ces
unités entreront en formation pour être préparés aux missions assignées à ces unités. Les

programmes de formation seront établis par l'autorité dûment habilitée, sur proposition du groupe
technique de sécurité, après avis du Comité de suivi.
Le lieu de formation sera déterminé par l'autorité dûment habilitée, sur proposition du groupe
technique de sécurité, après avis du Comité de suivi. Il servira également de lieu de cantonnement
du personnel visé dans le chapitre III, points 4 et 5. Il est placé sous la supervision du groupe
technique de sécurité.
L'opération de restitution des armes, des munitions et autres matériels enlevés se fera dans
le lieu du cantonnement à l'admission du personnel visé dans le chapitre III, points 4 et 5, et de
manière simultanée avec la régularisation de la situation socioprofessionnelle du personnel
cantonné ;
1. - Gestion avec discernement des officiers, sous-officiers et hommes de rang qui ont quitté
leurs unités d'origine pendant les évènements du 23 mai 2006, en les intégrant si besoin dans les unités spéciales de sécurité en mettant à contribution la structure de leurs situations administratives, financières et de carrière, ainsi que leur participation aux opérations de maintien de la paix.
2. - Renforcement de la participation effective des cadres issus de la région dans les différents rouages de l'Etat conformément à l'esprit d'équité prôné par le Pacte National.
3. - Création d'un fonds de développement et de réinsertion socio-économique des populations civiles, notamment les jeunes touchés par les évènements du 23 mai 2006 sans exclusion de tous les autres jeunes de la région de Kidal, sous le contrôle du conseil régional provisoire de coordination et de suivi. Le conseil sera en outre largement consulté
sur le choix du gestionnaire de ce fonds ;
4. - Prise en compte du retard de Kidal dans l'élaboration et l'exécution du budget national,
5. - Création des centres de formation professionnelle avec des mesures d'accompagnement

IV Mécanisme de suivi

1. - Le suivi sera assuré par un Comité qui veillera à la mise en œuvre des mesures cidessous
énumérées. Il sera composé des représentants du gouvernement malien, du
conseil régional provisoire de coordination et de suivi, une fois créé, et du facilitateur.
2. - Il sera mis en place par un arrêté du Ministre chargé de l'Administration territoriale et des
Collectivités Locales qui en mentionnera la composition, les modalités de fonctionnement et son champ de compétence territoriale, sachant que chacune des parties y sera représentée par trois membres et que son siège sera établi à Kidal.
3. - Le Comité de suivi établira des rapports périodiques sur l'application de l'accord et procédera à une évaluation complète de sa mise en œuvre une année après sa signature, et peut recommander toute mesure de nature à établir cette mise en œuvre aux réalités du
terrain.
4. - Le Comité de suivi adopte son propre règlement intérieur et créera en son sein, chaque
fois que de besoin, des groupes techniques dont celui de sécurité.

V Mesures prioritaires

1. - Insertion au journal officiel de la République du Mali du présent accord après sa signature
2. - Arrêté ministériel portant création du Comité de suivi après signature de l'accord
3. - Signature et remise au Comité de suivi, dès la promulgation de l'accord, de l'arrêté ministériel portant création à Kidal, composition, missions et fonctionnement du Conseil régional provisoire de coordination et de suivi.
4. - Libération de toutes les personnes détenues à la suite des évènements du 23 mai 2006
5. - Installation, par le Comité de suivi, du groupe technique de sécurité qui sera chargé, selon
les dispositions portant création du Comité de suivi, de :
- mettre en oeuvre les points 2, 3, 4, et 5 du chapitre III de l'accord
- faciliter la mise en oeuvre du retour du dispositif militaire et sécuritaire déployé dans la région, à son niveau antérieur au 23 mai 2006
- proposer les mesures appropriées pour une meilleure utilisation des compétences de la région dans les institutions de sécurité et de défense du Mali
- dans le cadre du plan de recrutement et de formation des jeunes de la région, élaborer un
programme pouvant les préparer à servir, dans des proportions en adéquation avec les besoins opérationnels, dans les unités spéciales de sécurité, les corps de la garde nationale, de la gendarmerie, de la police, de la douane et des eaux et forêts.
6. - Promulgation de la loi prorogeant de dix (10) ans le régime préférentiel fiscal et incitatif
défini par le Pacte National pour les régions du Nord du Mali
7. - Mise en place du fonds de développement et de réinsertion prévu par le chapitre III point
7

VI Dispositions finales

Le présent accord est établi en trois originaux en langue française signés par chacune des
deux parties et du facilitateur. Un exemplaire original sera conservé par chacun des signataires.
Le présent accord sera promulgué au journal officiel de la République du Mali.
Fait à Alger, le 04/07/2006
Ont signé :
- Pour le Gouvernement de la République du Mali, Général. Kafougouna Koné, Ministre de
l'Administration Territoriale et des Collectivités Locales
- Pour l'Alliance Démocratique du 23 mai 2006 pour le Changement, Ahmada Ag Bibi
- Pour le facilitateur S.E. Abdelkrim Gheraieb, ambassadeur de la République Algérienne Démocratique et Populaire

قائمة الجداول:

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	ترتيب الدول الأكثر إنتاجا لليورانيوم	
02	ترتيب أكبر الشركات في استخراج اليورانيوم	
03	ترتيب الدول الأكثر إنتاجا للذهب	
04	الهجمات الإرهابية في دول الساحل وشمال إفريقيا (2001 – 2014)	
05	ميزانية الدفاع الجزائرية (2004-2013)	